



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



ارسلنا
عليكم يا صابغ
الرماد

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

الولاياتان التكوينية
والتشريعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الولايتان التكوينيـه والتشريعيـه عند الشيعة واهل السنه

كاتب:

محمد علي الحلو

نشرت في الطباعة:

العتبة الحسينية المقدسة

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

5	الفهرس
10	الولایتان التكوینیة والتشریعیة عند الشیعة واهل السنه
10	اشارة
10	اشارة
14	الإهداء
16	المقدمة
18	واقع البعض، محنة فكر.. أم محنة تفكير!؟
18	اشارة
19	محنة العقل السلفی
24	إطلال
30	تقسیم الولاية
32	الولاية التكوینیة
32	اشارة
34	النموذج الأول
37	النموذج الثاني
38	النموذج الثالث
38	اشارة
40	الایصالیة أهم من الارائیة
42	الولاية التكوینیة والتداعیات السیاسیة
42	اشارة
43	الولاية التكوینیة... ودحر ترخصات المشككین
43	اشارة
46	آلیة خطاب أخرى

- 50 الولاية التكوينية للأئمة ومشكلة الحدائث المعرفية
- 50 اشارة
- 52 والحداثيون الإسلاميون...؟
- 53 ماهية الولاية التكوينية
- 54 الولاية التكوينية، هل تعنى الإعجاز؟
- 56 التسليم و دور العقل
- 56 اشارة
- 57 إخضاع الولاية التكوينية لقانون العلية
- 58 الولاية التكوينية فى المفهوم الشيعى .. قراءة عرفانية
- 58 اشارة
- 64 الفرق بين الولاية وبين النبوة فى نظر العارفين
- 68 المنهج التصيلى للولاية التكوينية فى مفهوم أهل السنة
- 68 اشارة
- 71 الولاية التكوينية تساوق المعجزة فى مفهوم أهل السنة
- 71 اشارة
- 73 تقريرات التفتازانى لكلام الفلاسفة
- 73 اشارة
- 73 أولاً: النفوس القدسية
- 74 ثانياً: الإطلاع على المغيبات
- 74 ثالثاً: التأثير على القضايا الكونية
- 75 رابعاً: تأثير الإمساك عن الطعام
- 75 خامساً: نزول الوحي وظهور الملك
- 76 ما ذكره الشهرستانى فى الملل والنحل
- 78 ما قرره الألوسى فى مسألة التصرف فى التكوينات

80	الولاية التكوينية والعلم الحديث... قراءة تجريبية ..
80	اشارة
81	المعجزة.. نتائج العلوم المخترية
81	اشارة
85	وماذا عند البعض ؟
87	تقرير ابن عابدين فى رسائله للكرامة
87	كلام ابن تيمية وتقريراته للكرامة
90	التسخير السياسى المؤسف ..
90	اشارة
92	إسفاف فى غير محله
94	أحاديث من المنحى الأول
94	اشارة
94	أولاً: ما روى فى أبى بكر
95	ثانياً: ما روى فى عمر بن الخطاب
99	ثالثاً: ما روى فى أسيد بن حضير
100	أحاديث المنحى الثانى
100	اشارة
100	أولاً: ما ورد فى أبى زرعة المصرى
100	ثانياً: ما روى فى أحمد بن حنبل
101	ثالثاً: ما روى فى مالك بن أنس
102	الإمامية وأدلة أخرى..
102	اشارة
102	أولاً
103	ثانياً
104	ثالثاً

104 رابعاً
106 الضرورة والمقتضى
106 اشارة
107 ما ورد فى الخطبة القاصعة
107 اشارة
108 محاولةً أخرى
111 ونهاية المطاف...
112 الولاية التشريعية
112 اشارة
115 الدليل على الولاية التشريعية عند الإمامية
115 اشارة
118 الجعل التشريعى وحق التشريع
120 التفويض... الشبهة والمفهوم
120 اشارة
120 أولاً: وحدانية الله تعالى
121 ثانياً: العلو
122 ثالثاً: المصلحة من التفويض
122 اشارة
122 ما هى دائرة التفويض التشريعى؟
123 روايات التفويض
129 قراءة لروايات التفويض
129 اشارة
129 الرواية الأولى
129 الرواية الثانية
130 الرواية الثالثة

130	الرواية الرابعة
131	الرواية الخامسة
131	الرواية السادسة
131	الرواية السابعة
132	الرواية الثامنة
132	الرواية التاسعة
132	الرواية العاشرة
133	الرواية الحادية عشر
133	الرواية الثانية عشر
135	الوسطية... لا إفراط ولا تفريط
137	عبدالله بن سبأ حقيقة أم خيال.. أم ماذا؟
139	القرآن هو المرجع في الأمر
142	ما نفهمه من التفويض التشريعي
146	أقسام الولاية التشريعية
150	الولاية التشريعية في منظور أهل السنة
160	فهرس المصادر
164	المحتويات
171	تعريف مركز

إشارة

الحلو، محمد علي.

الولاياتان التكوينية والتشريعية عند الشيعة وأهل السنة: مقاربات في المنهج والمفهوم / [ت_ألى_ف] محمد علي الحلو. _____ كربلاء: العتبة الحسينية المقدسة، 1430 ق. = 2009م.

158 ص. - (قسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة الحسينية المقدسة؛ 25).

المصادر: ص. 151 _____ 153؛ وكذلك في الحاشية.

1. الولاية - مطالعات تطبيقية. 2. الولاية التكوينية - شبهات وردود. 3. الولاية التشريعية - شبهات وردود. 4. الإمامة 5. المعجزة (إسلام).
6. تقريب المذاهب. 7. السلفية - شبهات وردود. 8. الوهابية - شبهات وردود. ألف. العنوان.

8 و 8 ح / 223 / 8 BP

تمت الفهرسة في مكتبة العتبة الحسينية المقدسة قبل النشر

ص: 1

إشارة

ص: 3

الولایتان

التكوينية والتشريعية

عند الشيعة وأهل السنة

مقاربات في المنهج والمفهوم

تأليف السيد محمد علي الحلو

اصدار قسم الشؤون الفكرية والثقافية

العتبة الحسينية المقدسة

ص: 4

جميع الحقوق محفوظة

للعتبة الحسينية المقدسة

الطبعة الأولى

1430هـ _ 2009م

العراق: كربلاء المقدسة - العتبة الحسينية المقدسة

قسم الشؤون الفكرية والثقافية - هاتف: 326499

Web: www.imamhussain-lib.com

E-mail: info@imamhussain-lib.com

الإهداء

فى خضم تحديّات القطيعة المعرفية من قبل الآخر..

تتجلّى كرامة الله لأوليائه..

فإلى الباحثين عن الحقيقة..

أقدم قراءاتي..

محمد على

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلّى الله على محمّد وآله الطيبين الطاهرين...

تعدّ مباحث الولاية في الفقه الإسلامي من أهم المباحث التي اهتمت بها الأحاديث النبوية بل الآيات القرآنية، بشكل أوضحت فيها معالم الولاية لدى المعصوم سواء كان ذلك على مستوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو على مستوى الإمام كونه الخليفة والراعي للشأن العام الذي يستوجب من خلاله تحديد صلاحياته في دائرة التشريع، ليتمكن من خلاله ممارسة مهامه القيادية في مسارات المجتمع المتكامل والمتجه نحو الله تعالى... هذه الولاية التشريعية تعنى إعطاء الحق للمعصوم في صياغة الحكم التشريعي للمكلف وإيجاد آلية تتكفل ذلك، إلا أن الأمر في مسألة التنظير لازال يُعدّ في بواكيره الأولى والتي تُرشد إلى الحد الذي يتلاءم وواقعية هذه الولاية، أو بالأحرى بما يتلاءم والطرح الذي تبناه القرآن الكريم وأوضحته الأحاديث الشريفة فهو لا يزال في طور التنضيج لهذه الأطروحة التي تناسب ومهمة المعصوم القيادية والروحية، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن المسألة لم تُشبع بالبحث والتنقيب بما يتلاءم وخطورة الأهمية التي تحتلها هذه القضية، ولعل ذلك

يرجع إلى أن السبب يكمن في الظروف الحرجة التي مر بها التنظير الشيعي سياسياً، إذ كان مرصوداً بما يعرقل جهود الباحثين من الكشف عن نقاب بعض الزوايا الحرجة التي تكوّن هيكلية القضية، فتهمة الغلو من قبل البعض كانت الهاجس الذي يؤرق علماء الإمامية من الخوض في هكذا بحوث، وكان الغلو المنطلق السهل الذي تتحرك من خلاله أجهزة النظام لمحاربة التشيع على مستوى الفكر والتنظير، لذا تُركت هذه المسألة ملقاة في دائرة الاحتمالات التي مارسها بعض الباحثين مما أدى إلى عدم الوضوح في الرؤية لدى الكثير من قطاعات الأمة، بل أدت هذه الحالة إلى موروثٍ غير دقيق يعتمد على فهم مرتكز لا يؤدي الغرض من ذلك البحث الشائك والمتشعب، وعلى هذا يُعدّ المشروع محاولة جديدة تضاف إلى المحاولات السابقة إلا أنه سيلقى الضوء على بعض نقاط الخلاف التي أثارها هذه المسألة، ولسنا جديرين بتغطية كل ما من شأنه أن يساهم في التخفيف من عبء البحث إلا أن أملنا في تسديد الله ورعاية أئمتنا عليهم السلام كفيل في المساهمة الجادة والفعّالة... وهو ولى التوفيق.

21 شهر رمضان

ذكرى شهادة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام

النجف الأشرف

محمد على السيد يحيى الحلو

واقع البعض، محنة فكر.. أم محنة تفكير!؟**إشارة**

تتصاعد وتيرة التساؤلات حول إمكانية علم الغيب لدى أئمة أهل البيت عليهم السلام، وإدراج هذه المقولة ضمن آليات الحرب الفكرية التي تشنّها دوائر الفكر السلفي ضد أتباع أهل البيت، حتى تصل في بعض حالاتها إلى محاولات التكفير التي اعتادت هذه الدوائر على مزاولتها وتعاطيها ضدّ مدارس الآخر.

لم تتعدّ محاولات المعارضة «السلفية» ضدّ عقائد الإمامية بأكثر من الخطاب الإعلامي المرتبك، والذي يأخذ مسيرته في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة، ولعلّ الفضائيات الموجهة قد أخذت على عاتقها هذه الحرب الإعلامية المسعورة، دون الالتفات إلى أنّ وسائل الإقناع التي لا تؤتي ثمارها دون أن تصاحبها موضوعية الطرح الذي يتناسب مع الدليل العلمي والشاهد القرآني المؤيّد الموضوعي، لذا بقيت الحملة الإعلامية الموجهة في هذا الشأن لا تتعدّى أكثر من حالةٍ من حالات الاستهلاك الإعلامي الذي مارستها المدارس السلفية، وتبقى حقائق هذه المسائل غائبة بين اللغظ الإعلامي وبين تعاطي المدرسة الإمامية مسلماتٍ إسلامية بحاجة إلى تصديرها لذهنيةٍ تعيش تحت مطرقة الإعلام

الصاحب الذى لا يقوى على أكثر من ممارسة عمليات الإسقاط للآخر وبكلّ الوسائل، لكى يحرز من خلالها تغييب الحقائق والتمويه عليها.

فيما يقف الطرف الإمامى الذى يتلقّى صدمات هذا الإعلام الصاحب بين الدفاع وبين إبراز الحقائق المضيّعة.

محنة العقل السلفى

ما الذى نقصده من علم الغيب، وما دواعى إثارة مثل هذه البحوث، وهل لذلك شأنٌ فى حياتنا، فى سلوكنا، فى تاريخنا؟.

ما الذى جعل أولئك يقرؤون مقالة العلم الغيبى على أنّها لا تتعدّى عن كونها تأليهاً لأولئك الأشخاص الموصوفين بعلم الغيب، وإذا تعدّى هذا الأمر صار بعد ذلك كفرةً يُستتاب عليه صاحبه!.

إنّ الإشكالية تنبعث فى القراءات الخاطئة التى سلكتها هذه المدارس بسبب قصورها المعرفى، والخطاب الذى تلتزمه مثل هذه المدارس السلفية خطابٌ يلتزم إحالة العقل الإسلامى إلى عقلٍ مجردٍ عن الإبداع المعرفى ويقتصر أصحابه الاعتماد على قبلات خاطئة وحيثيات قاصرة جداً فى الفهم والسلوك.

إنّ المشكلة البارزة فى نقد هذه البحوث هى مصادرة الحقائق باتجاه نفى التوحيد، أو محاولة ترسيخ مفهوم الشرك والصاقها فى حيثيات العقيدة، فأولئك __ أصحاب المنهج السلفى __ ينتزعون مفاهيم خاطئة من منهجهم المعرفى، فهم لا يبحثون موضوعية القضية بقدر ما تنصب اهتماماتهم فى تخطئة الآخر أو تكفيره، ولعل المنهج التكفيرى احتفر آثاره فى ذهنية هؤلاء بشكلٍ عنيفٍ جداً، حتى باتت هذه الذهنية معطّلة عن إمكانية تقصى الحقائق ومعرفتها.

ويمكننا القول: إنَّ المنهج التكفيرى الذى اتخذه البعض ومنذ عقود ماضية ولأسبابٍ سياسيةٍ بحثة، ترعرعت بسببه هذه الاتجاهات التكفيرية ونشطت إلى تياراتٍ ساخنةٍ تُصاغُ من خلالها رؤيةٌ وكأنها بديهيةٌ تُلغى مبدأ الحوار العلمى وتصادر الحرية الشخصية فى البحث الموضوعى الذى يوقف الفرد على إمكانية المعرفة الشخصية، ففى حدود منتصف عقود القرنين الماضيين تعاطى الفكر السلفى مع فكر وممارسات الأمة الإسلامية على أنها توجهات منحرفة تعرقل مسيرة الإصلاح التى يعتقدها السلفيون من أجل تشكيلة جديدة للعقلية الإسلامية، إلا أنها بشكل ارتجاعى إلى ماضٍ سحيقٍ بكلِّ سلبياته السلوكية.

وبمعنى آخر، تطمح العقلية السلفية أن يعيش ابن القرن الحادى والعشرين وفى أوج التقنية الحديثة ضمن آليات القرون الأولى للأمة الإسلامية، بل تطرّف البعض منهم حتى قال: إنَّ كل ما لم يكن فى عهد النبى صلى الله عليه وآله وسلم فهو حرام!

فى حين أنّ التقنية الحديثة التى يتعاطاها هؤلاء تفوق التصورات، فالسيارات الأمريكية الفارهة، والحاسوب اليابانى المتطور، والستلايت البريطانى المتقن، وآلات التصوير الألمانية المتطورة،... تعجّ بها بيوت هؤلاء السلفيين! إلا أنّهم قتلوا عمّال الصمون فى بغداد بحجّة أنّ عهد النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يشهد صموناً!

وأباحوا حرّمات الذين وجدوا فى حوزته أجهزة احتياطية وضعها فى سيارته، بحجّة أنّ ذلك مخالفٌ للتوكّل!

واعتدوا على الحجيج عند زيارتهم لقبر الرسول وقبور البقيع بدعوى أنّ الميت لا يضرّ ولا ينفع!

إلى غير ذلك من الخروقات الإنسانية المرفوضة، وبدعاوى لا- يقبلها العقل.. منطلقين من عُقد القراءات الفاشلة للواقع الإسلامى وإحباطات التيار الإصلاحى السلفى يتراجع فى أوساط الأمة الإسلامية بكلّ مذاهبها حتى بات الإسلاميون يخشون على مستقبل الدعوة الإسلامية فى كلّ الأوساط العالمية ومنها الغربية التى تتلقّى الإسلام بثوبه السلفى المتخلف، ودعوا إلى مواجهة التيار السلفى وإيقاف خروقاته غير المعقولة حفاظاً على روح الإسلام المنفتحة وابتعاداً عن كل الممارسات التى تصطدم مع كل المفاهيم الإسلامية الحقيقية.

إذن يعيش السلفى عقدة الرجوع إلى ذاتياته المنعزلة عن الواقع الصحيح فضلاً عمّا يعيش من عقدة التخلف والانعزال وتكفير الآخر، ويعيش من جهة أخرى عقدة ضرورة الانفتاح على الآخر واصطدامه بالمتغيرات التى تفرض عليه الدخول فى عالمها المتطور الممتع، ومن جهة أخرى تفرض عليه تقليدياته السلفية رفض ذلك وتكفيره وإلغائه، وهكذا تصاب النفسية السلفية بعقدة الشخصية المزدوجة والنفاق «المبرمج» والذى يمارسه السلفى فى كل مجالات حياته فتترك لديه فجوة الانعزال وكراهية الآخر والانتقام منه بأى وسيلة.

وأستطيع القول: إنّ محنة العقل السلفى تتلخص فى نفى إمكانيات المعرفة الغيبية لدى الأولياء، فهو يعيش إذن ضمن «المادية السلفية» التى تلغى معها كل ما يتعلّق بما وراء الطبيعية وما يكتنف الغيب من أسرار.

فنفيتهم لكرامة الإنسان بعد الموت وإنّه لا يضرّ ولا ينفع، بل إنّ الأولياء كذلك! بل حتى النبى صلى الله عليه وآله وسلم! تتعاطى معه الرؤية السلفية فى عداد من لا يضرّ ولا ينفع لتغييب الواقع الغيبى الذى يعدّه الإسلام من أوليات مبانيه حتى تفشت فى

الوسط السلفى مقولة التكفير لزائري القبور، ونتجت من ذلك تشنجات مقبّية بين القائمين على قبور البقيع، وبين مرتاديها، حتى أنّ أولئك القائمين على القبور يفقدون أبسط مقتضيات اللياقة الأدبية في التعامل مع الآخر.

هذه المقدّمة توقّنا على الحساسية المفرطة التي يعيشها البعض، بسبب مقولة علم الغيب، وقد نتجت عن الثقافة السلفية التي تصدّرها وسائل الإعلام السلفى أو المرتبطة بعضها بتياراتٍ سلفيةٍ متشدّدة مما أدّى إلى شيوع هذه الثقافة بين الأوساط الإسلامية، وكأنّها تمثّل القرار الرسمي لأهل السنة من الطوائف الإسلامية في نفى علم الغيب، وعمدت الجهود السلفية بإيحاءٍ من ذهنيّتها غير الواعية والتي تعكف على مصادرة المفهوم الإسلامى فى إمكانية علم الغيب بالنسبة للأولياء، ولعلّ الخشية من مسألة الغلو فى بحوث علم الغيب عزّزت من عزوف المجتمع الإسلامى عن قبول هذه الأطروحة القرآنية والتي نفت من خلالها علم الغيب لغير الله تعالى.

((إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ)).

وإذا كان نفى الغيب مستثنى منه الرسول الذى ارتضاه واجتباها فأطلعه على علم الغيب بفضله، فلماذا هذا التهويل الذى يعيشه هؤلاء حين تذكر بحوث علم الغيب حتى يصادرها إلى حالة كفرٍ غير مستساغ تؤول إلى آلية هجومٍ على الآخر.

من هنا فإنّ بحثنا هذا سيوقف أولئك المتوجسين من بحوث علم الغيب، ليجعل ذلك شواهد تاريخية تعزّز من اتجاه المدرسة الإسلامية الأصيلة وليبدّد مخاوف الآخرين.

إِطْلَالٌ..

كانت واقعة الغدير بمثابة الإيذان في إعلان معالم الولاية والولي، وكان لاجتماع الآلاف من المسلمين في هجير الصحراء الممتدة بين مكة والمدينة وعسكرتهم في ذلك الموضع من غدير خم بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلقى عليهم خطاباً عاماً يشهدهم على أنه أولى الناس بأنفسهم، فلما أقرّوا بذلك أشهدهم أن علي بن أبي طالب هو وليّهم.

وقد أدرك المسلمون ما لهذه الكلمة من خطورة تنم عن أهمية تلك الوصية وكون الاجتماع في مثل هذا الظرف الحرج الذي يعيشه الحجاج القافلون إلى أهلهم ولهيب الصحراء الشاسعة، وعلى كثران الرمل الهانجة بعواصف الصيف الملتهبة إلا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعذرهم ألا يجتمعوا، فاجتمعوا دفعة واحدة لتحط رحالهم بعد مسيرة شاقة طويلة، والنبي يستمع لما يوحى إليه من أمر الله في علي ليبلغ قومه وينذر أمته ويشهدهم أنه أولى الناس بأنفسهم وعلي أولى الناس بأنفسهم فضحّ الناس بأنه: نعم...!

ثم انثالوا على عليّ بالمبايعة بإمرة المؤمنين، وكان أول من صفق على يده الشيخان أبو بكر وعمر، وهو أمر جدير بالوقوع إذ كانا يسعيان في الوصول إلى حظوة القيادة والزعامة المتمثلة بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكنا طموحين في تحقيق رغبتهما في زعامة الأمة، ولا يجدان طريقاً أقصر في التحبب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونيل رضاه سوى هذه الفرصة ليظهر فيها طاعتهما للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وشفقتهما على تنفيذ أمره ولزوم طاعته، فحرصا على أن لا يسبقهما إلى هذا الرضا غيرهما، فكان جديراً بمن يطمع في الوصول إلى حظوة الرئاسة أن يكون قريباً إلى دواعي رضا الرئيس وموجبات القبول عنده، وهو أمر لا يحتاج معه إلى شواهد التاريخ ونقله الحديث، فمجرد ما نقله بعض المؤرخين من أن أول من بايع علياً هما أبو بكر وعمر يعزهما ما ذكرناه من طموحهما للوصول إلى حظوة الخلافة وبلوغ الملك... وهو أمر لا نستبعده مع هذه القرائن وغيرها، ولا تستهجن من رواه، بل نستهجن عدم التصديق فيما رواه المفسرون لقوله تعالى:

((الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا)) (1).

فقد روى الحاكم بسنده إلى أبي هريرة قال: من صام يوم ثمانية عشر من ذي الحجة كتب الله له صيام ستين شهراً وهو يوم غدیر خم لما أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيد علي بن أبي طالب فقال:

من كنت مولاه فعليّ مولاه.

فقال له عمر ابن الخطاب: يخ يخ لك يا ابن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن، وأنزل الله:

((الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)) (1).

وفي هذا المعنى تواتر الحديث لفظاً كما أنه تواتر معنىً بألفاظٍ لا تختلف إلا اليسير.

ولم أجد لخلفيات الحادثة أهم مما ذكره المفسرون في أن الولاية لعلي لم تكن في يوم الغدير وحده، بل كان يوم الغدير هو النتيجة الطبيعية لتحضيراتٍ أخذت جانباً مهماً من حركة الوحي الدؤوب في الحث على التبليغ لولاية علي خلال عقود الرسالة.

ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متردداً في التبليغ بقدر ما كان حريصاً عليه، وحرصه يكمن في أن يكون التبليغ في أحسن ظروفه من الإصغاء، الطاعة، البيعة، البخوع، بل الرضا والتسليم من أولئك الموتورين بأبائهم يوم كان علي يصرع أهلهم وأبطالهم، وينازع كبريائهم وينهشهم في تحديهم لرسالة السماء، ذؤباناً يطاردون فرائسهم ليصطادوا بها مفاخرهم الجاهلية بكل زيغها وجفائها.

والنبي أعذر في معرفة هؤلاء القوم، فهم لا يفهمون أن ولاية علي لا تعنى محاباة النبي بقدر ما هي إرادة السماء واختيارها اصطفاً واختباراً لمن شاء أن يعصى ومن شاء أن يطيع، بل قل لمن شاء أن يؤمن ومن شاء أن يكفر، وفي حديث الحاكم الذي رفعه بسنده إلى زياد بن المنذر قال:

1- شواهد التنزيل للحاكم النيسابوري 1: 207.

كنت عند أبي جعفر محمد بن علي وهو يحدث الناس إذ قام إليه رجل من أهل البصرة يقال له عثمان الأعشى — كان يروى عن الحسن البصرى — فقال له:

يا ابن رسول الله جعلني الله فداك ان الحسن يخبرنا أن هذه الآية نزلت بسبب رجل ولا يخبرنا من الرجل.

((يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ)).

فقال:

لو أراد أن يخبر به لأخبر به، ولكنه يخاف، ان جبرائيل هبط على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له:

ان الله يأمرك ان تدل أمتك على صلاتهم فدلهم عليها.

ثم هبط فقال:

إن الله يأمرك أن تدل أمتك على زكاتهم فد لهم عليها.

ثم هبط فقال:

إن الله يأمرك أن تدل أمتك على صيامهم فدلهم.

ثم هبط فقال:

إن الله يأمرك أن تدل أمتك على حجهم ففعل.

ثم هبط فقال:

إن الله يأمرك أن تدل أمتك على وليهم على مثل ما دلتهم عليه من صلاتهم وزكاتهم وصيامهم وحجهم ليلزمهم الحجة في جميع ذلك.

فقال رسول الله: يا رب إن قومي قريبو عهد بالجاهلية وفيهم تنافس وفخر، وما منهم رجل إلا وقد وتره وليهم وإنى أخاف.

فأنزل الله تعالى:

((يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ)).

يريد فما بلغت تامة.

((وَاللَّهُ يَعَصِمُكَ مِنَ النَّاسِ)).

فلما ضمن الله له بالعصمة وخوفه أخذ بيد علي بن أبي طالب ثم قال:

يا أيها الناس من كنت مولاه فعلى مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وأنصر من نصره وأخـذ من خذله وأحب من أحبـه وأبغض من أبغضه.

قال زياد: فقال عثمان: ما انصرفت إلى بلدى بشيء أحب إلي من هذا الحديث(1).

فكانت مخاوف النبي صلى الله عليه وآله وسلم تشير إلى واقع متهورٍ بتهور الأنفة الجاهلية ومنافسة الحضوة بل قل التسلُّط لمجتمع لم يستطع أن يقتلع من جذوره المتعفنة بتوجهاتها وكبرياتها، وكان صلى الله عليه وآله وسلم شديد التوجس ودواعى التريث حاضرة للتروى فى بيان ولاية ابن عمه، فالقبائلية الجاهلية لا تزال تنشب أظفارها فى ذلك الجسد الفتى الذى لا يزال دنيماً مما ألم به من معارك وحروب حتى فتح الله لنبيه...

ولم يكن تردد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التبليغ تردداً حقيقياً بل هو إظهار الهاجس الطبيعي لما تعتمله النفس الإنسانية حين تصارع إرادات تتمرد على الخير وتتنازع مع الحق من أجل ذاتها وبقائها...

بل وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حينما تريت في التبليغ فقد أراد إظهار الحق وبيان أن الأمر ليس بيده بل هو من السماء، هكذا يتجاذب الحديث في الولاية بين تفسيرٍ للآية أو تعريفٍ بالرواية، وبين قراءة لمفاهيم عقائدية نسجت على منوالها عصور المعرفة المتطولة، دون أن تقطع على رأى يقطع معه نزاعات المشارب المختلفة، والآراء المتباينة، والرؤى المتعارضة بما يضيف جهداً جهيداً في مجال البحث والتحقيق.

إنّ مهمة النبي والإمام بما انهما قيادتين تقودان المجتمع إلى حيث الكمال، فإنّ الكمال لا ينحصر على نطاق واحد بل يشمل كل الصعد وعديد المجالات، فالصعيد الدنيوى متمم للسمو الأخرى الذى يسعى إليه الإنسان ويكده من أجله.

((يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ)) (1).

فالسعى الحثيث والعمل الجاد الذى لا بد أن يبذله الإنسان من أجل الوصول إلى مرتبة الجزاء الأخرى وهو كماله وبلوغ شأوه لا بد من مبلّغٍ يوصله إلى ذلك الرضا والقبول الإلهى الذى من خلاله يصل الإنسان إلى غايته.

إنّ ذلك المبلّغ لا بد أن يحظى برعاية إلهية تامّة وعناية ربانية تتناسب ومهمّته الرسالية، كلّ ذلك يمكن أن يطلق عليه بالولاية التى يمتلكها الولى المعصوم سواء كان النبي أو الإمام، وعلى هذا يدور بحثنا إذن.

تقسيم الولاية

تنقسم الولاية إلى ولايتين أحدهما تتعلق بعالم الملك والملكوت والتكوين، والأخرى ترتبط بالوضع التشريعي أى بعالم التشريع.

فالأولى: تسمى بالولاية التكوينية.

والثانية: يطلق عليها بالولاية التشريعية.

فما المقصود من هذين المصطلحين؟ وما المراد من هذين الاطلاقين؟...

ص: 23

الولاية التكوينية

اشارة

لا أحد يعتقد أن الأمور خارجة عن إرادته تعالى بل الأمر كله لله ولا يجحد ذلك إلا مكابر، وفي الوقت نفسه فإننا لا نُلغى إرادته تعالى في أن يكرم بعض عباده فيفوض بعض الأمور إليهم ليتصرفوا بقدرته وليس خارجاً عن قدرته أو بعيداً عن إرادته وهكذا هي كرامة الله لأوليائه كما ذكرها القرآن الكريم ونوّه بها في أكثر من موضع، وهذه بعض نماذجها:

النموذج الأول

تطالعنا قصة عرش بلقيس والتحدى الذي قام به بعض رجالات سليمان في إظهار ملك النبوة وولاية من آتاه الله العلم والحكمة وسخر له ياذنه بعض شؤون التكوين. فبعد اكتشاف مملكة بلقيس وان قومها كان يعبدون من دون الله، أراد سليمان عليه السلام ان يرجعهم إلى طاعة الله وعبادته بإظهار ما آتاه الله من إمكانية التصرف وأن مملكة بلقيس الدنيوية لا يمكن لها أن تصمد في وجه هذا العطاء الإلهي والمنحة الربانية، كان التحدى ذا حدّين:

أحدهما: تحدى سليمان لمملكة بلقيس.

وثانيهما: تحدى سليمان لإمكانية الجن.

أما الأول: فلقد كان الإعجاز الذي أراده سليمان أن يظهر ملكه فيه بأن أراهم أن قدرة الله غالبية على كل شيء وأن حكمه ماضٍ على كل ما يجمعون

وبالفعل فإتيان عرش بلقيس، ذلك العرش المرصع بالجواهر والحلى والذى يزن حجماً لا يقوى على الإتيان به إلا عصابة من الأشداء الأقوياء المتمرسين فى العمل الشاق كل ذلك يتم فى أقل من لحظة وهى مدة ارتداد الطرف وكان ذلك جرى أمام الوفد الذى أرسلته بلقيس إلى سليمان بهدية الملك والدولة السبئية، إلا أن جلب العرش كان إيذاناً بسقوط هذه الدولة وانهايار قوتها أمام قوة ولى الله والذى ملكه من ملك الله تعالى، وبهذا آمنت بلقيس وقومها لمجرد ما رأوه من التحدى والإعجاز التكويني الذى مارسه سليمان لإثبات ولايته على الأشياء والتصرف بها بما يرضى الله تعالى.

والثانى: ان عفريت الجن ذلك المارد الشيطاني الذى خضع لإرادة سليمان ظن أنه يُعجز سليمان فى الإتيان بعرش بلقيس لما له من القدرة غروراً وتمرداً، إلا أن الذى عنده علمٌ من الكتاب أظهر قدرته التى هى كرامة الله لأوليائه فالمشاهد أجريت أمام أعين الوفد السبئي الذى حمل هدية بلقيس وتعامل مع سليمان تعامل ملوك الدنيا، والصور القرآنية تحكى هذه المشاهد.

((قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَآةَ أَهْلِهَا أُذَلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ (34) وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ (35) فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِي اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ (36) ارْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِجُنُودٍ لَا قِبَلَ لَهُمْ بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أُذَلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ (37) قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ (38) قَالَ عَفْرَيْتُ مِنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ

مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ (39) قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ)) (1).

فالأيات ترسم صورة الحدث بشكله الفني ومعطياته الدرامية ومشاهده المتداعية بلقطاتها الرائعة.

فالمخاوف التي كانت لدى بلقيس من أن الملوك بتجبرهم وطغيانهم سيفسدون الحرث والنسل وليس لأهل القرية التي تصبح تحت سطوتهم من حرمة فإنهم يذلون عزيزها ويفتكون بأهلها وإن الحل الذي يمكن أن تكسب به عطف سليمان فضلاً عن إظهار إمكاناتها الاقتصادية وقوتها كذلك هو التعبير عن هدية المملكة التي يمكن أن تحكى سطوتها وهيبتها، إلا أن ذلك لا يرضى سليمان دون الدخول في دين الله وطاعته ونبذهم عبادة مَنْ دونه، فغضب لله وأبدى استعداداه بمقابلتهم عسكرياً لكن بعد أن يظهر لهم ما آتاه الله من الملك والنبوة والتصرف فكان أمام أعين الوفد هذا الحوار.

((قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ)).

فالتحدى بالإعجاز هو المحاولة الأولى التي سيستخدمها سليمان في إخضاع هؤلاء وتسليمهم.

((قَالَ عِفْرِيْتُ مِنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ)).

فهذا المارد الشيطاني أشار على سليمان أن يستخدم قوته من أجل إظهار طاعته له وتقربه إليه ظاناً من أن سليمان لا يمتلك هذه القوة الاعجازية بل أكثر منها فأراد أن يظهر سليمان له إمكانيته فأشار إلى أحد أوصيائه المقربين إليه أن يتحدّى القوة الشيطانية بالقدرة الإلهية ويحيط غرور هذا المارد.

((قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ)).

فالذى عنده علم من الكتاب تصرف تصرفاً أظهر معه إرادة الله تعالى وعجز مَنْ دونه، وأن الذى يكون فى طاعة الله تعالى يؤتبه الملك والولاية فى التصرف على الأشياء، وبالفعل كانت هذه المحاولة إحباط لكل وسائل التضليل والانكفاء على الذات والتمرد على الإرادة الإلهية، هذه هى الولاية فى التصرف التكويني حيث تمكن من خلالها سليمان أن يُخضع الآخرين للإيمان بالله وبرسالاته.

النموذج الثانى

ولم يزل إبراهيم النبى يهيم فى ملكوت الله عاشقاً لجماله وكماله فهو الخليل الذى اختاره الله واصطفاه.

كان إبراهيم يدفعه حبه لله أن يرى من عظيم قدرته ليظهره بتجليات العارف الوله محباً للكمال مأخوذاً بسلطان ربه وقدرته، فسأله عن كيفية إفاضة الله للحياة على أجزاءٍ مقطّعةٍ الأوصال ليريه من قدرته ولم يسأل كيفية تحقق هذه الأجزاءٍ للحياةٍ مفاضةٍ عليها، فهو مدعّنٌ لقدرته تعالى لكنه لا يدري كيفية الإفاضة للحياة.

((وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِمُ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنَّ لِيُطَمِّنَ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)) (1).

لقد كان دعاء إبراهيم لهذه الأوصال المقطعة ولايةً أفاضها الله عليه حتى صار يحيى هذه المقطعات فتدبّ فيها الحياة وتلتحق بأجزائها الباقية لترجع طيراً تقف بين يديه بأذن الله، هذه هي ولاية إبراهيم التكوينية التي أفيضت عليه ليفيضها على بعض الموجودات فتفعل فعلها العجيب بإذن الله.

النموذج الثالث

إشارة

ولم يكن نبي الله عيسى بمنأى عن هذه الكرامة الربانية والإفاضة الإلهية، فقد أسبغ عليه نعمه ظاهرةً وباطنة وأيده بروح القدس واجتباها لرحمته حتى أبرئ الأكمه والأبرص وأحیی الموتى بأذن الله، فكان له التصرف في التكوين لولايته التي منحها الله إليه، فهو في نبوته هادٍ وقائد ومرشد لبني إسرائيل، فكما علمه الله الكتاب والحكمة أفاض عليه من ولاية التكوين ما خضعت له أعناق المعاندين وكان ذلك تكملةً لمهمته الإلهية وتأييداً لدوره في هداية الأمة وتوجيهها:

((وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ (48) وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ

كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَانْفُخْ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُتْرِي الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيَى الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُتْبِتُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)) (1).

فكل ما آتاه الله تعالى من هذه الولاية متعلقة بمهمته الرسالية فمن خلال ذلك ألقى عيسى عليه السلام الحجة على بنى إسرائيل، وأعلمهم أن ذلك الخارق للعادة من الاعجاز الذي قدمه لهم يُنبئ قربه إلى الله وأنه مرسلٌ من لدنه سبحانه إذ ابتداء الآية بقوله:

((وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ)).

وختمها بتعداد ما يمكن أن يفعله من اعجاز.

((إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)).

فمقتضى القيادة المعصومة أن تكون مرتبطةً بالله تعالى ومن آثار هذا الارتباط هو الحصول على ولايةٍ للتصرف الكوني بإذن الله تعالى، فسياق الآيات منوط بالحجة بما يقدمه عيسى من إمكانية التصرف، وبذلك ستكون فاعلية التأثير في التكوينات سبباً في انصياع الناس للتصديق والإذعان.

إنّ هذا الاستعراض القرآني يثبت لنا ولاية التكوين لأنبياء الله تعالى، والظاهر أن هذه الولاية تشتد وضوحاً فيما إذا كان النبي له مهمة القيادة والإمامة للمجتمع فالحديث عن أنبياء الله تعالى كإبراهيم وعيسى وسليمان وموسى تجد

استعراضاً قرآنياً هاماً من خلاله تتحدث الآيات القرآنية عن وضوح ظاهرة الولاية التكوينية ودائرة هذه الولاية إذ تضيق وتتسع تبعاً لمهمة ذلك النبي أو ذاك ويقدر ما يتحمل من مسؤولية قيادة أمتة وإيصالها إلى الهداية الربانية، إذ المعلوم أنّ الهداية على نحوين:

أحدها: هداية إرائية، والأخرى: هداية إيصالية.

فالارائية تتعلق بالعقل النظرى وشؤونه من تحقيق المبادئ التصديقية للمكلف وتصور الخير والشر والعقاب والثواب والحق والباطل والنور والظلمة، والنبي تبعاً للواقع التبليغي يمارس دور الهداية الارائية، فى حين تتعدى مهمة بعض الأنبياء إلى الإراءة الايصالية.

أما الايصالية فهى الهداية التى يسعى من أجل إيجادها النبي أو الإمام لإيصال المكلفين إلى الغاية عن طريق تحقق تكاملهم، ومعرفة هذا التكامل والسعى من أجله، فمهمة الإمام سواء كان نبياً أو وصياً هى قيادة الأمة وهذه القيادة تقتضى السعى للوصول إلى غاية الكمال فهى ايصالية إلى المنتهى.

الايصالية أهم من الارائية

من هنا أمكن القول أن الهداية الايصالية أشرف فى مهمتها من الهداية الارائية إذ يمكن أن نصور أن الهداية الإرائية تشريعية فى حين أن الهداية الايصالية تنفيذية، مع العلم أن التنفيذية لا تعنى أن تكون تنفيذية صرفة دون مراعاة التشريع فلا بد أن تحتفظ بكاملات التشريع لتنفذ على ضوءه تحقيق الغاية والوصول إلى الهدف.

انّ تصوير الإرائية بأنها تنفيذية لا يعنى حرفية المصطلح والجمود عليه، إذ تنفيذية الإيصالية فيها جنبه تشريعية بل هي في حقيقتها تنفيذية تشريعية حينما تكون لدى الإمام أو النبي إذن فالإيصالية تشريعية لكنها في مرحلة متقدمة فهي تنفيذ تشريعي أو فقل تشريع تنفيذي كذلك.

ولعلّ في تقريبنا للهدايتين نلتزم بالتصور التالي:

انك حينما تسأل أحدهم عن مكان معين فانه يصف الطريق الذي تسلكه للوصول إلى هذا المكان والهدف، بمعنى إراءة الهدف لك عن طريق الوصف والإيحاء والمشافهة ونطلق على ذلك بأنه هداك بهداية إرائية لغرض الوصول إلى المكان أو الهدف المطلوب.

في حين حينما تسأل أحدهم عن المكان المراد الوصول إليه وغايتك المبتغاة فانه يصفه إليك ثم يأخذ بيدك ليوصلك إلى الهدف الذي تريده، وهذه العملية يُطلق عليها بالهداية الايصالية، وبالتأكيد فقد أرشدك الثاني بالإيصال إلى هدفك مباشرة ومعنى هذا أن الذي يقودك إلى هدفك مباشرة ستكون مهمته أعظم وأشرف من ذلك الذي اكتفت مهمته بالوصف والإرشاد.

إنّ مهمة الإمامة هي قيادة الأمة إلى حيث الخير والكمال تحتاج إلى أهلية كاملة متكاملة وتسديد الهى دائم لا ينقطع، ولكي يبلغ النبي أو الإمام شأوأ في الأمة ومقاماً في التبليغ فلا بد أن يثبت قربة عند الله تعالى ومنزلته لديه وخاصته عنده، وكل ذلك لا يتم إثباته لدى الناس وتعريفه عندهم إلا من خلال إحداث ما يعجز عنه الآخرون، فتصرفه في الأمور الكونية __ مثلاً __ ناشئ عن القرب الإلهي الذي حصل لهذا الولي.

الولاية التكوينية والتداعيات السياسية

إشارة

من المؤسف حقاً أن ينجّر بعضهم إلى دعاوى تنطلق من طموح شخصى غير مشروع، ويحاول الآخرون دفع ذلك باتجاه الإحياء النفسى الذى يسيطر على أحاسيس البعض وتوجهاتهم منافسة لكل ما من شأنه أن يقوم من قضية الحق.

فى محاجة الإمام على عليه السلام لأصحاب معاوية ومحاولته ترسيخ فكرة الأحقية بالخلافة والإمامة، أظهر عليه السلام لوناً آخر من محاججاته هذه: من أن الإمام لا يكون إماماً إلا أن تميّزه إمكانياته فى التصرف بالأمر التكوينية، وإحياء الموتى، وغير ذلك مما يعجز عنه الآخرون، كما كانت الولاية فى ذلك لعيسى وموسى وغيرهما من الأنبياء، وإلا فما الفرق بينه وبين باقى الناس؟!.

وهذه المحاجة لم تقتصر على معاوية فقط بل هى تشمل كل من ادعى مقاماً ليس له، وحقاً ليس فيه، وهى محاجة أربكت الكثير وأسكت المدعين.

فقد روى السيد المرتضى بسنده مرفوعاً إلى ميثم التمار عن أمير المؤمنين قال: إنَّ أمير المؤمنين عليه السلام رقى من المنبر مراقياً ثم تنحى فسكت الناس، فقال: «رحم الله من سمع قولى فوعى، ونظر فاستحى، أيها الناس إنَّ معاوية يزعم أنه

أمير المؤمنين، وأنه لا يكون الإمام إماماً حتى يحيى الموتى أو ينزل من السماء مطراً أو يأتي بما يشاكل ذلك مما يعجز عنه غيره»(1).

وهكذا استطاع الإمام عليه السلام ان يتحدى هذه الوجودات غير المشروعة بمطالبتها للإتيان بما يعجز عنه غيره، وإلا كيف يدعى الإمامة وهو غير قادر على التصرف، وكأن من ملازمات الإمامة إمكانية التصرف الكوني ليثبت القرب والمقام الأسنى.

ويمكن القول: إن هذا الاستدلال من أخطر ما تبته عليه الإمام في محاججاته لإثبات شرعيته وإبطال دعوى الآخرين، لذا فإنك تجد أنّ محاولات التثقيف بالاتجاه المعاكس لأطروحة أهل البيت في إثبات الولاية التكوينية وثبوتها قد راجت إلى الحدّ الذي صوّره الآخرون أنّها من أفكار الغلو ومقالاته، وذلك لسدّ الطريق على مثل هذه الاستدلالات التي طالب بها أهل البيت خصومهم في إثباتها، إن كان لهم حقّ الحاكمية والسلطنة كما يزعمون!.

الولاية التكوينية... ودحر تخرصات المشككين

إشارة

واجه أئمة أهل البيت عليهم السلام محاولات إقصاء مختلفة الاتجاهات وبأنواع متعددة أبرزها:

أولاً الإقصاءات التي مارسها الأنظمة السياسية والتي حاولت من خلالها إخفاء معالم أهل البيت وإبعادهم عن الأمة، مع العلم أن هذه الأنظمة لا تخفى عليها مكانة أهل البيت الدينية والعلمية وغيرها، إلا أن المنافسة الشديدة والخوف على

1- ينابيع المعاجز للسيد هاشم البحراني: 171.

السلطان دفع هؤلاء إلى مواجهة أهل البيت بكل الوسائل التي من شأنها أن تحدّ من حركة الأئمّة في الأمة، إلا أنّهم واجهوا هذه التحدّيات بثباتٍ أحبط معه محاولات الأنظمة وأفشلها.

ثانياً الإقصاءات التي مارستها التيارات الفكرية المناهضة لأهل البيت، وهذه لا تقل عن الأولى في المواجهة التي عاناها أهل البيت وأتباعهم، فقد عملت هذه التيارات على محاولات التتقيف المناوئ، واختلقت وسائل التصدى الفكرى والثقافى، حيث طرحت الشبهات والتشكيكات من أجل إيقاف المد الواسع الذى يحظى به أهل البيت عليهم السلام فى أوساط الأمة.

ثالثاً الإقصاءات التي مارستها الجماعات المنحرفة داخل الكيان الشيعى من الذين اعترضتهم شبهات عقائدية أودت بهم إلى الركون والانعزال عن فكر أهل البيت، إلى فكر جديد استحدثته هذه الشبهات أمثال الزيدية وأصنافها، والفتحية والإسماعيلية والواقفة، والعشرات من تلك التوجهات المختلفة، إلا أن بعضها وُيِدَتْ دون أن تتصاعد تياراتها المناهضة والمنافسة لأطروحة أهل البيت وبقيت فى ذمة التاريخ، وظلت عقائدهم على المستوى التنظيرى فقط، فى حين تنامى بعضها وشكّل تهديداً واضحاً للمجتمع الشيعى الذى عانى بعض أفراد الساذجين البسطاء من حركة مضطربة خلقتها هذه التيارات فى بداية نشؤها، إلا أن التصدى الفكرى من قبل أهل البيت عليهم السلام أوقف هذه التيارات فى مدها وتناميها.

رابعاً إقصاءات من داخل الوجود الشيعي، ويتمثل هذا التيار ببعض البسطاء ذوى النظرة السطحية البسيطة الذين لا يدركون مقامات الأئمة عليهم السلام، ويتعاملون معها على أنها إحدى نزعات الغلو المنهى عنه من قبل الأئمة.

لذا:

فقد تعامل الأئمة مع هؤلاء بحذر تام، متجنبين المواجهة معهم فى نزاعات فكرية لا يحتملها وعيهم وثقافتهم، موصين بذلك أصحابهم أن لا يثيروا ذلك لئلا ترتبك بعض هذه الوجودات فى أفكارها وتوجهاتها وأن يتعاملوا معهم بالحسنى وبأسلوب لا يعرضهم إلى الانحراف لعدم تحملهم كل ما يطرحه أصحابهم من مقاماتهم وفضائلهم.

لقد ساهمت هذه التيارات فى خلق جوٍّ من الفوضى والنزاعات المرتجلة التى حاولت الوقوف بوجه أطروحات الإمامة، والتى من شأنها أن تعمل على تعثر جهود الترشيد الفكرى الذى يفرضه الطرف القائم آنذاك من تقديم رؤية صحيحة وناضجة عن إمامة أهل البيت عليهم السلام.

لقد واجه أهل البيت حملةً عنيفةً من أكثر من تيار وكانت كلها تنفق فى جهودها من التشكيك بإمامتهم، أو محاولة التقليل من مقاماتهم إلا أنهم واجهوا ذلك التحدى بتحدٍ آخر لا يمكن لأحدهم أن يكابر فى الإذعان إلى دعواهم، أو أن يدعن إلا أنه لا يريد الاعتراف بذلك لدواعى التقليل من شأن إمامتهم منافسةً لهم ومكابرة.

آلية خطاب أخرى

وكان البعض يتجه باتجاه إثارة التساؤل لا بسبب التشكيك بل من أجل إظهار مقامهم أمام المنكرين أو المتوقفين وهو أسلوب مهم في إثبات إمامتهم عليهم السلام استعمله بعض أصحابهم فيما إذا اضطر هؤلاء إلى إثبات إمامتهم عن طريق إثارة التساؤل والتشكيك من أجل الوقوف على معالم معجزاتهم، وهذه بعض المحاولات التي أثبت فيها أئمة أهل البيت عليهم السلام عن طريق التصرف التكويني إمامتهم، كأن يسأل أحدهم الإمام أن يمارس الإعجاز في إحياء ميتٍ أو الإخبار عن ضمائرهم، أو الإجابة على تساؤلات يعجز عنها الآخرون في التعاطي معها.

وسنشير إلى بعض النماذج التي زاول من خلالها الأئمة حاكميتهم وإثبات مشروعيتها عن طريق ولايتهم التكوينية:

عن إبراهيم بن سهل قال: لقيت علي بن موسى الرضا عليه السلام وهو على حماره فقلت له: من أركبك هذا وتزعم أكثر شيعتك أن أباك لم يوصك، ولم يقعدك هذا المقعد، وأدعيت لنفسك ما لم يكن لك.

فقال لي: وما دلالة الإمام عندك؟.

فقلت: أن يكلم بما وراء البيت، وأن يحيى ويميت.

فقال: أنا أفعل... إلى آخر الرواية(1).

وعن سليمان بن سماعة وعبيدالله بن محمد عن عبد بن القاسم بن الحرث عن أبي بصير قال:

1- ينابيع المعاجز للسيد هاشم البحراني: 172.

قال أبو عبدالله عليه السلام: أن الأوصياء لتطوى لهم الأرض ويعلمون ما عند أصحابهم (1).

وفى كامل الزيارات: جعفر بن محمد بن قولويه قال:

حدثني محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري عن أبيه عن علي بن محمد بن حماد البصري عن عبدالله بن عبدالرحمن الاصم عن عبدالله بن بكر الاجساني عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

قلت له هل يرى الإمام ما بين المشرق والمغرب؟.

قال: يا بن بكر فكيف يكون حجة الله على ما بين قطريها وهو لا يراهم ولا يحكم فيهم؟.

وكيف يكون حجة على قوم غيب لا يقدر عليهم ولا يقدر عليهم؟.

وكيف يكون مؤدياً عن الله وشاهداً على الخلق وهو لا يراهم؟.

وكيف يكون حجة عليهم وهو محجوب عنهم وقد حيل بينهم وبينه ان يقوم بأمر الله فيهم والله يقول:

((وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ)) (2).

يعنى به من فى الأرض والحجة من بعد النبى صلى الله عليه وآله وسلم يقوم مقام النبى صلى الله عليه وآله وسلم من بعده وهو الدليل على ما تشاجرت فيه الأمة والأخذ بحقوق الناس والقائم بأمر الله والمنصف لبعضهم من بعض فإذا لم يكن معهم من ينفذ قوله وهو يقول:

((سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ)) (3).

1- المصدر نفسه.

2- سبأ: 28.

3- فصلت: 28.

فأى آية فى الآفاق غيرنا أراها الله أهل الآفاق وقال تعالى:

((وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا)) (1).

فأى آية أكبر منا (2)؟!.

وقد حرص الإمام عليه السلام أن ينظر للولاية التكوينية ولموجباتها، فقد أكد الإمام أن حاجتهم لهذه الولاية هى من مقتضى إمامتهم وقيادتهم للأمة، فالأمة لا تخضع إلا لمن امتلك هذا المقام القربى عند الله تعالى.

وختلة حجة الإمام عليه السلام

إن مقتضيات ولايته أن يكون شاهداً على الناس، مطلقاً على أعمالهم لا يُحجّب عنه من كان شاهداً عليهم ضرورة؟.

فضلاً عن الفصل فى نزاعاتهم والحفاظ على حقوقهم والإنصاف لهم عند تشاجرهم فيما بينهم، فكيف يغيب عنه شأنهم وقد جعله الله حجة ووليّه؟.

ففى بصائر الدرجات روى الصفار مرفوعاً بسنده إلى سماعة بن مهران قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: إن الدنيا تُمثل للإمام فى فلة الجوز فما يعزب شىء منها وإنه ليتناولها من أطرافها كما يتناول أحدكم من فوق مائدته ما يشاء فلا يعزب عنها شىء (3).

وفى عيون المعجزات عن على بن حمزة الشمالى قال: دخلت على أبى الحسن موسى بن جعفر عليه السلام وكان يكنى أباً الحسن وأباً إبراهيم فقلت: جعلت فداك بم يعرف الإمام؟.

1- الزخرف: 48.

2- كامل الزيارات لابن قولويه: 328.

3- ينابيع المعاجز: 185.

فقال: بخصال:

أولها: النص من أبيه عليه، ونصبه للناس علماً حتى يكون عليهم حجة كما نصب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمير المؤمنين عليه السلام إماماً وعلماً، وكذلك الأئمة نص الأول على الثاني ونصبه حجة وعلماً أن تسأله فيجيب فتسكت عنه فيبتدئ ويخبر الناس بما يكون في غد، ويكلم الناس بكل لسان، ويعرف منطق الطير، والساعة، أعطيك العلامة قبل أن تقوم من مقامك؟.

قال: فما برحت حتى دخل علينا رجل من أهل خراسان فتكلم بالعربية فأجابه عليه السلام بالفارسية، فقال الخراساني: ما معنى أن أكلمك بكلامي إلا ظني بأنك لا تحسنه، فقال عليه السلام: سبحان الله إن كنت لا أحسن أجيبك فما فضلي عليك؟.

ثم قال لي: يا أبا محمد ان الإمام لا يخفى عليه كلام أحد من الناس ولا منطق الطير والبهائم، فمن لم يكن فيه هذه الخصال فليس بإمام (1).

استطاع أئمة أهل البيت عليه السلام أن يؤسسوا رؤيةً متكاملة في معرفة الإمام وتميزه عن غيره، فقد كانت فترة ما بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فترة حرجة تمرّ بها الأمة، بعد أن تصاعدت وتائر المدعيات في الاتجاه المعاكس للأطروحة النبوية التي تبنت تعيين الإمام وأسس معرفته، لئلا تتفاقم المدعيات بشكل يحبط المجهود النبوي التأسيسي، إلا أن أسس التحدى التي وضعها أهل البيت عليهم السلام كانت ناجحة في صدّ عادية الأطروحات السياسية التي حاولت أن تخلق من الحاكم السياسي، حاكماً شرعياً يتقمص خلافة الرسول بتنظيراتٍ تفرّغ على كثير من الثوابت.

الولاية التكوينية للأئمة ومشكلة الحدائفة المعرفية

أشارة

إنّ الفهم العام للولاية التكوينية يتعثر فيما إذا تعاملنا معه على الأساس العقلى الصّرف، أى إذا أدخلنا مفاهيم الولاية ضمن الدائرة العقلية الضيقة، وضيقتها يرجع إلى محدودية العقل فى التعامل مع هذه القضايا التى يتكفلها الغيب فى اللامحدود الذى يعجز معه الإنسان أن يتصرف فيه على الأساس العقلى، فالعقل مع أنه يبارك كل ما يقع فى ضمن مفاهيمه فهو كذلك يُلغى كل ما يخرج عن قدرته فى الفهم الاستيعابى لهذه القضايا، إلا أن توضيحات الإلغاء وخسائر الشطب ستكون أكثر عنها من حالات القبول والتلقى.

لقد تصاعدت وتائر هذه المشكلة مع تفاقم دعوة الحدائفة... إذ كانت «حركة» الحدائفة وتوجهاتها فى النصف الثانى من القرن الماضى تحقق نوعاً من التمرد على المألوف، وذلك بعد أن فسح الحدائثيون للعقل أن يتحرك فى غير مساحاته «المسموحة»، وإذ قلنا المسموحة فإن للعقل احترامه فى الوعى الإسلامى العام لكن له حدوده كذلك، ويبدو أن الحدائفة كانت ردة فعل لبعض النخب التى سأمت الفهم الساذج والتفسير المتواضع للنبوية الإسلامية بكل توجهاتها فى طروحات التقليديّة السلفية التى تبنت التفسير الإسلامى بصيغته الساذجة وشطب

المفاهيم التي تبناها النص المعصومي الذي يطلقه المعصوم مترجماً للإرادة الإلهية الحقيقية، فإزاء النص المعصومي أودى بقيم المفاهيم الإسلامية الناضجة وأثرى توجهات التمرد بحركتها العنيفة التي سحقت معها كثير من القيم والتزمت طروحات حداثوية تعتقد أنها البديل إلا أن مشكلة الحداثة صارت تساقق مشكلة التمرد على المؤلف.

فمثلاً تجد مفاهيم الولاية التكوينية من قبل البعض تساؤلاً إلا أنه يتنامى __ وللأسف __ إلى حالة تمرد على كثير من القيم، فيما إذا أخفق هذا البعض بجديّة في البحث والتحقيق الموضوعيين والإذعان بما ورد في القرآن الكريم من ولاية التصرف الكونية للأنبياء، ولو تمعنوا أن القضية الكونية في المفهوم الإلهي قائمة على المعنى الغيبي وأن المعطيات الغيبية هي الفاصل الحقيقي لاختيار الإيمان وهو الفيصل الأخير في العبودية لله تعالى لسلك أولئك الحداثويين المسيرة التصحيحية على أحسن خطاها.

نعم، إننا لا ننكر أن البعض أوقعته مسيرة التصحيح لبعض المفاهيم المرتجلة في قبضة المفهوم الغربي للحداثة، فالغريبون كانت حركتهم الحداثوية سابقة للحداثة العربية بقرون حيث التعاليم الكهنوتية لدى الكنيسة أجمعت في تعاطيها مع القاعدة، بما فيها القواعد النخبوية التي لم تطق هذا الوضع المزري، الذي ألغى معه دور العقل إغناءً مجحفاً وأغلق الطريق المعرفي على ذلك الجيل الطامح بتوجهاته العلمية، فكانت ردّة الفعل العنيفة تحدياً أولد معه اهتزازات غير طبيعية في المنهجية المعرفية، وأحدث ما يسمى عندنا اليوم بـ«الحداثة»، وذلك على أنقاض الوضع المعرفي البائس آنذاك.

والحدائويون الإسلاميون..؟

إنّ الحدائويين «الإسلاميين» انطلقوا من واقع نصي «مريض» وتكوين معرفي غير صحي، أجهض معه كافة الرؤى الطموحة في الجدلية الإسلامية، في حين لو ترعرعت معارفهم في بيئة نصية سالمة ورشيدة لكان الأمر غير هذا، أى لتجد أكثر هذه الطموحات الثقافية تتحقق في ظل النص المعصومي المعرفي — نصوص أهل البيت عليهم السلام — الذي تلاءم الفطرة، وتناغم مع وجدانيات المعرفة السليمة.

لقد أكد أهل البيت عليهم السلام في نصوصهم على طموحات ذلك الإنسان التواق إلى المعرفة الحقيقية فتعاطوا مع هذه التوجهات بما يتناسب والقيمة المعرفية لكل فرد من أفراد الأمة حتى تكاملت المعرفة لديهم بكل جزئياتها وقضاياها.

لذا:

فإننا من هنا ندعو أولئك الذين يبحثون عن الواقع المعرفي الحقيقي للرؤية الإسلامية، أن يستبدلوا تلك النظرة التشاؤمية وأن يتعدوا عن التطرف الفكري وهم يعيشون طموحات المعرفة إلى واقع متجدد يعمل على الوصول إلى الحقيقة المعرفية وذلك من خلال التعاطي مع ما قدّمه فكر أئمة أهل البيت دون اللجوء إلى البدائل الأخرى التي لا تعبّر عن ماهية مجتمعاتهم وتوجهاتهم، ولنلا ينسلخوا من الجسد الأم ويصطفّون في الجانب الآخر بكلّ خيالاته وتعثراته.

ماهية الولاية التكوينية

لم يقف العلماء على ماهية الولاية التكوينية في التصرف، فذلك موكولٌ إلى نفس المتصرف، والقرآن مع إشاراته إلى هذه الولاية إلا أنه لم يحدد ماهيتها وحقيقتها، والأنمة ساروا على مثل هذه النهج المعرفي الغيبي، فالأمور المتعلقة بالغيب تقتضى أن لا يتعامل معها الفهم المحدود والعقل غير المدرك لمكنون هذا الغيب الشاسع في آفاقه.

إنّ الذي نقف عنده في هذا المجال هو التساؤل الذي قد يثيره البعض عن الولاية التكوينية بصيغته المتحيرة هكذا: هل أن الولاية التكوينية هي خرق للنواميس الطبيعية في القدرة على التصرف؟.

أم أن المعصوم هو واسطة فيض يفيض على عالم الوجود في التدبير ويُمثّل بتدبير الروح لبدن الإنسان، أو كضرورة القلب لإدارة بدن الإنسان؟.

هذا التساؤل لعله يعترض الكثير من الباحثين في الشأن العقائدي، إلا أن الإجابة تبقى في دائرة الاحتمالات، ولا ترقى إلى مستوى الجزم واليقين.

الولاية التكوينية، هل تعنى الإعجاز؟

ونضيف إلى التساؤل السابق إشارة أخرى وهى:

هل أن الولاية التكوينية نوع إعجاز أم هى حالة أخرى من مختصات النبى أو الإمام لها خصوصياتها وماهيتها؟.

ويعنى آخر إذا كان الإعجاز يعنى خرق العادة من أجل التحدى لإثبات الدعوى فهل ستكون الولاية التكوينية بمعنى الإعجاز أم أنها حالة من حالات خصوصية المعصوم؟.

وهل تعنى الولاية التكوينية هى القابلية على تغيير المعادلات الكونية والخروج عن قواعدها المألوفة بسبب إيداع المعصوم لأسرار آليات هذا التغيير والوقوف على إمكانيات هذا التصرف؟.

أم أن الولاية التكوينية هى ضمن استجابة الدعاء الذى لا يُرد كرامة من الله تعالى لهذا الولي.

أم أن قابلية التصرف تكمن فى إيداع المعصوم والولي للاسم الأعظم كما تشير إليه بعض الروايات فى قضية آصف بن برخيا.

وإذا كان الأمر كذلك:

هل أن السر في التصرف الكونى راجعُ إلى قابلية هذا الاسم الأعظم الذى يمتلكه المعصوم فيستطيع عندها التغيير والتصرف أم أن ذلك يرجع إلى ذات الولى الذى يمتلك الاسم الأعظم؟.

أم أنه مركبٌ من ذات الولى القابلة للتصرف بالاسم الأعظم فضلاً عن نفس الاسم الأعظم وقابليته في التصرف، إذ الاسم الأعظم وحده لا تترتب الآثار عليه ما لم يكن التصرف من قبل ذات المعصوم التى تتوفر على خصائص التصرف بالاسم الأعظم، فلو امتلكه غيره لما كان جديراً بالتصرف، أم ماذا؟.

كل هذه الأسئلة تتوارد في خواطر الباحثين إلا أن الإجابة عليها تبقى في غاية العسر بل والاستحالة، إلا أن نرد ذلك إلى أهله وتعامل معها معاملة التسليم والانصياع والإذعان، لأنها خارجة عن دائرة العقل أى في ضمن الغيبيات «الميتاعقلية»، والمتعلقة بالقدرة الإلهية التى لا يمكن لنا أن نقف عليها أو تنالها عقولنا القاصرة، والبحث في ذلك يعنى تجاوز المحدود المعرفى العقلى الذى أراده أهل البيت أن نعيش في ضمن إطاره التسليمى.

التسليم و دور العقل

إشارة

إنّ التسليم لا يعنى إلغاء دور العقل وتهميشه، بل التسليم يعنى احترام القابلية المحدودة للعقل فى التعامل مع اللامحدود الغيبى الذى معه يتوقف العقل عن استقصاء الحقائق الكونية والمعرفية الموضوعية، وإذا كان للعقل مكانته فى تحديد التوجّه المعرفى إلا أنه يبقى فى ضمن حدوده المرسومة له دون أن يصل إلى ما وراء الطبيعة فى مداركه ومقتنياته، ومن أجل ذلك تبنى أهل البيت المفهوم القرآنى فى حركة العقل المعرفية، حيث تساءل القرآن فى كثير من موارد الاستدلال بقوله: «أفلا يعقلون، أفلا يتدبرون، أفلا يتفكرون، لعلمهم يعقلون.» إلى غيره من موارد إعطاء العقل لمساحاته الطبيعية، إلا أن أئمة أهل البيت شدّدوا حرصهم على أن لا يتسبّب العقل فى متهاتات البحث غير الرشيد، بل أرادوا للعقل أن يحتفظ بعطاءته الكاملة وفى الوقت نفسه أن يعرف قدر إمكانية حركته دون أن يتجاوز الغيب فى تساؤلاته، إذ أنّ المفردة الغيبية تحتفظ بانتسابها إلى ما وراء المشاهدات الحسية التى يعجزُ معها العقل فى النهوض بأعباء التفسير، بل يرد أمره إلى الله والراسخين فى العلم، وأحسب أن هذه الدعوة من قبل أهل البيت حافظت على قداسة العقل من الشطط والخطل الذى يلجأه البحث غير الناضج للولوج فيما يرجع بخيبة التحير، بل والتشردّ كذلك، وعلى أساس هذا «التشرد الفكرى» يؤسس مبانيه الخاطئة ويزجّه فى متهاتاته دون الوصول إلى حقيقة ما.

إخضاع الولاية التكوينية لقانون العلية

قد يحاول البعض أن يُخضع الأمر إلى قانون العلية حيث الحوادث الكونية كلها تخضع إلى مقالة العلة والمعلول، أو إخضاعها إلى قانون السببية والتي تتحكم في القضايا الكونية.

وكل ذلك يتعارض مع منطق الإعجاز الذي تتعاطى معه بحوث الولاية، التكوينية __ وإن تساءلنا فيما سبق __:

هل أن الأمر من باب الإعجاز، أم هو أمر قائم بذاته يتجاوز الأمر الاعجازي، حيث سلمنا أن القضية الغيبية لا تحتاج إلى تفسير والبحث عن تفسير القضية الغيبية ضرباً من ضروب العبث، إذ الغيب قائم على حالة التسليم والإذعان وقد أمتدح سبحانه أولئك المدعين للأمر الغيبي.

((الم (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ (2) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ)) (1).

فالإيمان الغيبي من مقتضيات التقوى التي لا بد أن يتحملها الإنسان في سير العروج التكاملي، وإذا أخضعنا مفاهيم الولاية إلى قانون العلية أو السببية أو غيرها فقد أخضعنا إرادة الله إلى ذلك، وكأن الإرادة الإلهية خاضعة إلى معلولها وهذا أمر يتنافى مع الوجدان.

وبذلك لا يمكن انجاح الفهم الصحيح للولاية التكوينية إلا بالتسليم وعدم العبث في التحري عن أسبابها وعلل منشئها.

الولاية التكوينية فى المفهوم الشيعى.. قراءة عرفانية

إشارة

لم تتحدث الروايات عن ماهية هذه الولاية ولذلك أوكلنا أمرها إلى المفهوم الغيبى الذى تقف عنده كل الاحتمالات، إلا أن العرفاء حاولوا أن يقرؤوا الولاية التكوينية على أساس معطياتهم العرفانية وهو أمرٌ جديرٌ بالاهتمام، إلا أن ذلك لا يعنى جزمية المسألة بقدر ما هى رؤية تجمعها توجهات العرفاء والسالكين فى تفسير النفس، وهى قضية يتسع فيها البحث إلى أقاص التصورات المعتمدة على بحوث فلسفية يمكن أن يستفاد منها بعض ماهيات النفس الكاملة التى ترقى إلى حقائق الملكوت لتتصرف فى التكوينية تصرفاً يعتمد على شدة ارتباطها بالله تعالى، ولعل هذا البحث سيتفق مع المنهج الفلسفى لأهل السنة إذعانا منهم بالولاية التكوينية ووجوداتها.

ففى سيفره القيم تتحدث العلامة الشيخ حسن زاده الأملى — وهو من العلماء المعاصرين — عن هذه المسألة بعد تعليقه على كلام الفارابى فى تعريفه لسعادة النفس:

قال الفارابى: السعادة هى أن تصير نفس الإنسان من الكمال فى الوجود إلى حيث لا تحتاج فى قوامها إلى مادة، وذلك أن تصير فى جملة الأشياء البريئة

عن الأجسام، وفي جملة الجواهر الفارقة للمواد وأن تبقى على تلك الحال دائماً أبداً(1).

قال العلامة الشيخ حسن زاده الأملی تعليقاً على ذلك، أقول: ينبغي أن يكون المراد من المادة، المادة الطبيعية، وإلا فلإنسان أبدان طولية كان التفاوت بينها بالكمال والنقص، وإذا صار النفي من جملة المفارقات كانت في أفعالها أيضاً لا تحتاج إلى المادة كما صارت في قوامها كذلك، فحينئذ يصدر عنها آثار غريبة بدون إحساس عضو من أعضائه بشيء كمادة الملكوتيين لهم ذلك الاقتدار فتدبر في كلام الله سبحانه في الإتيان بعرش بلقيس عند سليمان عليه السلام.

((قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ)) (2).

وكذا في كلام الوصي سلام الله عليه وصلواته في ما كتب إلى سهل بن حنيف «والله ما قلعتُ باب خيبر وقذفتُ به أربعين ذراعاً لم تُحسَّ به أعضائي، بقوة جسدية ولا حركة غذائية ولكن أيدتُ بقوة ملكوتية ونفسٍ بنور ربها مضيئة» رواه الشيخ الأجل عماد الدين الطبري في كتابه بشارة المصطفى لشيعته المرتضى مسنداً.

وقد عرفوا النفس القوية بأنها هي الوافية بصدور الأفعال العظيمة منها والشديدة في أبواب كثيرة، ومثلوا بأننا نشاهد نفوساً ضيقة يشغلها فعل عن فعل فإذا انتصبت إلى الفكر اختل إحساسها وبالعكس، ونرى نفوساً قوية تجمع بين أصناف من الإدراكات والتحريكات سيما ما يتعلق بالفضائل والشرافة غير القوة وان يمكن اجتماعها.

1- المدينة الفاضلة: 66.

2- النمل: 40.

وقد عرفوا النفس الشريفة بحسب الغريزة بأنها الشبيهة بالمفارقة في الحكمة والحرية.

وفي عين اليقين للفيض «ومن الغرائب الإنسانية اطاقته بقوته فعلاً أو تحريكاً أو حركة تخرج عن وسع مثله الخ»(1).

وصدور جميع المعجزات وخوارق العادات من الإنسان هي من هذا القبيل بإذن الله سبحانه، والأذن ها هنا هو مشيئته النافذة الواردة هي سر
الولي الكامل المتصرف في مادة الكائنات

((وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي)) (2).

والعارف يعبر عن هذا المقام بمقام «كن»، فمن صار صاحب مقام «كن» يفعل بأمره «كن» ما شاء الله بإذن الله وما تشاؤون إلا أن يشاء
الله، فتدبر في قوله سبحانه:

((قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ)) (3).

حيث أتى بصيغة المتكلم مع الغير، وقال سبحانه:

((إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)) (4).

1- عين اليقين للفيض الكاشاني: 401.

2- المائدة: 110.

3- الأنبياء: 69.

4- النحل: 40.

وصاحب مقام «كن» هو صاحب الهمة، بل صاحب الأمر، وهو فوق رتبة صاحب الهمة بالبيان الذي ستسمعه منّا في هذه العین، والعارف يخلق بهمته ما يكون له وجود من خارج محل الهمة ولكن لا تزال الهمة تحفظه كما أفاده الشيخ الأكبر.. والإنسان الذى صار صاحب الهمة والإرادة وواجد مقام «كن»، له ولاية تكوينية ويصير فى عروجه إلى اتحاده بالنفس الرحمانى فيصير ما سوى الله بمنزلة أعضائه وبدنه وهو بمنزلة روحه.

ثم نقل كلاماً عن الشيخ الرئيس قوله «النفس إذا كانت قوية شبيهة بالمبادئ أطاعها العنصر الذى فى العالم، وانفعل عنها ووجد فى العنصر ما يتصور فيها».

ثم قال:

واعلم انّ الإنسان الراقى إلى هذه الرتبة العالية والدرجة الرفيعة له رتبة النبوة الانبائية، فليميز بين النبوة التشريعية والانبائية، والأولى ختمت بسيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، والثانية لا تقطع والكل مدعو إليها فافهم.

النبوة الانبائية هي تسمى العامة والنبوة المقامية التعريفية أيضاً.

ثم اعلم ان الشيخ ذهب فى الفصل الأول من خامسة الشفاء إلى أن أخص الخواص بالإنسان تصور المعانى الكلية العقلية المجردة كل التجريد الخ __ وأنت بما حققنا دريت أن للإنسان، شأناً فوق ذلك وليس هذا الحد الذى بينه هو أخص الخواص بالإنسان وإن كان غيره لا يقدر على ذلك الحد من التجريد، بل الإنسانية الحقيقية لها مقام فوق الخلافة الكبرى.

روایتان فی مقام «کن» نکتفی بنقلهما تبرکاً:

إحداها: روى أنه ورد في الحديث القدسي ان الله عزوجل قال يا ابن آدم خلقتك للبقاء، وأنا حي لا أموت، أتعنى فيما أمرتك به، وائته عما نهيتك عنه، أجعلك مثلي حياً لا تموت، أنا الذي أقول لشيء كن فيكون، أتعنى فيما أمرتك به أجعلك مثلي، إذا قلت لشيء كن فيكون.

وأخراها: عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أنه يأتي الملك إلى الجنة بعد أن يستأذن في الدخول عليهم، فإذا دخل ناولهم كتاباً من عند الله بعد أن يسلم عليهم من الله فإذا في الكتاب لكل إنسان مخاطب به: من الحي القيوم الذي لا يموت إلى الحي القيوم الذي لا يموت: أما بعد فاني أقول للشيء «كن فيكون» وقد جعلتك اليوم تقول للشيء كن فيكون قال صلى الله عليه وآله وسلم: فلا يقول أحد من أهل الجنة للشيء كن إلا ويكون(1).

هذا ما اقتبسناه من كلام العلامة الشيخ حسن زادة الآملي ويلاحظ فيه:

أولاً: إكمال تفسير الولاية التكوينية إلى مباحث النفس المأخوذة من كلمات الفلاسفة والعارفين، فقد حاول الشيخ استمزاج كلا الرؤيتين ليكون منها رؤيةً أخرى يلاحظ فيها مسaire نتائج للنصوص الواردة عن النبي والأئمة عليهم السلام، إذ من المعروف أن كلمات الفلاسفة في النفس وغيرها ليست مستنبطة من الأحاديث بل هي متصيدة من بعض الآيات والروايات التي يفسرها الذوق الفلسفي على حسب ما ورثه من الفلاسفة القدماء، وتوجهات العارفين لا- تخلو من حدسٍ ناشئ من حالة التعلق بالله تعالى والإذعان له وهي أقرب إلى جو النصوص لكنها تُعد نتيجة للمباحث الفلسفية كذلك مع أنها خاضعة لتفسير الآيات والروايات.

1- عيون مسائل النفس للشيخ حسن زادة الآملي صفحة 609 وما بعدها.

ثانياً: لم يكد العلامة في مباحثه أن يخرج — أخيراً — عن حالة الإذعان بالغيب وإيكال الأمر إلى الإرادة الإلهية التي تغيب كنهها عن عقولنا المحدودة، وهذا يلمس من قوله:

«وصدور جميع المعجزات وخوارق العادات من الإنسان هي من هذا القبيل ياذن الله سبحانه، والأذن ها هنا هو مشيئته النافذة الواردة في سرّ الولى الكامل المتصرف فى مادة الكائنات.

((وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ...)) (1).

وإحالة الأمر أخيراً إلى «سرّ الولى» كما فى تعبيرة إحالته إلى مجهول غيبى لابد أن يذعن الإنسان بعجزه فى تفسير ذلك، وقد أشرنا إلى بعض الاحتمالات التى تساءلنا فيها بقولنا: «هل أن السر فى التصرف الكونى راجع إلى قابلية هذا الاسم الأعظم الذى يمتلكه المعصوم فىستطيع عندها التغيير والتصرف؟».

أم أن ذلك يرجع إلى ذات الولى الذى يمتلك الاسم الأعظم؟.

وبقيت هذه التساؤلات الحائرة لم تجد جواباً شافياً سوى إحالة الأمر إلى قدرته تعالى وغيبه المكنون فى أوليائه.

ثالثاً: يلاحظ فى البحث الذى أورده العلامة الأملى أنه أكثر ما يوكل بعض تقارير هذه المباحث إلى ما توصل إليه الشيخ ابن عربى وغيره من علماء السنة، ويستفاد من ذلك الاتفاق فى وجهات نظر الفريقين حول هذه الولاية التكوينية ومناهج البحث فيها المستقصاة من الآيات القرآنية.

1- (1) عيون مسائل النفس للشيخ حسن زادة الأملى صفحة 609 وما بعدها.

رابعاً: إن اعتماد العلامة وغيره من الفلاسفة والعارفين من الفريقين على الآيات القرآنية حسبما يُمليه عليهم الذوق الفلسفي دون التوصل بنتائجهم إلى الروايات الواردة عن النبي وأهل البيت عليهم السلام، أى أن الشعور بالتكلف في فهم الآية وتفسيرها لا يخلو من واقع عند متابعة واستقصاء هذه البحوث.

خامساً: بالرغم مما ذكرناه إلا أن البحوث في هذا الشأن لها أهميتها من كونها تضيف معلومةً أخرى في تطوير مناهج البحث في هذا المضمار، فضلاً عن كونها تشير إلى حالة العجز في الوصول إلى نتائج قطعية ما لم توكل الأمور إلى الأمر الغيبي والإذعان لأمر الله تعالى في أوليائه.

الفرق بين الولاية وبين النبوة في نظر العارفين

من المباحث المهمة في هذا الشأن التفريق بين الولاية وبين النبوة التي تثبتة المباحث العرفانية، ومن خلال ذلك يمكن الاستفادة من إمكانية الولي في التصرف، ففي بحثه في تقسيم الولاية أشار العلامة الشيخ حسن زادة الآملي ما استفاده من فصوص الحكم:

الولاية تنقسم بالعامّة والخاصة.

والأولى تشتمل على كل من آمن بالله وعمل صالحاً على حسب مراتبهم، كما قال الله تعالى:

((اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا))⁽¹⁾.

والثانية تشتمل على الواصلين من الساكّين فقط عند فنائهم فيه، وبقائهم به، فالخاصة عبارة عن فناء العبد في الحق، فالولي هو الفاني فيه الباقي به، وليس

المراد بالفناء هنا انعدام عين العبد مطلقاً بل المراد منه فناء الجهة البشرية من الجهة الربانية، إذ لكل عبدٍ جهة من الحضرة الإلهية هي المشار إليها بقوله:

((وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيُّهَا)) (1).

وذلك الإنصاف لا يحصل إلا بالتوجه التام إلى جناب الحق المطلق سبحانه، إذ به يقوى جهة حقيقة فتغلب جهة خلقيته إلى أن يقهرها ويفنيها بالأصالة كالقطعة من الفحم المجاورة للنار فانها بسبب المجاورة والاستعداد لقبول النارية والقابلية المختفية فيها تشتعل قليلاً قليلاً إلى أن تصير ناراً فيحصل منها ما يحصل من النار من الإحراق والإنضاج والإضاءة وغيرها، وقبل الاشتعال كانت مظلمة كدرة باردة.

وذلك التوجه لا يمكن إلا بالمحبة الذاتية الكامنة في العبد وظهورها لا يكون إلا بالاجتناب عما يضادها ويناقضها وهو التقوى عما عداها، فالمحبة هي المركب، والزاد التقوى، وهذا الفناء موجب لأن يتعين العبد بتعينات حقانية إلهية وصفات ربانية مرة أخرى وهو البقاء بالحق، فلا يرتفع التعيين منه مطلقاً، وهذا المقام دائرته أتم وأكبر من دائرة النبوة لذلك انختمت النبوة، والولاية دائمة، وجعل الولي اسماً من أسماء الله تعالى دون النبي، ولما كانت الولاية أكبر حیطة من النبوة وباطناً لها شملت الأنبياء والأولياء، فالأنبياء أولياء فانبين في الحق باقين به منبئين عن الغيب وأسراره بحسب اقتضاء اسم الدهر إنبائه وإظهاره في كل وقت وحين منه (2).

1- البقرة: 148.

2- الفصل الثاني عشر من مقدمات شرح القيصري على فصوص الحكم: 45 _ 46.

والمشير للانتباه أن هذا المبحث الذى ذكره ابن عربى وهو من علماء أهل السنة ينسجم وتوجهات المدرسة الإمامية فى رؤيتها للولى وهو الإمام، فمقام الولاية متقدم على مقام النبوة كما قرره ابن عربى وهى رؤية الإمامية فى مقام الإمام __ وقد أشرنا إلى ذلك فى محله من البحث كما مرَّ __ فقد روى فى الكافى عن الصادق عليه السلام: ان الله عزوجل اتخذ إبراهيم عبداً قبل أن يتخذه نبياً، وأن الله اتخذهُ نبياً قبل أن يتخذه رسولاً، وان الله اتخذهُ رسولاً قبل أن يتخذه خليلاً، وان الله اتخذهُ خليلاً قبل أن يتخذه إماماً، فلما جمع له الأشياء قال:

((إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا)) (1).

قال عليه السلام: فمن عظمها فى عين إبراهيم قال: ومن ذريتي قال لا ينال عهدى الظالمين.

قال: لا يكون السفیه إمام التقى (2).

وعن المفيد بسنده عن درست وهشام عنهم عليهم السلام قال: قد كان إبراهيم نبياً وليس بإمام حتى قال الله تبارك وتعالى إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي فقال الله تبارك وتعالى: لا ينال عهدى الظالمين، من عبد صنماً أو وثناً أو مثلاً لا يكون إماماً (3).

فالإمامة __ وهى الولاية فى مفهوم الإمامية __ رتبة متقدمة على النبوة، وبذلك يتفق الباحثون من الفريقين فى تقدم هذه الرتبة وأولويتها على النبوة، وهى ثوابت أكدتها روايات أهل البيت عليهم السلام كما مر.

1- البقرة: 124.

2- الميزان فى تفسير القرآن 1: 279.

3- نفس المصدر.

المنهج التأصيلي للولاية التكوينية في مفهوم أهل السنة

إشارة

لم يتبلور مصطلح «الولاية التكوينية» عند الشيعة في بحوثهم إلا في وقت متأخر، إلا أن المفهوم كان متعارفاً متداولاً، والمصطلح كان وسيلة تقريبية لمسألة التنظير لهذا المفهوم، ففي مباحث المتقدمين يُعد مفهوم الولاية التكوينية أمراً مفروغاً منه إلا أنه لم يجمعها مصطلح يساهم في تسهيل الفهم التحقيقي لدى الباحثين.

وهكذا مباحث أهل السنة فهي من الأولى أن لا تجتمع تحت مصطلح يوحد مفاهيم الولاية التكوينية، ووجه الأولوية كون أهل السنة تعاطوا مع مباحث الإمامة على أساس الرؤية السياسية التي تنظر الخليفة كونه حاكماً سياسياً وليس مرشداً دينياً يتولى الشأن الديني بقدر ما يتعهد بالشأن الدنيوي، لنظرية الفصل بين الشؤون الدينية والشؤون الدنيوية للخليفة، فقد نظروا للخلافة بأنها منصب دنيوي يقوم الخليفة بأعبائه وذلك في عهدٍ مبكرٍ من الصدر الإسلامي الأول بعد أن ورّع الخليفة الثاني مهام خلافته وجعل الأمر المالي له دون الإفتاء حيث قال: أيها الناس: من أراد أن يسأل عن القرآن فليأت أبي بن كعب، ومن أراد أن يسأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت،

ومن أراد أن يسأل عن الفقه فليأت معاذ بن جبل، ومن أراد أن يسأل عن المال فليأتني، فان الله جعلني له خازناً وقاسماً⁽¹⁾.

وهذا التقسيم يعنى التخلي عن الأمر الدينى بشكلٍ يساهم فى رؤية تنظيرية تدفع بالخليفة الإسلامى إلى حاكم سياسى صرف، وإذا كان الأمر كذلك فان الخليفة الإسلامى المتنصل عن مسؤولياته الدينية سيقوم بالعبء الإدارى للأمور الدنيوية كذلك، وسيُلغى مفهوم الحاكمية لله بواسطة الخليفة، وبهذا فقد كانت وفاة النبى صلى الله عليه وآله وسلم انقلاباً لكثير من المفاهيم الإسلامية، ومنها مواصفات الخليفة وشرائطه، إلا أن ذلك لا يعنى إلغاء المفهوم الولايتى للأمر التكويني الذى يمتاز به الولي أو الخليفة الشرعى وهو المعصوم، بل كانت المباحث فى هذا الشأن تأخذ مساحةً مهمة وتتعاطى بجدية تامة مع واقع الولاية التكوينية للأولياء، أى أن هناك فاصلاً تنظيرياً بين بحث إمكانية الولاية التكوينية وبين إمكانية الخليفة على التصرف فى التكوينات، فبعد فصل الخليفة السياسى لمهامه الدنيوية عن حقيقة تحمّل مسؤولياته الدينية، نصجت فكرة البحث التنظيرى للولاية التكوينية للأولياء لكنه بمعزل عن إمكانيات الخليفة ومهامه.

إلا إننا لا ننكر ما قدّمه بعض المتأخرين فى تحقيق هذه الولاية بقوله عند تعريفه لكرامات الأولياء حيث قال:

الكرامات جمع كرامة وهى فى اللغة «الشرف» من الكرم الذى يعين شرف الشىء فى نفسه أو فى خلق من الأخلاق، أو الإكرام: الذى هو إيصال نفع إلى الإنسان، لا يلحقه فيه غضاضة أو أن يجعل ما يوصل إليه شيئاً كريماً أى شريفاً.

1- تاريخ الحديث النبوى بين سلطة النص ونص السلطة: 145 للمؤلف.

أما في الاصطلاح الشرعي فقد عرّف ابن عابدين الكرامة: بأنها ظهور أمر خارق للعادة على يد عبد ظاهر الصلاح، ملتزم لمتابعة نبي من الأنبياء، مقترباً بصحيح الاعتقاد والعمل الصالح غير مقارن لدعوى النبوة.

فامتازت الكرامة بعدم الاقتران بدعوى النبوة عن المعجزة وبكونها على يد ظاهر الصلاح وهو الولي عما يسمونه معونة، وهي الخارق الظاهر على أيدي عوام المؤمنين تخلصاً لهم من المحن والمكاره، وبمقارنة صحيح الاعتقاد والعمل الصالح عن الاستدراج، وبمتابعة نبي قبله عن خوارق مدعى النبوة المؤكدة لكذبه المعروفة بالاهانة، كبصق مسيلمة في بئر عذبة الماء ليزداد ماؤها حلاوة، فصار ملحاً أجاجاً.

وقد ذهب أهل السنة والجماعة من الفقهاء والأصوليين والمحدثين وغيرهم خلافاً للمعتزلة ومن وافقهم، إلى أن ظهور الكرامة على الأولياء جائز عقلاً لأنها من جملة الممكنات، وأنها واقعة نقلاً مفيداً لليقين من جهة مجيء القرآن بها، ووقوع التواتر عليها قرناً بعد قرن وجيلاً بعد جيل، وبعد ثبوت الوقوع لا حاجة إلى إثبات الجواز(1).

وقال ابن تيمية: وكرامات الأولياء حق باتفاق أهل الإسلام و السنة والجماعة، وقد دل عليها القرآن في غير موضع، والأحاديث الصحيحة والآثار المتواترة عن الصحابة والتابعين وغيرهم، إنما أنكرها أهل البدع من المعتزلة والجهمية ومن تابعهم(2).

1- أنظر الموسوعة الفقهية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية الجزء 45 صفحة 179 الطبعة الأولى 2006 م.

2- نفس المصدر.

الولاية التكوينية تساوق المعجزة في مفهوم أهل السنة

إشارة

تساءلنا فيما سبق عن ماهية الولاية التكوينية لدى المعصوم وقلنا هل هي المعجزة أم هي ماهية أخرى تتناسب معها خصائص المعصوم، واقترحنا، أن تكون نتيجة التساؤل هو التسليم لأنها في ضمن المفهوم الغيبي الذي لا يمكن خرقه أو الوصول إلى كنهه. إلا أن ما يحدث في المفهوم السني أن الولاية التكوينية هي من سنخ المعجزة التي يتحدّى بها النبي قومه أو هي الكرامة لما دون الأنبياء، لأنها خرق للعادة المألوفة لدى الناس، وإن كان بعضهم يوعز ذلك إلى مختصات الولي وقابلياته إلا أنه لم يقف بعد عند ماهية هذه المختصات ويبدو أنه أحالها إلى الأمر الغيبي كذلك.

والظاهر أن الفرق بين المعجزة وبين الولاية، أن المعجزة حالة خرق الأمور الطبيعية والنواميس الكونية في مقام التحدى ولغرض تصديق الدعوى، في حين تعد الولاية أعم من ذلك إذ هي تأخذ خصوصيات المعجزة وأكثر، فالولاية هي خصوصية لدى المعصوم تُفاض عليه من قبله تعالى، في حين أن الإعجاز هو شبيه باستجابة الدعاء للولي إذا اضطر إلى إثبات دعواه في مقام التحدى.

فمفهوم المعجزة اختاره التفتازاني عند تنظيره لذلك قائلاً: المبحث الثاني: المعجزة، أمر خارق للعادة مقرون بالتحدى وعدم المعارضة، وقيل أمر قصد به إظهار صدق من ادعى النبوة والرسالة، وزاد بعضهم قيد موافقة الدعوى. وبعضهم مقارنة زمن التكليف إذ عند انقراضه تظهر الخوارق «لقصد التصديق» ثم قال تعليقاً على ذلك:

«المعجزة» مأخوذ من العجز المقابل للقدر، وحقيقة الإعجاز إثبات العجز استعير لإظهاره، ثم أُسند مجازاً إلى ما هو سبب العجز، وجعل اسماً له.. إلى أن

يقول: والمعجزة في العرف أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة، وإنما قال: أمر ليتناول الفعل كأنفجار الماء من بين الأصابع وعدمه كعدم إحراق النار، ومن اقتصر على الفعل جعل المعجز ههنا كون النار ((بَرْدًا وَسَلَامًا)) (1) وبقاء الجسم على ما كان عليه من احتراق، واحتراز بقيد المقارنة للتحدي عن كرامات الأولياء، والعلامات الارهاصية التي تتقدم بعثة الأنبياء، وعن أن يتخذ الكاذب معجزة من مضي من الأنبياء حجة لنفسه ويقيد عدم المعارضة عن السحر والشعبذة، كذا ذكره الإمام الرازي (2).

هذا هو مفهوم المعجزة عند الرازي ومن تبعه، فقد فسّر الأمر الخارق للعادة الذي يحصل عند الأنبياء بالمعجزة.

إلا أن التفتازاني يغوص في أعماق هذا البحث ليشير إلى النفس وهي تتسامى في كمالاتها لتحدث خرقاً للعادة وأمرًا تُظهر فيه النفس قوتها وإرادتها.

قال في حديثه عن النفس: قال الحكماء: إنَّ الإنسان يحتاج في تعيِّشه إلى اجتماع مع بني نوعه، وتشارك لا يتم إلا بمعاملات تفتقر إلى قانون متفق عليه يقرره على ما ينبغي من تميز عن الآخريين بخصوصية من قبل خالق الكل، وآيات تقتضى الإقرار به، والانقياد له، وهي بحسب القوة الإنسانية الاطلاع على المغيبات لاتصال النفس بعالم الغيب وبحسب القوة الحيوانية، باعتبار الحركات ظهور أفعال يعجز عن أمثالها أمثاله، لحدوث رياح وزلازل وحرق وغرق وهلاك أشخاص ظالمة، ومدن فاسدة ونحو ذلك، لاختصاص النفس بقوة التصرف فيما عدا بدنها من الأجسام،

1- الأنبياء: 69.

2- شرح المقاصد 5: 11.

وباعتبار السكنات، الإمساك عن القوت مدة غير معتادة لانجذاب النفس إلى عالم القدس، واستتباعها القوة الغازية وخوادمها، ومن ههنا جاز أن تتمثل لقوته المتخيلة الكاملة العقول المجردة والنفوس السماوية، سيما العقل الفعال الذى له زيادة اختصاص بعالم العناصر أشباحاً مصورة تخاطبه، وتحدث فى سمعه كلاماً منظوماً يحفظ ويتلى، وهذا هو الوحي ونزول الملك والكتاب، وأما كون ذلك من الله تعالى لنظام المعاش ونجاة المعاد، وصلاح العباد مع نفي القصد والغرض من أفعاله، والعلم بالجزئى على الوجه الجزئى فى أوصافه، فقرره بان العناية الإلهية أعنى إحاطة علمه السابق بنظام الموجودات على الوجه اللائق تقتضى فيضان ذلك النظام على الترتيب والتفصيل الذى من جملته وجود الشروع والشارع ليكون الموجود على وفق المعلوم، وإلخفاء فى أن هذا لا يكفى فيما ثبت الضرورة من الدين(1).

تقريرات التفنازانى لكلام الفلاسفة

إشارة

هذا ما قرره التفنازانى من كلام الفلاسفة، وقد وافقهم فى احتياج الناس إلى مبعوث من قبل الله تعالى ينظّم لهم معاشهم ويهديهم إلى الرشد والصلاح، ثم أخذ يقرر بعض فقرات ما ورد فى كلامهم وسنوجزه بالنقاط التالية:

أولاً: النفوس القدسية

أن يكون [أى النبى] كاملاً فى قوته النفسانية أعنى الإنسانية والحيوانية المدركة والمحركة، بمعنى أن نفسه القدسية بصفاء جوهرها، وشدة اتصالها بالمبادئ العالية المنتقشة بصور الكائنات ماضيها وحاضرها وآتيها، وقلة التفاتها إلى الأمور

الجاذبة إلى الخسة السافلة تكون بحيث يحصل لها جميع ما يمكن للنوع دفعه أو قريباً من دفعه، إذ لا بخل هناك، ولا احتجاب، وإنما المانع هو انجذاب القوابل إلى عالم الطبيعة وانغماسها في الشواغل عن عالم العقل، وأن قوته المتخيلة تكون بحيث يتمثل لها العقول المجردة صوراً وأشباحاً يخاطبونه ويسمعونه.

ثانياً: الإطلاع على المغيبات

قال: وليس ببعيد لتحقيقه في حال النوم على ما تعرفه من نفسك وتسمعه من غيرك، وسبب ذلك اتصال النفس بالمبادئ العالية، أعنى العقول والنفوس السماوية المنتقشة بصور ما يستند إليها من الحوادث لما تقرر من أنها عالمة بذواتها، وأن العلم بالعلل والأسباب يوجب العلم بالمعلولات والمسببات، غاية الأمر أن علم العقول بالحوادث لا يكون إلا على وجه كلي خالٍ من قيد الهدية وخصوص الوقتية والكاملون قد يدركونها على الوجه الجزئي، أما يجعلها جزئية بمعونة الحواس الباطنة على ما قررها الحكماء، وأما لارتسامها في النفوس السماوية، كذلك على ما يراه بعضهم، ومعنى اتصال النفس بالمبادئ العالية صيرورتها مستعدة لفيضان العلوم عليها بحصول القوى لها وزوال المانع أعنى الشواغل الحسية عنها، بمنزلة مرآة مجلوة تحاذى شطر الشمس، ولا يلزم من ذلك انتقاشها بجميع ما في المبادئ من الصور، لأن قبول كل صورة استعداداً يخصها.

ثالثاً: التأثير على القضايا الكونية

«إنّ ما يحدثه الولي من أفعال يعجز غيره الإتيان بها» قال التفتازاني معلقاً على ذلك: فيجوز أن يكون بعض النفوس من القوة بحيث تتصرف في أجسام أخر غير بدنّها، بل في كلية العناصر حتى كأنها نفس لعالم العناصر.

رابعاً: تأثير الإمساك عن الطعام

قال: كما في بعض الأمراض لاشتغال الطبيعة بهضم الأخلاط الفاسدة، وتحليل المواد الرديئة عن تحليل المواد المحمودة والرطوبات الأصلية المحوج إلى البدل، فيجوز في حق الأشخاص الكاملين لانجذاب نفوسهم إلى جناب القدس بالكلية، واستتباعها القوى الجسمانية التي بها الهضم والشهوة والتغذية وما يتعلق بذلك، بل لا يبعد أن يكون هذا من حق هؤلاء، أولى وأقرب منه في المرض لكون احتياج المريض إلى الغذاء أوفر وأوفى.

خامساً: نزول الوحي وظهور الملك

قال في تقريره لذلك: أن النائم ومن يجري مجراه في عدم استيلاء الحواس عليه قد يشاهد صوراً غريبة، ويسمع أصواتاً عجيبة، وليست بمعدومة صرفة ولا موجودة في الخارج، بل في القوة المتخيلة والحس المشترك، وربما لا يكون متأدية إليه من طرق الحواس الظاهرة، بل من عالم آخر، فلا يبعد أن يكون لبعض أفراد الإنسان نفس شريفة شديدة الاتصال بعالم العقل، قليلة الالتفات إلى عالم الحس، ومتخيلة شديدة جداً قوية التلقى من عالم الغيب، قليلة الانغماس في جانب الظاهر، لا يعصيها المصورة، ولا يشغلها المحسوسات عن أفعالها الخاصة، ويحصل لذلك الإنسان في اليقظة أن يتصل بعالم الغيب ويتمثل لقوته المتخيلة العقول المجردة والنفوس السماوية أشباحاً مصورة سيما العقل الفعال الذي له زيادة اختصاص بعالم العناصر، فتخاطبه وتحدث في سمعه كلاماً مسموعاً يحفظ ويتلى، ويكون ذلك من قبل الله وملائكته لا من الإنسان، وهذا معنى الوحي ونزول الملك والكتاب، وقد يكون ذلك على غاية الكمال، فيعبر عنها بمشاهد، وجه الله الكريم وسماع كلامه من غير واسطة⁽¹⁾.

1- نفس المصدر.

ما ذكره الشهرستاني في الملل والنحل

يُعدّ أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني من أهم علماء أهل السنة المهتمين بأحوال الملل والنحل واختلافاتها، ويُعدّ كتابه «الملل والنحل» من أهمّ تلك المصادر المهمة في هذا الشأن، كما أن ما ذكره الشهرستاني في شؤون المعجزات والكرامات يُعدّ مؤشراً مهماً في إحداث التقارب في وجهات نظر علماء المسلمين حول التصرف للولي، فقد قرر كلام ابن سينا وجعله منطلقاً لتفسير هذه الإمكانات الخارقة عند الولي حيث قال:

خصائص المعجزات والكرامات ثلاث: خاصية في قوة النفس وجوهرها ليؤثر في هيولى العالم بإزالة صورة وإيجاده صورة، وذلك أن الهيولى منقادة لتأثير النفوس الشريفة المفارقة مطيعة لقواها السارية في العالم، وقد تبلغ نفس إنسانية في الشرف إلى حد يناسب تلك النفوس فيفعل فعلها وتقوى على ما قويت هي، فتزيل جبلاً من مكانه، وتذيب جوهرًا صلباً فيستحيل، وتجمد جسمًا سائلاً فيستحيل جحراً، ونسبة هذه النفس إلى تلك النفوس كنسبة السراج إلى الشمس، فكما أن الشمس تؤثر في الأشياء تسخيناً بالإضاءة كذلك السراج يؤثر بقدرته، وأنت تعلم أن للنفس تأثيرات جزئية في البدن، فانه إذا حدث في النفس صورة الغلبة والغضب حمى المزاج واحمر الوجه، وإذا حدثت صورة مشتهاة فيها حدثت في أوعية المنى حرارة مبخرة مهبجة للريح حتى يمتلى به عروق آلة الوقاع فتستعد له والمؤثر ها هنا مجرد التصور لا غير.

والخاصية الثانية أن تصفو النفس صفاءً يكون شديد الاستعداد للاتصال بالعقل الفعال حتى يفيض عليها العلوم، فإننا قد ذكرنا حال القوة القدسية التي

تحصل لبعض النفوس حتى تستغنى في أكثر أحواله عن التفكير والتعليم الشريف البالغ منه.

((يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ)) (1).

والخاصة الثالثة للقوة المتخيلة بأن تقوى النفس وتتصل في اليقظة بعالم الغيب — كما سبق — وتحاكي المتخيلة ما أدركت النفس بصورة جميلة وأصوات منظومة، فيرى في اليقظة ويسمع فتكون الصورة المحاكية للجواهر الشريف صورة عجيبة في غاية الحسن وهو الملك الذى يراه النبى وتكون المعارف التى تتصل بالنفس من اتصالها بالجواهر الشريفة تتمثل بالكلام الحسن المنظوم الواقع فى الحس المشترك فيكون مسموعاً والنفوس وان اتفقت فى النوع إلا- أنها تتميز بخواص وتختلف أفاعيلها اختلافات عجيبة، وفى الطبيعة أسرار لاتصالات العلويات بالسفليات عجائب، وجل جناب الحق عن أن يكون شريعة لكل وارد، وأن يرد عليه إلا واحد...

ثم قال الشهرستانى بعد هذا الكلام: وبعد فما يشتمل عليه هذا الفن ضحكة للمغفل عبرة للمحصّل، فمن سمعه فاشمأز عنه فليتهم نفسه فلعلها لا تناسب وكل ميسر لما خلق له (2).

ولعل ما ذكره الشهرستانى من كلام ابن سينا ينسجم مع كثير من مذاهب علماء أهل السنة فى رؤيتها للنفس وإمكانية حدوث الكرامة والقابلية على التصرف، إذ فلسفة ابن سينا مال إليها الكثير لمحاولاته فى المزوجة بين الدين والفلسفة بما يناسب وتوجهات الكثير من علماء الفريقين.

1- النور: 35.

2- الملل والنحل للشهرستانى 3: 64.

ما قرره الآلوسى فى مسألة التصرف فى التكوينات

ويذعن الآلوسى بمسألة الكرامة للولى وإمكانية تصرفه فى الأمور التكوينية وفقاً للمصلحة، إلا أنه التزم بأن ما حصل لأصف من التصرف هو إعدام ثم إيجاد، أى إعدام العرش ثم إيجاده فى لحظات وهى قدرة هائلة يمتلكها الولى قال: وقد اتفق البر والفاجر على وقوع ما هو أعظم من ذلك وهو قطع الشمس فى طرفة عين ألافاً من الفراسخ مع أن نسبة عرش بلقيس إلى جرمها نسبة الذرة إلى الجبل، وقال الشيخ الأكبر قدس سره: أن آصف تصرف فى عين العرش فأعدمه فى موضعه وأوجده عند سليمان من حيث لا يشعر أحدٌ بذلك إلا من عرف الخلق الجديد الحاصل فى كل آن وكان زمان وجوده عين زمان عدمه وكل منهما فى آن وكان عين قول آصف قول الفعل فى الزمان فان القول من الكامل بمنزلة كن من الله تعالى.

ومسألة حصول العرش من أشكال المسائل إلا عند من عرف ما ذكرناه من الإيجاد والإعدام، فما قطع العرش مسافة ولا زويت له أرض ولا خرقها. قال الآلوسى: وما ذكره من أنه كان بالإعدام والإيجاد مما يجوز عندى وان لم أقل بتجدد الجواهر تجدد الاعراض عند الأشعري إلا أنه خلاف ظاهر الآية، واستدل بها على ثبوت الكرامات(1).

واعتراف الآلوسى بكرامات الأولياء وإمكانية تصرفهم، يساهم فى تأكيد مقالة هذه الولاية التكوينية فى مفهوم أهل السنة وتوفرها لدى الأولياء ويدفع ما زُمى به الشيعة الإمامية من تهمة الغلو فى أئمتهم عليهم السلام.

التوافق في المباني والمفاهيم

نستخلص مما ذكرناه من رأى الإمامية وأهل السنة فى حقيقة التصرف التكويني للأولياء بالتقريرات المتقدمة حول النفس ودواعيها، والقوى المترتبة عليها، وإمكانية التصرف التابع لقوة النفوس وتعلقها القدسى.

أن ما يمكن استفادته من ذلك التوافق أمور:

أولاً: اعتراف جميع المسلمين بإمكانية الولى على الولاية التكوينية، والتصرف بالكون على أساس إمكانية المتوفرة لديه.

ثانياً: أن ما يدعيه الشيعة الإمامية فى حق أنمتهم لم يكن ضرباً من الغلو، أو هو الغلو الذى حاول بعضهم إصاقه بالشيعة، جراء ما يرونه من روايات تؤكد إمكانية الولى بالتصرف التكويني كما تصرف الأنبياء من قبلهم كسليمان فى تسخير الريح، وعيسى فى إحياء الموتى، وموسى فى انقلاب العصا إلى أفعى، إلى غير ذلك من التصرفات التى استطاع بها الأنبياء إثبات صدق دعواهم، أو بما تقتضيه المصلحة من التحدى وعدمه من أجل التبليغ والإنذار.

ثالثاً: ما بحثه علماء الإمامية فى مباحث النفس وإيكال أمر هذه القوة إلى نفس الولى أذعن به علماء أهل السنة من ارتقاء النفس إلى مراقى القدس والكمال.

رابعاً: تُعد هذه البحوث محاولة لإيقاف الحملات الظالمة التى يشنها البعض على الشيعة والتثقيف ضدهم باتهامهم فى مقالاتهم لأنمتهم، فى حين يستطيع الباحث من المذاهب الإسلامية مراجعة مصادر أهل السنة فى ولاية الولى التكوينية، لتساهم هذه البحوث على توحيد الصف، ووحدة الكلمة، ودحر أولئك المغرضين والمعاندين.

الولاية التكوينية والعلم الحديث... قراءة تجريبية

إشارة

لم تقتصر مباحث إرادة النفس وقابلياتها على المسألة العقائدية وحدها، فالعلوم التجريبية لم تغفل هذه الظواهر، وإذا كان التفسير الدينى قد أعطى إجابته لظاهرة الولاية التكوينية على أساس النص، فإن العلوم التجريبية حاولت أن تشارك الرؤية الدينية فى توجهاتها؛ لا على أساس دعم الظاهرة الدينية، بل على أساس الاستجابة الملحة لتساؤلات الإنسان لإمكانية تأثير النفس على التكوينات واستجابة هذه التكوينات لقابلية النفس الفذة على التأثير بها.

فالجمعيات الروحية وبحوثها قدّمت رؤاها على أساس محاولاتها التجريبية فخرجت بنتائج لا تختلف عن تلك التى ذكرتها النصوص الدينية.

فمن ذلك ما أثبتته عالم النفس المعاصر جوزف _ ت _ راين من أن القوى العقلية لها تأثير فى المادة بقوله: أن القوى العقلية يمكنها أن تؤثر فى المادة تأثيراً عملياً وان هذا التأثير العقلى فى المادة لا ينشأ عن قوة فيزيائية.

وأضاف أيضاً من خلال تجاربه أن ظاهرة تأثير العقل فى المادة المتصلة وثيق الصلة بظاهرة الإدراك عن غير طريق الحواس، وأن الظاهرتين تتحدان عملياً ومنطقياً، وعندما يجيء تفاعل العقل مع المادة عن طريق الحس العادى يوصف بأنه إدراك عن غير طريق الحواس، أما عند ما ينتج هذا التفاعل تغييراً حركياً فيما حوله من مادة بغير واسطة فيزيائية، فإنه يوصف كحركة عقلية.

ومما قاله العلامة «راين» عن نتائج بحوثه في جامعة «ديوك» في هذا الشأن: أن للعقل قوة تستطيع التأثير في المادة، ومهما كانت الطاقة المحركة وأياً كان نشاطها فإنها تفعل للمادة شيئاً يمكن قياسه إحصائياً، فهي تُحدث نتائج في البيئة المادية لا يمكن تحليلها بأى عامل أو نوع من الطاقة معروف لعلم الطبيعة، وعلى أية حال لا بد أن نفترض وجود طاقة (1).

إنّ تقارير العلماء التجريبيين والتي تعبّر عن قوة النفس وتأثيرها بالمادة، بالقوة العقلية تنفق وما ورد في النصوص الدينية فهي تعتمد في نتائجها على التجارب التي أجريت في المختبرات العلمية.

إنّ المثير في الأمر هو قيام المحافل العلمية الأوروبية للاهتمام بهذا الأمر، وقد ساهمت تجارب العلماء في الشأن الروحي قسطاً وافراً من تمثيل هذه القضية وتعزيزها على أساس المستوى المختبرى.

المعجزة.. نتائج العلوم المختبرية

إشارة

أكد الباحث الدكتور رؤوف عبيد في كتابه «الإنسان روح بلا جسد» أن علم الروح الحديث أو المختبرى «نجح في إثبات إمكان حدوث المعجزات الموصوفة في الكتب المقدسة، فالعلم الروحي لا ينحو نحو العلم المادى من حيث إنكار كل ظاهرة غير مألوفة يعجز الإدراك المساوى عن تصورها أو عن تحليلها، بل أنه قد يسلم بصحة بعض الظواهر غير المألوفة أو غير العادية بشرط أن تصمد للاختبار الكافى، ولوسائل التحقيق الدقيقة، فهو في حقيقته دراسة معملية للظواهر غير

المألوفة أو غير العادية بوجه عام، أساسها هو عدم إنكارها مقدماً لمجرد العجز عن تعليلها تعليلاً مادياً.

وأساس هذه الدراسة هو التسليم بوجود قوى للإدراك رباعية الأبعاد.. أى تشمل الطول والعرض والارتفاع والزمان فى وقت واحد وتجمع بينها، فلا تعرف هذه القوى بالتالى بفواصل الزمان أو المكان فى عقل الإنسان وحواسه، والكتب المقدسة تفيض بوصف ظواهر غير مألوفة وغير عادية، بل لا نغالى إذا قلنا أن شتى أنواع الظواهر الروحية موصوفة فيها، وقد عنى بإبراز هذه الحقيقة نخبة من العلماء والباحثين تحت لواء العلم والعقيدة معاً، ممن وجدوا فى العلم الروحى الحديث وسيلة علمية لتوضيح الحقائق العقيدية وتقريبها على أسس عصرية يمكن أن تتقبلها عقول الكافة(1).. ثم يضيف: بينا كيف كان هذا العلم الروحى الوليد مصدر أضواء جديدة على بعض جوانب الاعتقاد، وفى نفس الوقت كان بمثابة دعوة صريحة لإقامة فقه من الإيمان الموضوعى المترابط الذى ينبغى أن تندمج فيه حكمة الحكماء بعلم العلماء، فلا يعتبران باين للمعرفة منفصلين، بل باباً واحداً، ما دام العلم والعقيدة معاً هما عبارة عن البحث فى قوانين الله تعالى، وهو واحد لا يتعدد بتعدد نواحي البحث والاستقصاء فى سنته وأحكامه لفهمها على أصولها الصحيحة، تستوى فى ذلك نواحي البحث فى المادة والطاقة مع نواحي البحث فى النفس والخلق والروح.. حررت الأصول العقيدية __ ولله الحمد __ على النقد العلمى وتبين أن التفكير الدينى يمكن أن يصبح فى جوهره تفكيراً علمياً إذا عرف كيف يتطور __ ولو قليلاً __ مع تطور المعرفة اليقينية خصوصاً منها المعرفة الروحية،

ويتفهم البنيان السماوى فى العقائد على نحوه الصحيح ثم — وهذا هو الأهم — إذ اعرف كيف يميزه عن البنيان الإنسانى الذى كاد أن يبتلع كل ما عداه ويخفى رونقه وبهاه، فلا ضير إذن فى تعقل العقيدة ولو أدى التعقل إلى مقدار من التطور فى فهمنا لها مادام التطور فى المعرفة هو سبيل الارتقاء، بل هو سبيل البقاء فى وجود تنازع البقاء حتماً، وهذه هى سنة الله التى لن تجد لها تبديلاً، وفى هذا الشأن يلاحظ الفيلسوف وليام جيمس بأن تاريخ الأديان خير شاهد على التطور فيحدثنا بأن كثيراً من الفروض الدينية التى لم تنجح فى التطبيق على الحياة العملية قد أندحر عندما واجه المعارف الكونية الرهيبة، وصار بعد ذلك فى حيز النسيان فى حين أن بعضاً آخر منها احتفظ بكيانه على طول الأيام ولم يزد فى الأيام إلا جدةً وحيوية على الرغم من كل ما لاقى من محن وشدائد، ومهمة علم الأديان أن يبين لنا وبإخلاص تلك الفروض التى عاشت وتحذت الشدائد... ولا ضير على رجل العلم وعلى مهمته من الجدل الدينى فى عصره ما دام هناك شىء من الحرية الفكرية ومن العدل والإنصاف... لذلك وجب على رجل العلم أن يرحب بكل أنواع الجدل الدينى(1)...

لقد حاول البعض أن يقرأ إمكانيات النفس وقابلياتها على أساس المنطق التجريبي، والعمل المختبرى حيث راح هؤلاء إلى العمل بالبحث الروحي واستخلاص نتائج باهرة فى إمكانيات النفس وقابلياتها، وفى الحقيقة أن مثل هذه البحوث حاولت أن تقلل الهوة الساحقة بين العلم والدين ونجحت أيما نجاح فى إذعان بعض الأوساط التى تتعامل مع الأمور الغيبية على أساس الدليل العلمى

1- الإنسان روح بلا جسد د. رؤوف عبيد: 619 وما بعدها.

والبرهان العقلي، مع أننا ننكر صحة هذا التوجه إذ الإيمان بالغيب مبنى في حقيقته على التسليم لقدرة الله تعالى والإقرار لسلطانه فلا يحتاج بعد ذلك المؤمن السوي إلى التساؤل عن كيفية حدوث هذا وإيجاد ذاك، إلا أن المسألة حينما تأخذ أبعاداً أخرى في التردد والتشكيك بإمكانية ذلك أو إدخالها في مفهوم الخرافة والعبث عند ذلك لا بد أن تُسدّد العقيدة الدينية __ ولو على المستوى الإقناعي __ ببحوث تساهم في رفع الشك والحيرة عن البعض.

وفي كتابه «الغيب والشهادة» أكد العلامة الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء فائدة مثل هذه العلوم في رفع الشكوك والتردد عن البعض، فقد نقل كلام أحد علماء الفسلفة الأوربيين مكتشف قاموس الانتخاب الطبيعي [كما عبّر عنه]: لقد كنت دهرياً صرفاً مقتنعاً بمذهبي تمام الاقتناع، ولم يكن في ذهني أدنى محل للتصديق بحياة روحية ولا- بوجود عامل في هذا الكون كلّ غير المادة وقوتها، ولكني رأيت المشاهدات الحسية لن تغالب فإنّها قهرتني وأجبرتني على اعتبار أشياء مثبتة قبل أن أعتقد نسبتها إلى الأرواح بمدة طويلة، ثم أخذت هذه المشاهدات مكاناً من عقلي شيئاً فشيئاً ولم يكن ذلك بطريقة نظرية تصورية ولكن بتأثير المشاهدات التي كان يتلو بعضها بعضاً بطريقة لا يمكن التخلص منها بوسيلة أخرى(1).

لقد انتشر هذا العلم الروحي في أوساط المجتمعات المادية التي تشكو من حالة التراجع العقائدي بشكل خطير، إذ هي لا تدعن إلا إلى المادة، إلا أن مثل هذه البحوث ساعدت الكثير على الاعتراف والإذعان بحقيقة النفس وقابلياتها

الخارقة، فى حين تجد أن المجتمعات الشرقية لم يعر أصحابها اهتماماً واسعاً لهذه البحوث، فالإيمان الذى تتمتع به هذه المجتمعات تحول دون البحث عن عاملٍ مساعدٍ لتقوية عنصر الإيمان بالغيب ولوازمه.

وخلص القول: أن البحوث التجريبية لإثبات ظاهرة غيبية لا تزيدنا من الإيمان بالقدرة غير المتناهية لله تعالى وإفاضة ذلك على أوليائه ليتمكنهم التصرف على أساس المصلحة الإلهية، بقدر ما نحن جاهدون فى تقديم ما يساهم من رفع التردد والحيرة عن البعض، أو لإملاء الفراغ التى تتركه ظاهرة العزوف عن الإذعان بواقع الولاية التكوينية لإثبات أن ذلك لا يقتصر على النصوص التى بين أيدينا، بل أن الواقع المختبرى والبرهان العلمى كفى لإذعان الآخرين لهذه القدرة التكوينية للأئمة وممارستها على أساس المصلحة والحكمة.

وماذا عند البعض؟

ولعل ما ذكره صدّيق القنوجى البخارى فى علم الإخفاء، يضيف شاهداً آخر على تنظيره للولاية، وأن هذا العلم ليس بالعلم المستقل بل هو من باب ولاية الشخص وخرق العادة، قال فى تعريفه لعلم الإخفاء:

وهو علم يتعرف منه كيفية إخفاء الشخص نفسه عن الحاضرين بحيث يراهم ولا يرونه وله دعوات وعزائم، إلا أن صاحب مدينة العلوم قال: أن الغالب على ظنى أن ذلك لا يمكن إلا بالولاية بطريق خرق العادة لا بمباشرة أسباب يترتب عليها ذلك عادة (1).

1- أبجد العلوم: السيد صدّيق القنوجى البخارى: 28 دار الكتب العلمية.

وما ذكره الآخرون في تأكيد الولاية يكفي أن يكون من أهم الأدلة على ثبوت الولاية التكوينية في المفهوم الإسلامي ومن أولئك الذين أشاروا إليها من علماء أهل السنة:

__ العلامة ابن كثير:

قال في معرض حديثه عن الولاية التكوينية التي عبّر عنها «بالكرامة»:

ولا شك ان كرامات الأولياء من جنس معجزات أنبيائهم، فمن طعن على الكرامات فقد طعن على المعجزات (1).

حيث يرى ابن كثير ان هناك ملازمة بين المعجز والكرامة من حيث الوقوع الإمكانى، بل وحتى من حيث السنخية، فما نقول في المعجز نقول في الكرامة للولى.

__ أما ابن حجر الهيثمى المكى:

قال: والحاصل إن كرامة الولى من بعض معجزات النبى صلى الله عليه وآله وسلم، لكن لعظم إتباعه له أظهر الله بعض خواص النبى على يدي وارثه ومتبعه فى سائر حركاته وسكناته (2).

__ والفخر الرازى:

قال فى معرض الحديث عن كرامة الأولياء ومعاجز الأنبياء:

إنّ حدوث الجبل لمريم من غير الذكر من خوارق العادات، وإنّها كانت من الأنبياء فوجب أن يقال: أن تكون هذه الوقائع من كرامات الأولياء (3).

1- الروضة الريا فيمن دفن بداريا 1: 72.

2- (الفتاوى الحديثية: 108.

3- (الأربعين فى أصول الدين 2: 202.

تقرير ابن عابدين في رسائله للكرامة

ومن جملة من تحدّث عن إمكانية الكرامة وحدوثها لدى الولي هو ابن عابدين فقد قال في معرض ذكره لذلك:

اعلم ان كل خارق ظهر على يد أحد من العارفين فهو ذو جهتين: جهة كرامة من حيث ظهوره على يد ذلك العارف، وجهة معجزة للرسول من حيث ان الذي ظهرت هذه الكرامة على يده هو واحد من أمته، لأنه لا يظهر بتلك الكرامة الآتى بها ولي إلا وهو محق في ديانته، وديانته هي التصديق والإقرار برسالة ذلك الرسول مع الإطاعة لأوامره ونواهييه، حتى لو ادعى هذا الولي الاستقلال بنفسه وعدم المتابعة لم يكن ولياً(1).

كلام ابن تيمية وتقريراته للكرامة

ولم يشذ ابن تيمية في القول بإمكان وقوع الكرامة والتأثيرات الكونية التي يمكن أن تقع للولي، بل يرى ضرورة ذلك كما ورد في مجموع فتاواه، قال:

«فمن يجتمع له الأمران بأن يؤتى من الكشف والتأثير الكوني ما يؤيد به الكشف والتأثير الشرعي، وهو علم الدين والعمل به والأمر به، ويؤتى من علم الدين والعمل به ما يستعمل به الكشف والتأثير الكوني بحيث تقع الخوارق الكونية تابعة للأوامر الدينية أو أن تخرق له العادة في الأمور الدينية بحيث ينال من العلوم الدينية ومن العمل بها ومن الأمر بها ومن طاعة الخلق فيها ما لم ينله غيره في مطرد العادة، فهذا أعظم الكرامات والمعجزات وهو حال نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر

1- مجموعة رسائل ابن عابدين: 2: 279 عن الموسوعة الفقهية الكويتية: 112.

الصديق وعمر وكل المسلمين، فهذا القسم الثالث هو مقتضى «إياك نعبد وإياك نستعين» إذ الأول العبادة، والثاني هو الاستعانة، وهو حال نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم والخواص من أمته المتمسكين بشرعته ومنهاجه باطناً وظاهراً فان كراماتهم كمعجزاته لم يخرجها إلا لحجة أو حاجة»(1).

وكلام ابن تيمية يتضح في إمكانية وقوع الكرامة لدى الولي لضرورة تأييده في عمله الديني، ومقصوده أن الولي لما أراد أن يكون مبلغاً لرسالات ربه فلا بد أن يؤيد بما يعزز دعواه في مقامه وقربه إلى الله تعالى، فإن الناس أقرب لإتباع صاحب الكرامات لارتباط ذلك بالغيب دون غيره، في حين تكون دعوة الذي لا يملك من الكرامة شيء أقل تأثيراً إذا ما قلنا أنها معدومة التأثير.

وكلام ابن تيمية لا يخصصه زمان دون زمان، ولا يقيد به حياة الولي بل يتعدى ذلك إلى ما بعد موته، فالموت؛ ليس انعدام بل هو حياة أخرى تثبت فيها كرامة الولي، إذ هو لم ينقطع عن تبليغ رسالته لإثبات أحقية دعواه، ولما كانت دعواه تمتد إلى ما بعد حياته فلزمت أن تكون كراماته ممتدة بوجود المقتضى وامتداد الداعي.

إن كلام ابن تيمية يُعد رداً على أتباعه الذين بالغوا في إلغاء دور الولي بعد مماته، بل تعدت أرائهم إلى أنهم لا يرون للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته من أثر لموته وانعدام تأثيره، ويبدو أن هناك تقاطعاً بين دعوى ابن تيمية وبين ما يدعيه أتباعه اليوم.

إن كلمات علماء أهل السنة، تؤكد على إمكان وقوع الولاية التكوينية من قبل الأولياء كما تقع المعجزة على يد الأنبياء، بغض النظر عن القناعة في ماهية هذه الولاية وكيفية تحققها.

التسخير السياسي المؤسف

إشارة

بالرغم من حرصنا على إثبات الولاية التكوينية للأولياء وإذعان علماء الفريقين لهذه الإمكانية في التصرف التكويني للولي، إلا أن مشكلة البعض تتفاقم تبعاً للظرف السياسي الذي يعيشه فهو يحاول أن يوجج الخلاف بالانحياز إلى جهة معينة تمثل رؤيته السياسية أو الفكرية، ولم يكتفِ حتى يتجاوز الحد في العبث بالمبادئ والقيم الفكرية والعقائدية ليصدر رؤيته على أساسها.

تُعدّ مناقب الشخص وفضائله دليلاً على القرب لله تعالى، وإمكانية الشخص في التصرف التكويني هو السبيل الأكثر قبولاً والأسرع تلقياً لدى الناس ليكشف عن طاعته لله تعالى، ومن جهته اتخذ البعض هذه القابلية الخارقة وإمكانية التصرف الكوني للتحدث بها وروايتها غرضاً سياسياً مقابلاً للآخر.

فالإمام على عليه السلام وما اشتهر عنه من قابلياته في التصرف التكويني يعنى ذلك حجتيه على غيره ممن عارضه وسعى في إقصائه، لذا نجد أن بعضهم سعى إلى رواية مناقب معارضيه، كما عمل معاوية بن أبي سفيان إبان عهده المعارض للإمامين على والحسن عليهما السلام، فقد وُظف طاقات رواة البلاط إلى وضع الأحاديث والمناقب له ولغيره ممن يصطف في معارضته لعلّ منهجاً وسلوكاً، فكانت مناقب أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية ملأت بعض كتب الحديث، حتى تصدى لها علماء أهل السنة فأبطلوها سنداً ودلالةً.

وهذه قائمة لبيولوجرافيا الكتب التي تصدت لهذه المشكلة:

1. التذكرة فى الأحاديث الموضوعة، لأبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى المتوفى 567.
2. الأباطيل، لأبى عبدالله الحسين بن إبراهيم الجوزقانى المتوفى 543.
3. العقيدة الصحيحة فى الأحاديث الموضوعة الصريحة، لعمر بن بدر الموصلى المتوفى 622.
4. المغنى عن الحفظ والكتاب، لعمر بن بدر الموصلى كذلك.
5. الدر الملتقط فى تبين الغلط ونفى اللغط، للحسن بن محمد الصاغانى المتوفى 650.
6. الموضوعات، لأبى الفرج عبدالرحمن بن الجوزى المتوفى 597.
7. اللآلى المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين السيوطى المتوفى 911.
8. الفوائد المجموعة فى بيان الأحاديث الموضوعة لشمس الدين الشامى المتوفى 942.
9. تنزيه الشريعة المرفوعة، لأبى الحسن على بن عراق الكنانى المتوفى 963.
10. تذكرة الموضوعات لمحمد طاهر الفتنى الهندى المتوفى 986.
11. الأسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة، للملا على القارى المتوفى 1014.
12. المصنوع فى معرفة الحديث الموضوع لسابقه كذلك.
13. كشف الالتباس لما خفى على كثير من الناس، لغرس الدين الخليلى المتوفى 1057.
14. الكشف الإلهى عن شديد الضعف والموضوع والواهى، لمحمد بن محمد السندوسى المتوفى 1177.
15. الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن على الشوكانى المتوفى 1250.
16. الآثار المرفوعة فى الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن عبدالحى اللكنوى المتوفى 1304.

17. اللؤلؤ المرصوع فيما قيل فيه لا أصل له أو بأصله موضوع، للشيخ محمد بن أبي المحاسن القاقوجي المتوفى 1305.

18. تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين، لأبي عبدالله محمد بن البشير ظافر الأزهرى المتوفى 1325.

19. سلسلة الأحاديث الضعيفة الموضوعة للشيخ محمد بن ناصر الدين الألبانى.

وإنما آثرنا ذكر هذا الثبت الطويل، لما فيه من إشارة واضحة على كثرة الأحاديث الموضوعة، واهتمام علماء أهل السنة فى تنقية الأحاديث الواردة فى الفضائل، بعد الهجمة التى شنّها معاوية بن أبى سفيان لمقابلة ما روى من الفضائل لعلى بن أبى طالب يوم كان معاوية يتحرى مثالب الإمام، ولما لم يجد لذلك سبيلاً أثار على التراث النبوى الشريف فأقصى فضائل على وأباحها بأحاديث موضوعة له ولسلفه من المتقدمين، وسار على ذلك من اقتفى طريقته ونحى منحاه.

إسفاف فى غير محله

وحاول البعض أن يبيث بعض المرويات التى تؤهل هؤلاء إلى مقامات واهية مدعين إمكانية تصرفهم فى التكوينيات بعد ما وجدوا من فضائل على ما ملأت الخافقين، وظاهر الوضع فى هذه المرويات واضح من حيث بطلانها سنداً ودلالةً مع أنّ هذه الفضائل لم يتسالم عليها أحد من المسلمين سوى أولئك المتربصين للروايات المقابلة لفضائل على.

وفى الوقت نفسه تُعدّ هذه المحاولات اعترافاً ضمناً، بل وصريحاً فى إمكانية الولاية التكوينية التى تقول بها الشيعة فى أئمتهم، فى حين تجد أولئك الذين

يضعون هذه الأحاديث ويصدقها البعض لا يقبلون بما روى في أهل البيت فيعدونه ضرباً من الغلو والمبالغة. ومهما يكن من شيء فإن الروايات التي رواها البعض لتقابل فضائل علي وأهل بيته تنقسم إلى منحيين:

المنحى الأول: هو المنحى السياسى __ كما ذكرنا __ فقد توجست المدارس السياسية المقابلة للمدرسة الإمامية من الفضائل التي ذكرتها الروايات الصحاح في علي وأهل بيته، وعدّوا ذلك حالة من المعارضة السياسية لمنهجهم، فالمؤهل لمثل هذه الولاية التكوينية هو أولى بالإمامة وخلافة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، في حين أولئك الذين لم يمتلكوا هذه الإمكانيات لا يحق لهم دعاوى الإمامة، حيث تقرّر في محله أن الإمامة رتبة متقدّمة على النبوة، ولها ما للنبوة من التصرف التكويني، كما في نبي الله إبراهيم عليه السلام ففي قوله:

((إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا...)).

والخطاب لإبراهيم وهو في مقام النبوة، فلا يخاطب غير النبي أو يوحى إليه ما لم يكن مؤهلاً لهذا الخطاب، وبذلك كان إبراهيم نبياً ثم صار إماماً وهذا ما نقصده من الرتبة المتقدّمة. ولما كان الأمر كذلك، فقد حاول البعض إملاء هذا الفراغ بوضع الرواية وسرد الفضائل «حسبة» كما بررها البعض ليحوز بهذا درجة من القبول لدعواه السياسية.

المنحى الثاني: هو المنحى العقائدى، فقد حاول البعض إقحام متبنياته الفكرية على حساب المسلمات والمبادئ، أى أن حالة المنافسة الفكرية التي أجبتها ظروف سياسية مرتجلة أفرزت هذه المنافسة الفكرية لإثبات أحقية دعاواه، ولا بد

من «التسلق» على مبانٍ إسلامية يُثبت من خلالها صحة ما يذهب إليه، لذا فقد عمل على خلق وجودات فكرية مناوئة لأهل البيت عليهم السلام تستلزم من خلالها المعارضة الفكرية التي تستتبع اختلاف فضائل «مناوئة» لهم.

أحاديث من المنحى الأول

إشارة

ولكى نحيط بفكرة هذا المنحى سنقف على مرويات تخلفها المنافسة السياسية المنبعثة من صراع الكيانات السياسية آنذاك.

أولاً: ما روى فى أبى بكر

لا تزال مرويات البعض تحتدم المنافسة مع مرويات الإمامية، إلا أنها أخفقت فى تصوير الواقع. فقد روى اليافعى فى روض الرياحين رواية طويلة جاء فيها: عن أبى بكر الصديق أنه قال: بينما نحن جلوس بالمسجد وإذا نحن برجل أعمى قد دخل علينا وسلم فرددنا عليه السلام وأجلسناه بين يدى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال: من يقضىنى حاجة فى حب النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال أبو بكر ما حاجتك يا شيخ؟ فقال: ان لى أهلاً ولم يكن عندى ما تقنات به وأريد من يدفع لنا شيئاً تقنات به فى حب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: فنهض أبو بكر الصديق وقال: نعم أنا أعطيك ما يقوم بك فى حب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال: هل من حاجة أخرى، فقال: نعم أن لى ابنة أريد من يتزوج بها فى حياتى حباً فى محمد صلى الله عليه وآله وسلم فقال أبو بكر: أنا أتزوج بها فى حياتك حباً فى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل من حاجة أخرى؟ قال: نعم أريد أن أضع يدى فى شية أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه حباً فى محمد صلى الله عليه وآله وسلم فنهض أبو بكر ووضع لحيته فى يد

الأعمى وقال: أمسك لحيتي في حب محمد صلى الله عليه وآله وسلم قال: فقبض الأعمى بلحية أبي بكر الصديق رضی الله عنه وقال: يا رب أسألك بحرمة شبيبة أبي بكر ألا رددت عليّ بصرى قال: فرد الله عليه بصره لوقته فنزل جبرائيل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال: يا محمد، السلام يقرئك السلام ويخصك بالتحية والإكرام ويقول لك: وعزته وجلاله لو أقسم عليّ كل أعمى بحرمة شبيبة أبي بكر الصديق لرددت عليه بصره، وما تركت على وجه الأرض أعمى وهذا كله ببركته وعلو قدرك وشأنك(1).

ومثل هذه الروايات أخذت مساحةً واسعةً من جهد المزايدات السياسية التي فرضتها ظروفها، فأفرزت مثل هذا التفكير الأهوج والتعاطي الساذج مع القضايا الإسلامية التي تخص الصميم الإسلامي، وحينما تتابع مثل هذه الهمجية في استغلال الناس من قبل بعض المحدثين ينتابك شعورٌ مؤسف بأن مشاعر القارئ لا تُحترم من قبل هذه الاملاءات السياسية الطائشة التي تحاول أن تحط من كرامة المفاهيم الإسلامية ومنها الولاية التكوينية.

ثانياً: ما روى في عمر بن الخطاب

روى الذهبي في سير أعلامه: بينما عمر يخطب إذ قال «يا ساريةُ الجبل» وكان عمر قد بعث سارية بن زُنيمة الدُّنلى إلى فسا ودارابجرد فحاصرهم، ثم أنهم تداعوا وجاؤوه من كل ناحية والتقوا بمكان، وكان إلى جهة المسلمين جبل لو استندوا إليه لم يؤتوا إلا من وجه واحد، فلجؤوا إلى الجبل، ثم قاتلوهم فهزم موهم، فأصاب ساريةُ الغنائم فكان منها سفت جوهر فبعث به إلى

عمر فردّه وأمره أن يقسّمه بين المسلمين، وسأل النجّاب أهل المدينة عن الفتح وهل سمعوا شيئاً فقال: نعم «يا سارية الجبل الجبل» وقد كدنا نهلك فلجأنا إلى الجبل فكان النصر، ويروى أن عمر سُئل فيما بعد عن كلامه «يا سارية الجبل» فلم يذكره(1).

قال في معجم البلدان: فسا.. مدينة بفارس أنزه مدينة بها فيما بينها وبين شيراز أربع مراحل. وأما كورة دارابجرد فإن أكبر مدنها فسا وهي مدينة مفترشة البناء واسعة الشوارع تقارب في الكبر شيراز وهي أصح هواءً من شيراز(2).

والحديث مرسل لم يثبت وليس للذهبي طريق لرواته فهو يرويه هكذا مرسلًا دون أن يسنده إلى أحد، كما أنه لم يثبت أن لعمر رأياً في الحرب وكيف مُدَّ في بصره من المدينة إلى فارس، ونُقل صوته كذلك حتى سمعه الجيش، وكم غزوات النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى عدّها المؤرخون أنّها ثمانون غزوة لم يذكر التاريخ أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ناداهم من المدينة وأرشدهم إلى حيث تحقيق النصر، وكان لمثل النبي في هذه التصرفات مصلحة أهمّ مما هي عليه في عهد عمر، إذ المسلمون بحاجة إلى تسديد سيما وهم في غمرات التكذيب من المشركين، وإنّ الدعوة الإسلامية لازالت غصّة طرية تحتاج التأييد بمثل هذه القابليات الإعجازية والتي يعيش المسلمون — بل وبتربون من الإعجاز النبوي ما من شأنه أن يعزّز مكانتهم ودعوتهم للدين الجديد. وواضح أنّ هؤلاء أرادوا أن يثبتوا هذه التصرفات ليثبت فيها حجية عمر في تنازعه وتخاصمه في الخلافة.

1- سير أعلام النبلاء للذهبي 1: 368 وراجع الطبري في تاريخه 3: 254.

2- معجم البلدان لياقوت الحموي 3: 434.

ولم يكتفِ هؤلاء حتى رووا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال:

«قد كان فيكم محدثون فإن يكن في أمتي أحد فعمر» (1) حيث أثبتوا التحديث لعمر ونفوه عن غيره، ولا أدري إنَّ الملك الذي يُحدِّث عمر حينما تُحصر عليه المسائل، أين عنه حينما كان يقول: لا أبقاني الله لمعضلة ليس فيها أبو الحسن، حتى ورد ذلك في أكثر من ثلاثين مورد.

وقد أورد ذلك الخوارزمي الموفق بن أحمد المكي الشافعي في مناقبه (2) فليراجع، إلى غير ذلك ممن روى ذلك متواتراً. ولم يكتفِ ابن العماد الحنبلي أن يدعى أكثر من ذلك فقال: وكان على بن أبي طالب رضى الله عنه يقول: ما نبعد أن السكينة تنطق على لسان عمر، ثبت هذا عنه من رواية الشعبي وأضاف ابن العماد الحنبلي، وقال ابن عمر وما كان عمر يقول لشيء إنى لأراه كذا إلا كان كما يقول.

وعن قيس بن طلق كنا نتحدث أن عمر ينطق على لسان ملك وكان عمر يقول: اقتربوا من أفواه المطيعين واسمعوا منهم ما يقولون فإنه تنجلي لهم أمور صادقة قال ابن العماد الحنبلي تعليقا على ذلك: وهذه الأمور التي أخبر أنها تنجلي للمطيعين هي الأمور التي يكشفها الله لهم، فقد ثبت أن لأولياء الله مخاطبات ومكاشفات ولا شك أن أفضل هؤلاء في هذه الأمة بعد أبي بكر عمر (3).

1- شذرات الذهب 1: 33.

2- المناقب: 98.

3- شذرات الذهب 1: 33.

فالحنبلي ابن العماد لا يعترض على وجود هذه إمكانية لدى الأولياء وأن الله تعالى يكشف لهم عن الغيب ما يشاء، إلا أنه جعل ذلك خاصاً لأبي بكر ومن بعده لعمر، وهذه النزعة تكاد لا تقارن المنظرين لمدرسة السلطة والحاكم الذي فرض عليهم ظرفها الطارئ للخروج بأدنى دعاوى تثبت أحقية خلافة السقيفة، منافسةً للمدرسة العلوية التي جعلت إمكانية التصرف التكويني وقابليات الإمام من مسلمات الفريقين.

ولعل ما يذكره السكتوري في محاضرة الأوائل يكشف النقاب عن هذا التوجه السياسي في صناعة أصحاب القرار وزجهم في القضايا العقائدية التي تمس المفاهيم الإسلامية في الصميم.

فقد ذكر:

أول زلزلة في الإسلام سنة عشرين من الهجرة في خلافة عمر رضي الله عنه فضرب أمير المؤمنين رضي الله عنه برمحه قائلاً يا أرض أسكني ألم أعدل عليك؟ فسكتت، فكان من جملة كرامته، فظهرت له كرامات أربعة في العناصر الأربعة: تصرف في عنصر التراب والماء في قصة رسالته إلى نيل مصر، وفي الهواء في قصة سارية الجبل، وفي النار في قصة احتراق قرية رجل حين كلفه أن يغير اسمه فأبى وكان اسمه يتعلق بالنار كالشهاب والقبس والثاقب كما ذكر في تبصرة الأدلة ودلائل النبوة.

وردّ العلامة الأميني⁽¹⁾ هذه المرويات بأسانيد الواهية ودلالاتها الموضوعية، وله في ذلك بحثٌ قيّم استوفى به جوانبه.

ثالثاً: ما روى في أسيد بن حضير

روى ابن الأثير عن انس: أن أسيد بن حضير وعباد بن بشر كانا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ليلة مظلمة فخرجا من عنده فأضاءت عصا أحدهما فكانا يمشيان بضوئها، فلما افترقا أضاءت عصا هذا وعصا هذا(1).

ولا يخفى موقف أسيد بن حضير في السقيفة حيث أودت به قبليته أن يقدم أبو بكر التيمي على منافسه سعد بن عبادة الخزرجي كراهية أن يتصدى سعد للخلافة فنافسه موتوراً وأبعده موفوراً ببغضه وحقده على سعد، من هنا نجد أن مدارس الخلافة حاولت أن تصف أسيد من أهل الكرامات والمقامات الإلهية تأكيداً لصحة موقفه المعارض لتوجهات العلويين.

لا نريد المزيد من هذه المحاولات فقد عرفنا أن إفرازات العهد الأموي أنتج وضعاً ثقافياً وتركةً فكريةً أطاحت بالمتبنيات العقائدية فضلاً عن الأخلاقية، وإلا فمن غير الممكن قبول مرويات تتعارض مع مبادئ ومفاهيم لا يمكن إغفالها.

إنّ ما أثبتته محققو أهل السنة وغيرهم من أن النفوس ترقى بعصمتها عن ارتكاب الخطأ إلى معارج الكمال، يُفاض عليها من الحق ما يمكنها أن تتصرف بالأمر التكوينية، حتى تكون نفوسها هي نفوس التكوينات ذاتها فتتصرف بها بما تشاء، ولم يثبت أن هؤلاء الأشخاص قد نالوا هذه المقامات بمجاهداتهم الخاصة ولم يعرف لهم قدماً في هذا الشأن، إلا أن التطلعات السياسية حاولت أن تخلق ما من شأنه أن يكون منافساً للبيت العلوي المعارض.

أحاديث المنحى الثاني

إشارة

ويتجه المنحى الثاني إلى تأصيل فكر عقائدى يقاوم الفكر الآخر ليثبت إمكانيته فى تأسيس مدارس فقهية مناهضة للمدرسة الفقهية التى تزعمها أهل البيت، ولما كان من مقام أهل البيت التصرف فى التكوينيات، فإنّ لهؤلاء القدرة كذلك، لضمانة قبول أطروحتهم الفقهية الجديدة وفرض آرائهم العقائدية على غيرهم، لذا فقد سعت هذه المدارس إلى محاولات استقطاب البسطاء لتصديق الأطروحات الجديدة، ولغرض الوقوف على ذلك نستعرض بعض النماذج:

أولاً: ما ورد فى أبي زرة المصرى

روى الذهبى عن خالد بن الفزر قال: كان حياة بن شريح — أبو زرة المصرى — شيخ الديار المصرية من البكائين وكان ضيق الحال جداً، فجلست وهو متخلٍ يدعو فقلت: لو دعوت أن يوسع الله عليك فالتفت يميناً وشمالاً فلم ير أحداً فأخذ حصاة فرمى إلىّ بها فإذا هى تبرة ما رأيت أحسن منها وقال: ما خير فى الدنيا إلا للآخرة، ثم قال: هو أعلم بما يصلح عباده فقلت وما أصنع بهذا؟ قال: استنفقها، فهبته والله أن أردّه (1).

ثانياً: ما روى فى أحمد بن حنبل

فى مختصر طبقات الحنابلة قال أبو طالب على بن أحمد: دخلت يوماً على أبى عبدالله وهو يملى وأنا أكتب فانندق قلمى، فأخذ قلماً فأعطانيه فجنّت بالقلم إلى أبى على الجعفرى فقلت هذا قلم أبى عبدالله أعطانيه فقال لغلّامه: خذ القلم فضعه فى النخلة عسى تحمل، فوضعه فيها فحملت (2).

1- تذكرة الحفاظ للذهبي 1: 174. عنه الغدير 11: 134.

2- مختصر طبقات الحنابلة: 11 عنه الغدير 11: 137.

ثالثاً: ما روى في مالك بن أنس

وما روى في إمام المذهب المالكي، أن المثنى بن سعيد القصير قال: سمعت يقول: ما بُتْ ليلة إلا ورأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها(1).

هذه خلاصة ما يمكن أن نقف عليه في هذه الإشارات التي تحاول أن تجعل الولاية التكوينية في حق مَنْ يرتنون أهليته في أمر من الأمور.

ولا أدري: فلعل الكثير منهم لو بعثوا وسئلوا عن حقيقة الأمر لنفوا وقوعه وفي نفس الوقت لا يقبلون المغالاة في تعظيم إمكانياتهم بقدر ما يعرف كل امرئ قدر نفسه.

نعم أنّ ما ينفذ في المقام هو إمكانية الوقوع في مثل هذه الولاية على التكوينيات لكن على أساس توفر شرائط القضية وتحقيق مقتضياتها، كما أن ذلك يمنع ما يثيره البعض على الإمامية من القول بأئمتها وأنه على سبيل الغلو، وتجاوز الحد، في حين أن الإمامية تُسلم ما ورد في القرآن الكريم بخصوص الأنبياء وغيرهم من إمكانية تحقق الولاية التكوينية، وما ورد عن الأئمة بالطرق الصحيحة بعيداً عن التسابق مع الآخر لإثبات وجود ما.

والجدير ذكره:

انّ كثيراً من علماء أهل السنة وافقوا الإمامية في إمكان وقوع مثل هذه الولاية التكوينية وتحقيقها في الخارج للأنبياء وللأئمة وللصالحين بشرط ثبوت صحة روايتها ومروياتهم، ويبقى الأمر لا يتعدى عن قدرة الله تعالى في إفاضة هذه القدرات على عباده المنتجبين.

1- الروض الفائق: 270 عنه الغدير 11: 142.

الإمامية وأدلة أخرى..

إشارة

ولعل من المفيد جداً أن نقف على بعض ما حاوله الإمامية من إثبات الولاية التكوينية لأئمتهم من القرآن الكريم — وقد مرّ بعضها سابقاً —، فقد تحدث القرآن الكريم عن إمكان وقوع فعل هذه الولاية لتسحب فيها بعد إلى أئمة آل البيت في بحث يأتي لاحقاً، والمهم هنا فهرست هذه الآيات التي تحدثت عن الولاية منها:

أولاً

قوله تعالى:

((أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)) (1).

وولاية عيسى عليه السلام في هذه الآية كانت في:

1 — إمكانية خلق الطير من الطين والنفخ فيه ليكون طيراً بإذن الله.

2 __ إبراء الأكمه هو الذى يولد أعمى والأبرص __ وهو مرض جلدى معروف.

3 __ إمكانية إحياء الموتى بإذن الله تعالى.

4 __ أنباء عن الغيب والأخبار عما فى ضمائر الناس.

ثانياً

قوله تعالى:

((وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ)) (1).

وقوله تعالى:

((وَأَذْكَرَ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ (17) إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ)) (2).

وقال تعالى:

((وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَالنَّارُ لُهُ الْحَدِيدُ)) (3).

وولاية داود لما فى الآيات الكريمة:

1 __ تسخير الجبال لداود وتسييحها معه.

2 __ وتسخير الطير معه لتسيح بتسيحه.

3 __ إلانة الحديد وإمكانية تصنيع ما يريد تصنيعه...

1- الأنبياء: 79.

2- (2) ص: 17 و18.

3- سبأ: 10.

ثالثاً

قوله تعالى:

((فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ (36) وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بِنَاءٍ وَغَوَاصٍ)) (1).

وولاية نبي سليمان كما في الآية:

1 __ على الريح حيث يذهب بها أينما يريد، إذ كان يغدو بها من أيله، ويقبل بقزوين، ويبيت بكابل... كما ورد.

2 __ تسخير الجن له فبعض يغوص ليستخرج ثروات البحار، وبعضهم يبنون له البناء الذي عجز عنه غيره.

رابعاً

وولاية وصي سليمان كما في قوله تعالى:

((قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِي هَآ قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسَدِّمِينَ (38) قَالَ عَفْرَيْتُ مِنَ الْجِنِّ أَنَّمَا آتَيْكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ)) (2).

وولاية آصف بن برخيا __ كما ورد __ إمكانية نقل عرش بلقيس بأقل من ثانية لما يملك من الاسم الأعظم الذي به يدعو الله تعالى فيمكنه من التصرف الذي يعجز عنه غيره. هذه بعض الآيات القرآنية التي قدّمها الإمامية حجة لمدّعاها في أئمتها وإمكانية الولاية التكوينية لديهم كما يحدث للأنبياء ولغيرهم.

1- (1) ص: 36 __ 37.

2- النمل: 38 و39.

الضرورة والمقتضى

إشارة

إنّ الناس لا تُصغى إلى الدعوات التى يطلقها أفرادٌ عاديون ما لم يشبثوا قربهم عند الله تعالى وتميزهم على غيرهم، وإلا فالانصياع من قبل الأمة لا يكون عفويّاً ما لم يصاحبه أمرٌ خارقٌ يعجز الآخرون عن الإتيان به

((إِنْ نَشَأُ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ)) (1).

فالحاجة إلى الآية فى إخضاع المعاندين هو من شأن الله تعالى، فهو سبحانه يخاطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنك لا تهلك نفسك عليهم لعدم إيمانهم فإننا ان نشأ أن نخضعهم للتصديق بك أن نزل آيةً من خلالك لنعرفهم مقامك وصدقك فى دعواك لقوله تعالى:

((لَعَلَّكَ بَاحِجٌ نَفْسِكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ)) (2).

فالبخوع هو إهلاك النفس عن وجدٍ وتحرقٍ وفى قوله تعالى إظهارٌ لعطفه وشفقته على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن لا تهلك نفسك على عدم إيمانهم فإننا إذا أردنا إنزال آية تذلهم وتخضعهم إلى الحق لفعلنا حتى يتبين لهم آية الصدق والبلاغ الذى

1- الشعراء: 4.

2- الشعراء: 3.

أرسلناك به، وكأن الآيتين تشيران إلى أن من مستلزمات التبليغ هو إخضاع المعاندين إلى مقام النبي والإمام ليتسنى لهما القيام بواجبهما، وهذا يتم بإيجاد آية لهم عن طريق أحدهما والإنزال دلالة على أن التصرف يكون بإذنه تعالى من قبل المعصوم، أو أن الإنزال يعنى أن الآية تنزل من السماء فعلاً لترهيم قدرته تعالى.

إذن فالتصرف بالأمر التكوينية هي جزء من مهمة النبي أو الإمام التبليغية، والحوادث التاريخية تشهد بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مارس ولايته التكوينية حينما طلب منه المشركون ذلك وفي الإمامة سريعة تظهر لنا إمكانية النبي والإمام ليثبت لهم صدق دعواه وبيان مقامه من الله تعالى.

ما ورد في الخطبة القاصعة

إشارة

إننا لانريد تكثير الشواهد في هذا الشأن وسنكتفى بشهادة الإمام علي عليه السلام وهو يروي لنا خبر الشجرة التي استجابت لندائه صلى الله عليه وآله وسلم قال: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: أيتها الشجرة ان كنت تؤمنين بالله واليوم الآخر وتعلمين إنى رسول الله فانقلعى بعروقتك حتى تقضى بين يدي بإذن الله، فوالذى بعثه بالحق لانقلعت بعروقتها وجاءت ولها دوى شديد وقصف كقصف أجنحة الطير، حتى وقفت بين يدي رسول الله مرفرفة وألقت بغصنها الأعلى على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبعص أغصانها على منكبى وكنت عن يمينه، فلما نظر القوم إلى ذلك قالوا علواً واستكباراً فمرها فليأتيك نصفها فأمرها بذلك فأقبل إليه نصفها بأعجب إقبال وأشدّه دويّاً فكانت تلتف برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا كفراً وعتوا: فمر هذا النصف فليرجع إلى نصفه فأمره صلى الله عليه وآله وسلم فرجع فقال القوم: ساحر كذاب عجيب السحر خفيف فيه (1).

1- مناقب ابن شهر آشوب 1: 171.

محاولة أخرى

ويبدو أن الأمر تكررت مشاهدته حيث كان أبو طالب أحد الطالبين لهذه الآية تأكيداً لصحة هذه الواقعة وحرصاً على تكررها أمام من لم يحضر في مشاهدة هذا الإعجاز فكان أبو طالب مهتماً في إظهار هذه الإمكانية في التصرف الكوني من قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لتكون حجة على قريش.

عن ابن عباس عن أميه قال أبو طالب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: يا بن أخ الله أرسلك؟.

قال: نعم.

قال: فأرني آيةً، أدعُ لى تلك الشجرة، فدعاها حتى سجدت بين يديه ثم انصرفت.

فقال أبو طالب: أشهد أنك صادقٌ رسولٌ، يا على صلِّ جناح ابن عمك(1).

ولأبي طالب في ذلك التفاتة ذكية، فبعد أن طلب من ابن أخيه هذه الآية أمر ولده على أن يلتحق به ليؤكد أن إيمانه بابن أخيه لم يكن موقوفاً على أساس النسب والقرباة بل هو أمرٌ يخضع تحت طائلة البرهان والدليل وقد أثبت أبو طالب من خلال ذلك قضيتين مهمتين:

الأولى: أن التزامه لابن أخيه «محمد» لم يكن بدافع الرغبة النسبية أو العصبية القبلية في الإيمان والالتزام الفكرى بل أن دافع أبى طالب كان مدروساً خاضعاً للدليل وأن قراره غير مرتجل وإيمانه بابن أخيه عقلاً منطقياً.

الثانى: أن أبا طالب فى طلبه من النبى صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يشير إلى أن الإيمان بأية دعوى لابد أن تعززها الأدلة والبراهين وأن الذين تعوزهم هذه الإمكانيّة الاعجازية غير جديرين فى الإلتباع، وأن الذين يمتلكون قسطاً من هذا التصرف الكونى لابد أن يكونوا قريبين فى مقاماتهم الغيبية إلى الله تعالى فهم أولى بالاتباع والتصديق والإذعان.

وعن الإمام الصادق عليه السلام:

يا أبان كيف ينكر الناس قول أمير المؤمنين عليه السلام لما قال: لو شئت لرفعتُ رجلى هذه فضربت بها صدر ابن أبى سفيان بالشام فنكسته عن سريره، ولا ينكرون تناول آصف وصى سليمان عرش بلقيس وإتيانه سليمان به قبل أن يرتد إليه طرفه، أليس نبينا صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الأنبياء، ووصيه أفضل الأوصياء: أفلا جعلوه كوصى سليمان، حكم الله بيننا وبين من جحد حقنا وأنكر فضلنا(1).

فالإمام هنا يقرر إمكانيّة المعصوم من فعل ما يراه مصلحة فى ممارسة صلاحياته وقدراته التى بها يستطيع أن يمارس عمله كقائدٍ فى حربه وفى سلمه، وفى مقارنته مع صلاحيات سليمان الذى أعطاه الله من القدرات فى التصرف الكونى ومع ما يملك النبى صلى الله عليه وآله وسلم وأوصياؤه، يجد الإمام عليه السلام فارقاً واضحاً، فإذا كان سليمان يملك ما آتاه الله تعالى من أجل قيادة أمته، فإنّ النبى أشرف الأنبياء، ووصيه أشرف الأوصياء، فلا بد أن تكون قدراتهما تفوق ما ذكره القرآن من قدرات الأنبياء، وهى مقارنة منطقية رائعة.

وفى إشارات الأئمة عليهم السلام «أن حاجة سليمان إليهم لو أدركهم» تقتضى أشرفية المقام فهم يملكون أضعاف ما يملكه سليمان من العمل والتصرف الكونى بدليل «كان سليمان عنده اسم الله الأكبر الذى إذا سأله به أعطى وإذا دعا به أجاب، ولو كان اليوم لاحتاج إلينا» وقول الإمام الصادق عليه السلام هذا ينطوى على أن الاسم الأعظم وحده يملك سليمان من خلاله القدرات الفائقة التى تحدت عنها القرآن، فكيف بمن يكون الاسم الأعظم جزء إمكانياته؟.

والأخرى من إمكانياته تتكفلها آليات لم يملكها سليمان ولم يسع أن يملكها كذلك.

وفى قول الإمام زين العابدين عليه السلام حين سأله السائل: الأئمة يحيون الموتى ويبرؤون الأكمه والأبرص ويمشون على الماء؟.

قال:

ما أعطى الله نبياً شيئاً قط إلا وقد أعطاه محمداً صلى الله عليه وآله وسلم إلى آخر الحديث، وهو أمرٌ طبعى إذا الأنبياء المكلفون بقياداتٍ جزئية لم ترق إلى قيادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومهمته الشاقة التى على ضوئها أسس لأمةٍ هى آخر الأمم، ولرسالةٍ هى آخر الرسالات، فهى لا بد أن ترقى إمكانياته إلى كل ما لا يصل إليه الأنبياء الباقون، فهم مكلفون بمهامٍ مكملة لمهام النبي وجزء مهمته العالمية الخاتمة، فلا بد أن يمتلك ما لا يمتلكه غيره.

إن المقارنات التى استخدمها أهل البيت عليهم السلام بين الأنبياء وأوصيائهم وبين النبي وأوصيائه كانت منطقية متكاملة يتقبلها العقل ويرقى إليها الوجدان.

ونهاية المطاف..

هذا ما يمكن أن نقف عليه في هذا المختصر من ذكر الولاية التكوينية، ولازلنا بحاجة إلى تحقيق كثير من هذه المجالات إلا أننا استطعنا أن نقف عند المقاربات بين الشيعة وبين أهل السنة وعرفنا كيف أن مفهوم الولاية لدى الفريقين يجعل الفجوة بينهما ضيقة إذا ما قلنا أنها منعدمة، ولعلنا بلغنا شوطاً مهماً في إمكانية إيقاف دعاوى الغلو التي كان يرُمى بها الإمامية دون التثبت من الأمر.

إنّ حاجة البحث تتعلّق باستكمال له لشطره الآخر وهو ثبوت الولاية التشريعية وإمكان وقوعها، وسعة وضيق دائرتها.

والبحوث القادمة تكفل ذلك بإذنه تعالى.

الولاية التشريعية

إشارة

إنَّ ثبوت الولاية التكوينية كان على أساس حاجة النبي أو الولي إلى هذه الإمكانية التي تدخل في تعزيز مهمته التبليغية، إذ الناس ميالون إلى اختراق معارف حجب الغيب والوقوف على كنه الأشياء، وإذا كان الآخرون عاجزين عن نيل هذا القرب المقامي وإمكانية حدوث المعجزات والكرامات وممارسة الولاية التكوينية بدائرتها الواسعة التي أمكن الله الولي من ممارستها، أي إذا كانت ولاية الولي على التكوينات نافذة، فعلى التشريعات أولى، ووجه الأولوية أن منح القدرة على التصرف الكوني أكثر كلفة ومشقةً ليحوزها الولي حتى يدخل ذلك في باب التبليغ وتأثيره بالناس، فإن إمكانية القدرة على معرفة المصلحة في تنزيل الأحكام وجعلها على أساس ممارسة الواقع، أقل مؤنة من التصرف الكوني، بل أكثر قبولاً لدى الأمة في أهلية ذلك الولي الذي أتيح له التصرف في التكوينات للتصرف بالتشريعات.

أي أنّ الذي يستطيع أن يمارس عمله التبليغي في تعاطيه بالتصرف التكويني، مؤهل أيضاً للتصرف في التشريع على أساس المصلحة المنكشفة له، بل أن الناس — وبحسب العادة — ينظرون إلى أن التصرف في التشريع أقل مؤنة من التصرف في التكوين الذي يحتاج معه إلى مقام يؤهله للوصول إلى اللطف الإلهي الذي يغدقه الله على أوليائه المقربين.

الدليل على الولاية التشريعية عند الإمامية

إشارة

إن الإمامية أكدت في جملة تنظيراتها للولاية التشريعية على أمر مهم ذكرته كدليل واقعي في ثبوت مسألة الولاية التشريعية، وذلك كون النبي والإمام معصومين لا يأتيهما الباطل بين يديهما وهما عدل القرآن الكريم ولما كان القرآن معصوماً فإن العترة كذلك، شهادة من النبي لها بقوله حينما سأل صلى الله عليه وآله وسلم ما الثقلان يا رسول الله؟.

قال: الثقل الأكبر كتاب الله طرفٌ بيد الله عزوجل وطرفٌ بأيديكم فتمسكوا به لا تفلتوا، والآخر الأصغر عترتي، وإن اللطيف الخبير تبتأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض فسألت ذلك لهما ربي، فلا تقدموهما فتهلكوا: ولا تقصروا عنهما فتهلكوا(1).

فالإشارة النبوية إلى عدم افتراق القرآن عن العترة دليل على ملازمة أحدهما للآخر، وأي خلل يصيب أحدهما فقد أصاب الآخر، وبما أن القرآن كتاب الله لا يأتيه الباطل من بين يديه.

((لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ)) (2).

فإنها شهادة الله للعترة كذلك بشهادة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ولما كان القرآن معصوماً فالعترة مثله، هكذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يشهد لعترة، فهي كالقرآن لا تتخلف عنه ومن كان هذا حاله فلا بد أن يكون مأمون الجانب غير مشكوك فيه، ولما كان القرآن مصدراً لأحكام الله تعالى فالعترة كذلك بولايتها التشريعية لأحكام الله تعالى.

1- الغدير 1: 11.

2- فصلت: 41.

وبهذا فإنَّ الإمامية احتجَّت بهذا الحديث الذي رواه أكثر من مائة صحابي، ومثله تابعي حتى صار في عداد المتواترات التي لا يمكن التوقف فيها. وإذا طُوب الإمامية الدليل من القرآن الكريم في إثبات الولاية التشريعية وإمكانية التفويض ووقوعه من قبل حتى صار أمراً مفروغاً منه، فإنَّهم يحتجُّون بالأنبياء الذين نالوا حظوة التشرف والمقام العظيم بمنحهم مرتبة التفويض، إذ تحدَّث عنهم القرآن الكريم ليقرَّب إلى لأذهان ما يمكن أن يحظى به النبي من القرب إلى الله تعالى لتدبير أمور الرسالة والتي سعى الأنبياء جميعاً إلى تحقيق الهدف والغاية من بعثتهم، إلا أنَّ الرسالة الخاتمة احتلَّت اهتماماً واسعاً لديهم فراحوا يصرِّحون بالتنويه عنها والتمهيد إليها، فالآيات التالية تظهر إمكانية التفويض للأنبياء وذلك من خلال مهام الإمامة والخلافة التي يتولاها هؤلاء الأنبياء الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه. ففي قوله تعالى:

((وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ)) (1).

فالإمامة التي جعلها الله لإبراهيم تقتضى صلاحيته التشريعية وتفويضه لأمر أمته، وقوله تعالى «إني جاعلك» تستلزم أن تتوفر مقتضيات الإمامة في إبراهيم وجعلها له وفيه، وأبرزها التفويض التشريعي الذي لا بد أن يمتاز به الإمام في قيادة أمته، وإلا فلا معنى لإمامة إبراهيم دون بسط يده التشريعية وتفويضه في الأحكام. قوله تعالى:

((يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ)) (2).

1- البقرة: 124.

2- (1) ص: 26.

فالجعل المولى لداود من قبل الله تعالى يقتضى أن تكون الطاعة لداود من قبل أتباعه وهذه الطاعة لا تتم إلا بما تتم به ولايته التشريعية، فخلافة داود لا تكون حقيقية إلا بما آتاه الله تعالى من الولاية والتفويض لتكون لداود الطاعة المولوية من قبل أتباعه والتسليم له فى كل ما يحكم به. قوله تعالى:

((النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ)) (1).

وفى الآية تأكيد على ولاية النبى صلى الله عليه وآله وسلم وتديير أمور أمته.

قال الطوسى فى مجمع البيان: أخبر الله أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ((أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ))، بمعنى أحق بتدييرهم، وبأن يختاروا ما دعاهم إليه وأحق بأن يحكم فيهم بما لا يحكم به الواحد فى نفسه، لوجوب طاعته النبى هى مقرونة بطاعة الله، وهو أولى فى ذلك وأحق من نفس الإنسان، لأنها ربما دعته إلى إتباع الهوى، ولأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لا يدعو إلا إلى طاعة الله وطاعة الله أولى أن تختار على طاعة غيره (2).

فمقتضيات طاعة الأمة للنبى لا تتم إلا بتمام ولايته وتفويضه من قبل الله تعالى. قوله تعالى:

((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ)) (3).

فطاعة الله من طاعة الرسول وهى اتباع أوامره ولا تكون أوامره إلا بالتسليم له من خلال ما يحكم به بين أمته، وخطابه تعالى للمؤمنين مشعرٌ بأن إيمان العبد

1- الأحزاب: 6.

2- التبيان فى تفسير القرآن 8: 317.

3- النساء: 59.

موكولاً بمدى طاعته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا تتم الطاعة إلا بتحقيق موضوعها، وهو الحكم الصادر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لولايته على أمته بتشريع الأحكام والتفويض إليه.

الجعل التشريعي وحق التشريع

إذ أننا نجد مفردة «جعل» في هذه الآية والآيات التي تتحدث عن داود وغيرها ممن تشير إلى الخلافة والإمامة الإلهية، حيث نجد أن هناك عناية خاصة، ورعاية فائقة في الجعل الإلهي لهذا الخليفة الإلهي، فالجعل جعلان، جعل تكويني، وهي العناية في تكوين هذا الخليفة وصياغته المتكاملة ووصوله إلى مصافى العصمة والاصطفاء، والاهتمام الإلهي في تكامل هذا الخليفة رعايةً لجانب القيادة والإمام ومسؤولية تربية الأمة ومهمته الخطيرة التي يضطلع بها الخليفة الإلهي، مما يقتضى أن تكون العناية الإلهية في تكامله بشكلٍ يتميز عن الآخرين في خصائصه ومواصفاته، وهذا هو الجعل التكويني الذي يحزره الخليفة من قبل الله تعالى، إنجاحاً لمهمته وتسديداً لمسؤولياته. هذا هو الجعل التكويني..

أمّا الجعل التشريعي؛ فاهتمام العناية الفائقة في تدبير مهمة الخليفة من خلال ما يفرضه الأمر المولوي منه سبحانه على المكلفين في طاعته واتباعه كما في قوله تعالى:

((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ)) (1).

فالإرادة التكليفية في إطاعة الخليفة لازمة ومفروضة على المكلفين، وبخلافه فإنّ المكلف متمردٌ عاصٍ على الأمر التشريعي الذي لا بدّ من اتباعه، وهذا هو الجعل التشريعي، فالجعل الإلهي للخليفة ذو شقين، أحدهما تكويني وهي

الخصائص المتوفرة في الخليفة عند اصطفاؤه بل وخلقه وتكوينه، وجعل تشريعي مراعى فيه جانب التكليف المفروض على المكلفين جميعاً، والذي من خلاله يحق للخليفة أن يتمتع بكافة إمكانيات الطاعة ولوازمه من قبل المكلفين.

إذا عرفنا ذلك فإن العناية الإلهية في إعطاء صلاحيات القيادة وإمامة المجتمع تقتضى أن يكون للخليفة حق التشريع الذي هو فرع الجعل التشريعي والذي هو من متمات شخصية الخليفة والنبى القيادية، وأى خلل في جانب العناية التشريعية — ومنها الحق التشريعي للنبى أو الإمام — يعدّ خللاً في إمكانية ممارساته القيادية، فلا بد من القول بالتفويض التشريعي الذى نسعى فى هذا البحث إلى إثباته.

إذن أين الخلاف؟ فإذا صار ذلك جلياً، فأين الخلاف بعد ذلك؟.

إن محل النزاع ليس فى إمكانية وقوع مثل هذه الولاية التشريعية، وإنما النزاع فى كيفية إيجاد هذه الولاية عند النبى أو الإمام، وبمعنى آخر: يمكن أن تقف على محل النزاع عند تحرير هذه المسائل الثلاثة:

أولاً: هل للنبى إمكانية التشريع المطلق؟.

ثانياً: هل التشريع يتضمن نوعاً خاصاً من الأحكام يتحرك من خلال دائرتها التشريعية النبى أو الإمام؟.

ثالثاً: هل الأحكام كلها مشرعة فى علم الله تعالى إلا أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم يقوم بمهمة تنزيلها فى أوقاتها المخصصة؟.

وللإجابة على ذلك لابد أن تقف على معنى التفويض، فهل كل ذلك من باب التفويض أم ماذا؟.

التفويض... الشبهة والمفهوم

إشارة

إنّ ما يدعو إلى التأمل في قضية التفويض هي شبهة البعض في معنى التفويض ومفهومه؟.

فقد فهم بعضهم أنّ التفويض يعني أن لا-قدرة لله على أمر الخلق بل فوّض ذلك إلى النبي أو الأمام، أى أن الله صار بمعزلٍ عن أمر خلقه... تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

هذه الشبهة دفعت بالبعض إلى النفور عن مسألة التفويض واتهام القائلين به بالغلو. ولكي نقلل هوة التباعد في المفهوم بين القائلين بالتفويض وبين الرافضين له نتساءل على ضوء المعطيات التالية:

أولاً: وحدانية الله تعالى

هل يعني التفويض أن الله تعالى قد فرغ من الأمر بعد خلقه الخلق، وهل أن مقالة التفويض تضرّ في وحدانيته، أى تراحم سلطنته وهيمنته على الأمور؟.

أم أن التفويض هو نحو من أنحاء السلطنة التي يتصرف صاحبها كيف يشاء وأتى يشاء، ومنها أن يجعل بعض مهام أمور خلقه إلى بعض خلقه فيفيض عليهم من عطائه لمصلحة عباده؟.

ثانياً: الغلو

إنّ الغلو هو تجاوز الحد الذي حدده القرآن والروايات في مقامات الأولياء، وأن تجاوز هذا الحد يعنى أن يكون الولي في مرتبة من مراتب الإلهوية التي هي الشرك بعينها.

إلا أن التفويض الذي يقول به الإمامية لا يعنى إلا أنه محض العبودية لله، لأن الذي يفوض إليه أمرٌ من الأمور، لا يكون إلا بعد أن محض العبودية لله محضاً ثم يختاره الله تعالى، على أنه تكامل في طاعته وتقاني في عبادته، كما أن اصطفاء الأنبياء للنبوّة لا يكون إلا بعد مرتبة العبودية كما في قولك في تشهد الصلاة:

«وأشهد أن محمداً عبده ورسوله».

مشعرٌ أن العبودية مرتبة متقدمة على الرسالة، إذ العبودية هي أكمل مراتب الطاعة، والرسول لا يكون إلا في طاعة الله عبداً مرغباً لطاعته تعالى، منفذاً لمحبهته.

فالتفويض لا يعنى أكثر من كون المفوض إليه عبداً خالصاً لله، وكلّ ما فوض إليه فهو من فيض لطفه تعالى وكرمه على عباده المنتجبين.

فإذن ليس التفويض الاستقلال عن سلطنته تعالى، بل هو محض التسليم والطاعة والعبودية.

هذه هي شبهة الذين اتهموا الآخرين بالقول بالتفويض، وهي شبهة في غير محلها لعدم الركون إلى المفهوم الصحيح للتفويض.

ثالثاً: المصلحة من التفويض

إشارة

إنّ ممارسة مهام النبي أو الإمام تتوقف على مدى صلاحياته في شأن أمته، فالناس ميالون لتصديق من له القدرة والقابلية على التصرفات الكونية أو الشرعية، فيكون التفويض ذا أثرٍ نفسى على توجهات الناس لقبولهم دعوة ذلك المبلغ الذى يستطيع أن يتصرف فى التكوينات والتشريعات، إذ ذلك كاشفٌ عن مرتبة القرب إلى الله تعالى، حين لا يُنال ذلك إلا لدرجةٍ رفيعة ومقامٍ محمود يحظى به العبد عند ربّه، وبخلافه فستكون عدم الصلاحية فى التصرفات سبباً فى تغيير الناس وانفضاضهم من حوله، فالتفويض سببٌ لاستقطاب الناس كون المبلغ هو القدوة، والقدوة بحاجةٍ إلى تسديدٍ ربانى لاثتيال الناس عليه، فى حين خلو القدوة من ميزات التصرف يجعل التأثير قليلاً أو معدوماً.

هذه أهم الإشكالات التى تدور فى خلد أولئك المتوجسين من مفهوم التفويض، ولعل الإجابات المقدمة ستكون وافية للوقوف على حقيقة الأمر.

ما هى دائرة التفويض التشريعى؟

إلا- أن الأمر يبقى مبهماً فى دائرة صلاحيات المفوض إليه ومهام التفويض، خصوصاً فى التشريع، لأن التفويض التكويني يتحرك على أساس الحاجة والمصلحة التى يراها النبي فى إثبات دعواه وتقديم المعجز، فى حين يتفاوت الأمر فى التفويض التشريعى بين السعة والضيق، وبين الصلاحيات المفتوحة المطلقة وبين المضيقّة المقيدة، وعلى هذا الأساس فهل التفويض التشريعى سيكون فى:

أولاً: التفويض فى الأحكام الكلية؟.

ثانياً: هل التشريع هو إمضاء من قبل الله تعالى لبعض الأحكام الجزئية التي شرّعها النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟.

ثالثاً: هل التفويض يعنى التفويض فى إدارة أمور الأمة ووصولها إلى مراتب الكمال؟.

رابعاً: هل التفويض يقتصر على الأمر المالى حيث يعطى النبي لمن يشاء ويمنع من يشاء على أساس المصلحة؟.

خامساً: هل التفويض يعنى بيان علل بعض الأحكام الخفية والوقوف على أسرارها تبعاً للمصلحة؟.

كل هذه الأسئلة تُطرح على أساس البحث الذى تكفله الروايات الواردة فى معنى التفويض، ويمكننا أن نقتنص المعنى الذى تكفلت الروايات فى الإجابة عنه.

روايات التفويض

يمكن أن نقف على حدود الولاية التشريعية وبعض ماهياتها فيما إذا استعرضنا الروايات الواردة والتي تؤكد أنّ دواعى التفويض هى لغرض التأكيد على طاعة الرسول فى ما يأتى من أحكام يجب الأخذ بها إظهاراً لطاعة العباد له ومتابعته كذلك منها:

أولاً يعقوب بن يزيد بسنده إلى أبى جعفر عليه السلام قال: إنّ الله خلق محمداً عبداً فأدّبه، حتى إذا بلغ أربعين سنة أوحى إليه، وفوّض إليه الأشياء فقال:

((وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)) (1).

1- بصائر الدرجات للصفار القمى 2: 228 المكتبة الحيدرية 1426.

ثانياً عن زرارة أنه سمع أبا عبدالله وأبا جعفر عليهما السلام يقولان: أن الله فوّض إلى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أمر خلقه لينظر كيف طاعتهم ثم تلا هذه الآية:

((وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا)) (1).

ثالثاً الحجال بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام: قال: ان الله أدّب نبيه صلى الله عليه وآله وسلم على أدبه فلما انتهى به إلى ما أراد قال له:

((وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقِي عَظِيمٌ)).

ففوض إليه دينه فقال:

((وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا)).

وان الله فرض في القرآن ولم يقسم للجد شيئاً وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أطعمه السدس فأجاز الله له، وان الله حرم الخمر بعينها وحرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل مسكر، فأجاز الله له ذلك وذلك قول الله:

((هُذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ)) (2).

رابعاً محمد بن عيسى بسنده عن إسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: ان الله أدّب نبيه حتى إذا أقامه على ما أراد قال له:

1- نفس المصدر.

2- نفس المصدر.

((خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ)).

فلما فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكّاه الله فقال:

((وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ)).

فلما زكّاه فوّض إليه دينه فقال:

((وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا)).

فحرّم الله الخمر، وحرّم رسول الله كل مسكر، فأجازه الله ذلك كله، وان الله أنزل الصلاة وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقّت أوقاتها فـأجـاز الله ذلك له (1).

خامساً وفي حديث إسماعيل بن عبدالعزيز قال: قال لي جعفر بن محمد عليه السلام: ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان مفوضاً إليه، ان الله تبارك وتعالى فوّض إلى سليمان عليه السلام ملكه فقال:

((هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ)).

وان الله فوّض إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم نبيه فقال:

((وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا)).

فقال رجل: إنما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مفوضاً إليه في الزرع والضرع.

قال: فلوى جعفر عليه السلام عنه مغضباً.

فقال: في كل شيء والله في كل شيء.

سادساً عن زرارة عن أبي جعفر أو أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: ان الله فوّض إلى نبيه أمر خلقه لينظر كيف طاعتهم، ثم تلا هذه الآية:

((وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا)).

سابعاً أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن حماد بن عثمان عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: وضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دية العين ودية النفس ودية الأنف وحرّم النبيذ وكل مسكر فقال له رجل: فوضع هذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير أن يكون جاء فيه شيء؟ قال: نعم ليعلم من يطع الرسول ممن يعصيه.

ثامناً وعن أبي حمزة الثمالي قال: قرأت هذه الآية على أبي جعفر عليه السلام: «ليس لك من الأمر شيء قول الله تعالى لنبيه، وأنا أريد أن أسأله عنها، فقال أبو جعفر عليه السلام: بل شيء وشيء ___ مرتين ___ وكيف لا يكون له من الأمر شيء فقد فوّض الله إليه دينه فقال:

((وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا)).

فما أحل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو حلال، وما حرم فهو حرام.

تاسعاً عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله: إنّ الله فوّض الأمر إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم فقال:

((وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا)).

قال: إن الله خلق محمداً صلى الله عليه وآله وسلم طاهراً ثم أدبه حتى قومه على ما أراد، ثم فوض إليه الأمر فقال:

((وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا)).

فحرم الله الخمر بعينها وحرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسكر من كل شراب، وفرض الله فرائض الصلابة وأعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجدة فأجاز الله له ذلك، وأشياء ذكرها من هذا الباب.

عاشراً عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: صل على محمد صفيك وخليلك ونجيك المدبر لأمرك (1).

حادى عشر عن أديم بن الحر قال:

سأله موسى بن أشيم — يعنى أبا عبدالله عليه السلام — عن آية من كتاب الله فخبّره بها، فلم يبرح حتى دخل رجل فسأله عن تلك الآية بعينها فأخبره بخلاف ما أخبره، قال ابن أشيم: فدخلى من ذلك ما شاء الله حتى كنت كأن قلبى يُشْرَح بالسكاكين وقلتُ: تركت أبا قتادة بالشام لا يخطئ فى الحرف الواحد الواو وشبهها وجئت إلى من يُخطئ هذا الخطأ كله، فبينما أنا كذلك إذ دخل عليه آخر، فسأله عن تلك الآية بعينها فأخبره بخلاف ما أخبرنى والذى سأله بعدى، فتجلى عنى

وعلمت أن ذلك تعمّد منه، فحدّثت نفسى بشيء فالتفت إلىّ أبو عبد الله عليه السلام فقال: يا ابن أشيم لا تفعل كذا وكذا فحدّثني عن الأمر الذي حدّثت به نفسى، ثم قال: يا ابن أشيم ان الله فوّض إلى سليمان بن داود عليهما السلام فقال:

((هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ)).

وفوّض إلى نبيه فقال:

((وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا)).

فما فوّض إلى نبيه فقد فوّض إلينا، يا ابن أشيم من يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يُرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً، أتدرى ما الحرج؟ قلت: لا فقال بيده وضّم أصابعه كالشيء المصمت الذي لا يخرج منه شيء ولا يدخل فيه شيء (1).

ثانية عشر عن محمد بن سنان قال: كنتُ عند أبي جعفر الثاني عليه السلام فأجريت اختلاف الشيعة فقال: يا محمد ان الله تعالى لم يزل متفرداً بوحدانيته ثم خلق محمداً وعلياً وفاطمة صلوات الله عليهم وآلهم فمكثوا ألف دهر، ثم خلق جميع الأشياء فأشهدهم خلقها وأجرى طاعتهم عليها وفوّض أمورها إليهم فهم يحلّون ما يشاءون، ولن يشاءوا إلا أن يشاء الله تبارك وتعالى، ثم قال: يا محمد هذه الديانة التي من تقدّمها مرق ومن تخلّف عنها محق ومن لزمها لحق، خذها إليك يا محمد (2).

1- سفينة البحار 4: 567 باب شيم.

2- سفينة البحار: 159 باب فوّض.

قراءة لروايات التفويض

إشارة

وردت روايات التفويض وكلها تشير إلى أن الله تعالى فوّض إلى نبيه أمر دينه، وهذا يعنى أن الأمر لا يحدد بحد فهو يشمل كل مناحى الحياة، إلا أن الذى يهمننا فى بحثنا هذا هو تفويض أمر التشريع للنبي ولأهل بيته عليهم السلام، فهل تطالعنا روايات التفويض الواردة بذلك؟ وما هى حدود هذه التفويضات؟.

الرواية الأولى

تحدث الرواية عن عبودية النبي صلى الله عليه وآله وسلم المتقدمة على بعثته، أى أن العبودية لله تعالى التى امتاز بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهلتها إلى تحمل مسؤولية البعثة فأوحى إليه وفوّض، ويبدو أن التفويض كان مقارناً للإيحاء وليس رتبة متقدمة عليه، إلا أن الترتيب يفيد الوحي، ثم التفويض إلى النبي فى أمر الدين.

ومعلوم أنّ الرواية أعمّ من التفويض التشريعى والتفويض التكويني حيث قال: وفوّض إليه الأشياء، والأشياء إشارة إلى العناية التكوينية بها من قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضلاً عن العناية التشريعية كذلك، إلا أن قرينة الآية تدل على الأول أى التفويض التشريعى لقوله تعالى: «ما آتاكم الرسول فخذوه» وهو أمر للامتثال بما يورده النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أحكام وتشريعات يُلزم بها المكلفون.

الرواية الثانية

تعلّل هذه الرواية الولاية التشريعية للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وبيان المصلحة فى ذلك، وظهرها أنها تشير إلى حالة التسليم التى لا بد أن يتحلّى بها المؤمن حينما يأتى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرٌ ما، فالتسليم بما ورد عن النبي كاشف عن الطاعة التى يتحلّى بها المكلف، إذن فالتفويض هو كشف عن حالة التسليم والمتابعة للمكلف التى لا بد أن يمتاز بها عند تعاطيه مع ما يرد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أحكام.

الرواية الثالثة

تكشف هذه الرواية عن العناية الخاصة التي أولاها الله تعالى لنبيه، فالتأديب يعنى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصل إلى حالة الكمال والاندكاك بالإرادة الإلهية، حتى صارت إرادته تمثل إرادة الله تعالى، فالأدب هو عنايته تعالى بأن يرقى نبيه إلى مراقٍ تكون إرادته هى إرادة الله تعالى، لذا فما شرعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقره الله تعالى وأمضاه إذ إرادته لا تخالف إرادة الله ولا تتقاطع معها بحال، وبهذا فتكون إرادة الله تعالى متمثلة بإرادة رسوله، وتشريعه متمم لتشريعه تعالى لا للنقص بل للمصلحة التى تقتضيها حالات التشريع هذه، فبعضها منكشفة لدينا كالطاعة والتسليم والامثال لأمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأخرى غير منكشفة إلا ما ينص عليها دليل.

الرواية الرابعة

فهى قريبة فى دلالتها للرواية الثالثة، إلا أنه ورد فيها: أن الله تعالى بعد ما «أدب نبيه حتى إذا أقامه على ما أراد» ومعنى أنه أقامه على ما أراد، ظاهرة فى أنه أوقفه على إرادته تعالى فى أمور التشريع وغيرها ثم «زكاه الله» وهى مرحلة متأخرة عن التأديب، وكأنها مشعرة بالامتحان والاختبار، فلما اجتاز مرحلة الاختبار زكاه سبحانه وتعالى، أى أقر له كماله ومراقى معارفه الإلهية، ثم فوض إليه دينه حتى صارت إرادته، إرادة الله تعالى وبذلك تتحدث الرواية عن مراحل ثلاث:

الأولى: التأديب: وهى إقامته وإيقافه على ما يريدته تعالى، أى إطلاعه على إرادته فى أمور دينه.

الثانية: التزكية، وهى الإقرار له بحسن أداء المهمة.

الثالثة: التفويض: حيث فوض إليه أمور دينه.

فالرواية كاشفة عن مراحل التفويض، وهى مراحل الترقى والكمال.

الرواية الخامسة

والرواية تبين إمكانية التفويض، فكما أن نبي الله سليمان فوّض إليه ملكه، فكذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوّض إليه أمر دينه، فالتفويض على أساس مهمة النبي التبليغية، فلما كانت مهمة سليمان محدودة في ملكه فالنبي مهمته تتسع بسعة رسالته الخاتمة للرسالات.

ثم أشارت الرواية إلى سعة دائرة هذا التفويض لدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث لم يحدد الإمام عليه السلام هذه الدائرة، فقد جعلها مفتوحة بقوله «في كل شيء» أي لم تتحدّد بشيء دون شيء تبعاً لمهمته صلى الله عليه وآله وسلم.

الرواية السادسة

كسابقاتها من الروايات، وقد بينت حكمة التفويض وهي طاعة الرسول إزاء طاعة الله تعالى، والرواية صريحة في أن التفويض يعم شأن الخلق تشريعاً وتكويناً، وكأن الرواية هذه والرواية الثانية التي ورد فيها «وفوّض إليه الأشياء» صريحتان في الأعم من التشريع والتكوين، بل مشعرتان بأن هناك ملازمة بينهما، فما كان فيه تفويض تشريع، كان معه تفويض تكوين، وما كان فيه من تفويض تكوين، فالأولى أن يكون تفويض تشريع كذلك.

الرواية السابعة

ظاهرة في صلاحية الرسول التشريعية دون أن يرد فيها «شيء»، وعدم ورود «شيء» — عند قول السائل: فوضع هذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير أن يكون جاء فيه شيء؟ — إشارة إلى عدم ورود الحكم في القرآن إلا أن السنة النبوية قد قررت ذلك، مما يعني أن سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم هي بمنزلة القرآن التشريعية، وكأنّ التفويض أراد

أن يقرر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاحياته التشريعية فضلاً عن أن السنة كالقرآن الكريم فى تنزيل الحكم الشرعى، وهى إشارة واضحة إلى تعزيز مقام النبى صلى الله عليه وآله وسلم الذى أخذ البعض ينظر إليه بأنه ناقل للوحى فقط دون أن يقرر له شأنية التشريع، ويبدو لى أن ذلك رد على من أتهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم بأنه تقوّل على الله تعالى فى تعيين خليفته وأنه راعى قرابته دون أن يراعى حكم الله فيه.

الرواية الثامنة

كما فى الرواية السابعة، حيث أشارت إلى صلاحية النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى التشريع، وكأنّ المستدل بالآية لم يصب بما أراده من أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ليس له من الأمر «شئ» فهى لا علاقة لها بأمر التفويض، وإنما تتحدث عن أمر آخر، حيث من سياق الآيات التى قبلها تشير إلى أن هداية الناس أمرها لا يرجع إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم بل إلى أنفسهم فإن أضلوا أو اهتدوا ليس له من الأمر الإضلال والهداية شئ، لا كما ذهب إليه المستدل أو فهمه عند تلاوته الآية فى حضرة الإمام عليه السلام.

الرواية التاسعة

كسابقاتها فهى تشير إلى إقرار الله تعالى لنبيه بعض الأحكام، وفوض إليه أمرها.

الرواية العاشرة

صلاة الإمام عليه السلام على النبى صلى الله عليه وآله وسلم ذكراً لأوصافه فهو: صفيه، خليله، نجيه ثم المدبّر لأمره. والظاهر أن تدبير الأمر إشارة إلى إمكانية التفويض التى اصطفاه الله تعالى لها، وتدبير أمره أى تدبير أمر خلقه وعباده من جهة طاعتهم لله وعبادتهم له، وهو لا يتم إلا بالولاية التشريعية فضلاً عن الولاية التكوينية.

الرواية الحادية عشر

تحدث الرواية عن سماع الراوى ثلاث تفسيرات لآية واحدة مما دخله من الشك حتى عرف أن ذلك الاختلاف منه، ودلالاتها على التفويض فى الأمر الشرعى:

ان الإمام عليه السلام بين ثلاثة أحكام مختلفة لموضوع واحد ثم أكد الإمام عليه السلام بقوله: «إن الله فوض إلى سليمان بن داود عليهما السلام فقال:

((هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ)).

فاستدل الإمام عليه السلام على إمكانية التفويض بما فوض الله تعالى إلى سليمان، فكذلك فوض إلى نبيه وما فوضه إلى نبيه فوضه إلى الأئمة عليهم السلام.

ثم ذيلت الرواية بإشارة الإمام عليه السلام إلى ضرورة التسليم لأمرهم ووصفه بأن الله تعالى يشرح صدر الرجل للإسلام عند تسليمه، أما إذا لم يرض بذلك فهو ممن كان صدره حرجاً ضيقاً، وهى إشارة إلى أن قبول القول بالتفويض لا يقبله إلا من كان صدره منشرحاً للإسلام ومسلماً لما ورد عنهم، كما ان التفويض أمر مفروغ منه عند الإمام، والكلام فى قبول هذا التفويض والتسليم له أو رفضه، فالإيمان رهن التسليم لأمرهم والقول بالتفويض إليهم من شرائطه.

الرواية الثانية عشر

وهى من الروايات الواضحة فى دلالتها على إمكانية التفويض، ويمكن أن نقف من خلالها على أمور:

الأمر الأول: أنّ السائل شكّا إلى الإمام عليه السلام اختلاف الشيعة فيما بينهم، لكن الإمام أجابه بأن هذا الاختلاف هم الذين ألقوه بين شيعتهم ليحفظوا جماعتهم من بطش الأعداء الذين كانوا يلاحقون أتباع أهل البيت عليهم السلام، وأنّ وجود هذا الاختلاف بينهم سيخفف من وطأة الملاحقة والتنكيل.

هذا من جانب، ومن جانب آخر ربّما يُفهم أن الإمام أراد أن يشير إلى أن هذا الاختلاف الحاصل بين الشيعة هو لعدم التسليم لحكمهم، فبعضهم يرى أن هذا الاختلاف في الحكم يحتاج إلى تأويل وتفسير، وهذا التأويل ينجم عنه اختلاف في الرأي ونتيجته اختلاف في التسليم للحكم.

الأمر الثاني: أن الإمام عليه السلام أشار إلى أن التفويض ليس خروجاً على إرادته ووحدانيته تعالى فهو «لم يزل متفرداً بوحدانيته» وذلك لنفي الشرك عن مقالة التفويض، إذن فالتفويض لا ينافي الوجدانية.

الأمر الثالث: أن التفويض جاء بعد أن خلق محمداً وعلياً وفاطمة، فمكثوا ألف دهر ثم خلق الأشياء فأطلعهم عليها لقوله عليه السلام «فأشهدهم خلقها» فالشهادة على الخلقة أهلتهم للقيمومة عليها، ثم كانت مرحلة الإقرار لهم من قبل الأشياء لقوله «وأجرى طاعتهم عليها» فمرحلة أخذ الطاعة كانت بعد مرحلة الاشهاد، ثم كانت مرحلة التفويض التي جاءت بعد مرحلة الإشهاد.

الأمر الرابع: أن التفويض لا يعنى الخروج على إرادته سبحانه، بل إرادة النبي هي عين إرادة الله، لقوله عليه السلام «فهم يحلون ما يشاؤون ولن يشاءوا إلا أن يشاء الله تبارك وتعالى».

فالتفويض يمرّ بمراحل أربع تبعاً لهذه الرواية:

الأولى: خلق النبي وأهل بيته قبل خلق الأشياء.

الثانية: إسهاد النبي والأئمة عليهم السلام على خلق الأشياء، أى مرحلة القيمومة كما عبرنا عنها.

الثالثة: أخذ الطاعة من قبل الأشياء، وهو التسليم للنبي والأئمة عليهم السلام.

الرابعة: التفويض، وهى المرحلة الأخيرة بعد هذه المراحل الثلاث.

هذا ما يمكن أن نستفيدة من روايات التفويض، فهو لا- يعنى خروجاً على إرادة الله تعالى، بل إرادة النبي تمثل إرادة الله تعالى، على أن التفويض تقتضيه مصلحة التبليغ ورعايته تعالى لعباده، كما أن مقتضى العصمة أن يكون المعصوم مؤهلاً لمسؤولية التشريع التى ائتمن عليها ولعل المقصود من أن الله أدب نبيه __ كما فى بعض الروايات __ أى عصمه فأهله للمسؤولية.

الوسطية... لا إفراط ولا تفريط

أهم ما نسعى إليه فى كل تعاملاتنا وتعاطينا مع الأشياء هى الوسطية، فقد أكد الإسلام على سلوك هذه الوسطية فى كل شىء، حتى امتدح الأمة الإسلامية بأنها أمةٌ وسطاً.

لقوله تعالى:

((جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)).

فالإفراط مرفوض لأنه يضع الأشياء فى غير محلها، والتفريط ظلمٌ لأنه يُقصى الحق عن محله، من هنا نظرة الإمامية إلى التفويض كما جاء على لسان

أهل البيت الذين أوضحوا المقصود من التفويض لئلا يختلط المفهوم وتباين الرؤى.

فالتفويض لا يعنى عزل الأمر عنه تعالى، بل التفويض يعنى هيمنته على الأمر وقيمومته له وقدرته أن يفوض بعض شؤون الخلق، إلى بعض أوليائه ولكن تحت رعايته وضمن عنايته تعالى، كما أن زعم البعض بأن التفويض مزاحمة حقه تعالى فهو غير وراذ في معنى التفويض، فالقول بالتفويض تنزيه الربوبية عن كل ما يشين القدرة والسلطنة، وإقراراً بالعبودية بكل ما يليق بالطاعة والامتابعة، لأنه إقراراً بالاحتياج إليه وعدم الاستغناء عنه، لأن المفوض إليه لا ينقطع عن فيض الله تعالى، الذي اجتباه للتفويض واصطفاه لتدبير أمور خلقه بعنايته تعالى فقد روى عن الإمام الرضا عليه السلام قال: من زعم أنا أرباب فنحن منه براء، ومن زعم ان إلينا الخلق والرزق فنحن منه براء كبراءة عيسى ابن مريم من النصارى.

وعن زرارة قال: قلت للصادق عليه السلام: ان رجلاً من ولد عبدالله بن سبأ يقول بالتفويض، فقال عليه السلام: فما التفويض؟ فقلت يقول: إن الله تعالى خلق محمداً وعلياً ثم فوض إليهما، فخلقا ورزقا وأحيا وأماتا، فقال عليه السلام: كذب عدو الله، إذا رجعت إليه فأقرأ عليه قوله تعالى:

((أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ)).

فانصرفت إلى الرجل فأخبرته بما قال الإمام الصادق عليه السلام، فكانما ألقمته حجراً.

هكذا تشدد الأئمة في الرد على من قال أن التفويض يعنى التصرف فى الخلق من دون الله تعالى، وبرؤوا أنفسهم الشريفة عن دعوى الربوبية التى اتهموهم بها بعض الجهلة أو المصلحين الذين يتغون وراء هذه الدعاوى أموراً أخرى.

إنّ شبهة الرجل من ولد عبدالله بن سبأ تشكّل مشكلة يثيرها بعضهم لإثارة الشكوك حول عقيدة التفويض، ولتصور للآخرين تثبيت التهمة فى الأذهان وترسيخ شبهة الدفاع عن التوحيد التى تهدّد مفاهيمه مقالة التفويض.

إنّ مسألة التفويض لا- تعنى أكثر من إمكانية ممارسة الولى بعض المهام بإذن الله تعالى كما فوض لعيسى إبراء الأكمه وإحياء الموتى وخلق الطير من الطين إلى آخره من الأمور التى اختص بها الله تعالى، ففوّض بعضها إلى عباده المنتجبين الذين اصطفاهم ولمصلحة خلقه وعباده.

عبدالله بن سبأ حقيقة أم خيال.. أم ماذا؟

أشارت الرواية إلى أنّ السائل قال للإمام أنّ رجلاً من ولد عبدالله بن سبأ يقول...، والذى يمكن أن يُثار أنّ شخصية عبدالله بن سبأ حقيقة موجودة لانتساب هذا القائل إليه، أو ربما يقال إنّ السائل أراد أن ينسب هذا المغالى إلى عبدالله بن سبأ صاحب الغلو، وانتساب الرجل إليه من باب انتساب فكره ومقالته لابن سبأ، حتى صار ابن سبأ يعرف به كل من قال بمقالة الغلو، فهو ليس من ولده بل من دعاة مقالاته.

وعلى القول الأول فإنّ وجود عبدالله بن سبأ أمرٌ لا يخشى منه، فقوله بالغلو أو ما نُسب إليه لا تتحمّل الإمامية مسؤوليته، فالأمر أبين من أن

يناقش ليحتاج إلى إثبات، فإنَّ الإمامية تبعاً لأئمتهم رفضوا كافة أنواع الغلو والتطرف في عقائدهم، وأعلنوا براءتهم من هذه المقالات وأصحابها سواء كانت على لسان عبدالله بن سبأ أو غيره، وإثبات وجود عبدالله بن سبأ أو عدم وجوده لا يغيّر من معادلة رفض الغلو عند الإمامية شىء، كما أنه لا يغيّر من تهمة أعدائهم لهم بالغلو شىء كذلك، فالأمر سيّان، سواء أثبت الإمامية وجود ابن سبأ أم لا، إذ التهمة واحدة، وما نُسب إلى عبدالله بن سبأ من الغلو لا نحتاج إلى صحة إثباته أو عدمها، بل المهم في الأمر أنّ هناك تضخيماً في شأن ابن سبأ وما نُسب إليه حاول مخالفو الإمامية أن يتكفوا على هذه الشخصية لنسبة الغلو إلى الشيعة، وهو أمرٌ لا ينتهي في الأخذ والرد، والنفي والإثبات.

وكأنَّ إلغاء تهمة الغلو عن الإمامية متوقّفة على نفي شخصية ابن سبأ، إلا أنّ الأمر ليس كذلك فإنَّ باب التهم مفتوح، والتزييف سلاح العاجز لا تهم غيره، والمهم في الأمر أن يدعن الآخر ببراءة الإمامية من مقالات الغلو بأيّ طريقة كانت.

إنَّ ما ذكره السيد مرتضى العسكري رحمه الله من نفي شخصية ابن سبأ أمرٌ جديرٌ بالاهتمام والتقدير، إلا أنّ القضية لا تتعلّق بنفي شخصية بقدر ما ينتهي البعض عن كيل التهم للآخرين، وتسخير شخصيات تاريخية لتقمّص أية تهمة مختلقة ونسبتها إلى هذه الشخصية أو تلك، فالأمر يتعلّق بمدى التقوى التي يتحلّى به الآخر لتقصّي حقيقة ما، دون نسبة التُّهم إلى المقابل دون دليل، فضلاً عن أنّ القضية تدور مدار الذوق والأدب والوجدان.

القرآن هو المرجع في الأمر

يبدو أن الشبهات التي حاول البعض أن يلصقها بمفردة التفويض ومصادرة بعض المعارف الإسلامية بسبب التهويل في التهم والشبهات ستخسر إذا ما وقفنا على روايات أهل البيت عليهم السلام ومحاولة إخراج هذا الأمر إلى واقع يعيشه المسلمون.

فالقرآن هو المرجع لجميع المسلمين إلا أن التعاطي معه يختلف باختلاف القابليات والإمكانات التي يختص بها بعضهم، وقد أفرزت بعض الآيات أولئك الذين يقدرّون على فهمه ومعرفة معانيه بالرغم من المتشابهات الواردة فيه لقول تعالى:

((هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ)) (1).

إذن فلا يستطيع أحد أن يصل إلى حقيقة تأويله إلا أولئك المصطفون الذين وصفهم سبحانه وتعالى بالراسخين في العلم حيث حصر سبحانه إمكانية الوصول إلى كنه أسرار وحقيقة معانيه في أولئك النخبة من المصطفين، ولا يمكن أن نتجاهل هذه الحقيقة ما لم نقف على أولئك الراسخين في العلم، وكلما استطلعنا سيرة المسلمين من محدثين وعلماء ومفسرين فإننا نجدهم عاجزين أن يكونوا أهل هذه الآية وأصحابها، ولا يمكن أن نسلّم بعدم وجود مصاديق لهذه الآية، فمعنى

ذلك إلغاء لمفهومها، فلا بد اذن أن نبحت عن تلك المصاديق التي تنطبق عليها الآية، وقد ورد أن القرآن يجري كما يجري الليل والنهار، أى استمرارية القرآن الكريم فى التعاطى معه دليل على حياة القرآن وفعاليتها، ولا- يمكن لنا أن نقف على روايات وردت فى إمكانية استخراج الأحكام وتأويل المتشابهات من القرآن الكريم كما نجدها فى أئمة أهل البيت الذين أشاروا إلى أن كل ما يحتاجونه يجدونه فى القرآن لأن فيه تبيان كل شىء، إلا- أن ذلك لا يرقى إليه كل أحد ما لم تكن هذه النخبة وهم الراسخون فى العلم قد فكوا رموز آياته المتشابهة.

فقد ورد عن الباقر عليه السلام قال: ان الله تبارك وتعالى لم يدع شىء نحتاج إليه إلا أنزله فى كتابه وبينه لرسوله محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

وعن أبى عبدالله الصادق عليه السلام قال: ما من أمر يختلف فيه اثنان إلا وله أصل فى كتاب الله ولكن لم تبلغه عقول الرجال، وقال عليه السلام: إني أعلم ما فى السماوات وما فى الأرض وأعلم ما فى الجنة والنار وأعلم ما كان وما يكون، علمت ذلك من كتاب الله تعالى حيث يقول فيه تبيان كل شىء وقال عليه السلام: نحن والله نعلم ما فى الجنة والنار، وما فى السماوات والأرض، وذلك كله فى كتاب الله ثم تلا قوله تعالى:

((وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ)).

وعن الرضا عليه السلام: قال جهل القوم وخدعوا عن أديانهم، ان الله لم يقبض نبيه حتى أكمل الدين وأنزل عليه القرآن فيه تفصيل كل شىء يبين فيه الحلال والحرام والحدود والأحكام وجميع ما نحتاجه فقال تعالى:

((مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ)).

فدلالة الروايات واضحة في أن المرجع هو القرآن، إلا- أن ذلك لا- يعنى أن يكون القرآن مرجعاً لكلّ أحد في متشابهاته ما لم يكن من المصطفين الذين اختارهم الله تعالى لبيان كتابه ومتشابه آياته، على أن القرآن المقصود منه هو حقيقة القرآن النورية المتنزلة من اللوح المحفوظ وليس هو القرآن بخطه ورسمه، أى ليس التنزيل الخطى بل هو التنزيل النورى الذى يفتح آفاق بينات القرآن وأحكامه وآياته المتشابهات، وإلا لو كان التنزيل الخطى لما استطاع أحدٌ أن يفتح لغز هذه المتشابهات ولبقيت على إبهامها ولتعطل القرآن إلا من تلاوته، فى حين تجد أن أهل البيت عليهم السلام نوهوا عن إمكانياتهم فى الوقوف على الحكم الشرعى من خلال سبر آيات القرآن بما أفاض الله عليهم من نور معارفه بعد أن اصطفاهم.

حسبة الكذب والتزوير!

فقد تعارف عند البعض وضع الحديث حسبةً لتأسيس قاعدة سار عليها الكثير.

ففى ترجمة أبى عمار المروزى قيل لأبى عصمة نوح بن أبى مريم المروزى: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس فى فضائل القرآن سورةً سورة وليس عند أصحاب عكرمة شىء منه فقال: إني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقهِ أبى حنيفة، ومغازى ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبةً، وقال أبو عبدالله النهاوندى قلت لغلام خليل: هذه الأحاديث التى تحدث بها من الرقاق فقال: وضعناها لفرق بها قلوب العامة.

وعن محمد بن عيسى الطباع قال: سمعت ابن مهدي يقول لميسرة بن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث من قرأه كذا، قال: وضعتها أرغب الناس فيها(1).

وهكذا تأسست قاعدة الحسبة في الحديث الموضوع، إذ ستجد المئات من أولئك المتبرعين في رفع مقامات البعض، لكن بالاتجاه الذي يخدم رؤيته السياسية الخاصة.

من هنا نطلق في رؤيتنا الثابتة من أنّ الأصل هو الشك في أحاديث فضائل الصحابة التي وضعها محدثو أهل السنة مقابلة للجهد النبوي الذي أسسه في فضائل علي بن أبي طالب، فإنّ «الحسبة السياسية» التي يتحرّك في فضائها جهد رواة «الحديث السلفي» __ وقد أشرنا في بعض بحوثنا أنّ الحديث السلفي هو الأعمّ من حديث أهل السنة أو المدرسة السلفية فهي أحاديث المدرسة المقابلة لمدرسة أهل البيت __ وبذلك فلا بدّ أن نتوقّف في أحاديث هذه الفضائل كما توقّف كثير من علماء أهل السنّة في قبولها.

ما نفهمه من التفويض التشريعي

إذا عرفنا ذلك أمكن القول بأنّ التفويض التشريعي لعله أحد محاولات الفهم الخاص لمتشابهات القرآن الكريم، وكأنّ النبي أو الإمام يحاولان من خلال التفويض التشريعي تنزيل الأحكام وهي في مكنون الآيات المتشابهة.

وعلى هذا يمكن أن نؤسس: إنّ التفويض في التشريعات هي حالات تنزيل الحكم في الوقت المناسب والزمان الذي يحتاج إليه هذا الحكم، وبمعنى آخر أنّ الأحكام موجودة كلها في اللوح المحفوظ عند الملكوت الأعلى ومن خلال ما فوّض الله تعالى للنبي ولأهل بيته في تنزيل الأحكام، فإنهم بعد تشخيصهم لمصلحة التنزيل يقومون بتنزيل هذه الأحكام وإقرارها على المكلفين.

ولعل من رواية الإمام الرضا عليه السلام يتضح الأمر بعد قوله: «إنَّ الله لم يقبض نبيه حتى أكمل الدين وأنزل عليه القرآن فيه تفصيل كل شيء يبين فيه الحلال والحرام والحدود والأحكام وجميع ما نحتاجه...».

والرواية ظاهرة في وجود الحكم الشرعي إلا أنَّ النبي والأئمة لهم الحق في تنزيل هذا الحكم لتشخيصهم مصلحة التنزيل ومتى شاءوا، ولا يشاءون إلا أن يشاء الله، وبمعنى آخر.

أن الأحكام الكلية والأحكام الجزئية كلها سابقة في علم الله تعالى، وكل ما يستجد من حوادث فعلمها عنده فليس بغافلٍ عما سيكون، حيث حدد الحكم كليه وجزئية ثم ترك منجزية الأحكام لوقتها المناسب وزمانها، إذ لا- يمكن لنا أن نقول أن مستجدات الأحكام ومستحدثات المسائل يأتي بها النبي لأنها صارت بعد ما لم تكن __ كما يتراء من كلام بعضهم __ وإنما الأحكام كلها في لوح الواقع المعبر عنه باللوح المحفوظ، ويبقى تنزيلها من قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ما يرى المصلحة في ذلك أي أن مهمة التوقيت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولأهل بيته.

هذا ما نفهمه من التفويض التشريعي، ولسنا نقطع بهذا التحليل إلا أننا استفدناه من ظواهر الروايات الواردة في مفهوم التفويض.

مبررات هذا الرأي إنَّ دواعي ما تقدّم من رأى حول الولاية التشريعية للنبي ولالإمام ينطلق من تفسير الرأى السائد بأنَّ النبي والإمام لهما حق التشريع وبيان أوضح أن هناك مساحات فراغ متروكة يملأها النبي بأحكام ما، وهذا كله تقتضيه المصلحة الإلهية

التي لا يطلع عليها إلا النبي وأوصياؤه ضرورة أن يكون للنبي شأنية الطاعة من قبل المكلفين.

((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ)).

وهو الحق لا-ريب فيه والضرورة المقتضية لمقامه القدسي، لما للنبي وللأئمة من مقامات القرب إلى الله تعالى، وما تقتضيه مهمتهم التبليغية، فإنهم بحاجة إلى هذا التفويض والولاية التشريعية، لكن الكلام في كيفية هذا التفويض والولاية، هل هي تنطلق من رغبات النبي اعتباراً أو دون الركون إلى أصل؟.

وما معنى وما يشاؤون إلا أن يشاء الله، كما وردت في روايات التفويض.

نعم إنّ إرادة النبي والأئمة مندكة بإرادته تعالى لا تخالفه ولا تفارقه طرفة عين، وما ورد في الروايات من أنّ الله أدب نبيه، أى جعل إرادة النبي لا تفارق إرادته تعالى، فهي تبع، فكل ما يريده النبي يريده تعالى.

أى وقوفه على المصالح ومناشئ الأمور جعل النبي تتطابق إرادته مع إرادة الله تعالى.

والرأى الذى ارتأيناه لغرض الجمع بين كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم مشرعاً وبين كونه لا ينطق عن الهوى كما فى قوله تعالى:

((مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى (2) وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (3) إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى)) (1).

وقوله تعالى:

((قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ)) (1).

وقوله تعالى:

((وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (44) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (45) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ)) (2).

والآيات وإن كانت ظاهرة في بيان أن القرآن وحى الله تعالى وليس من النبي، إلا أن الآيات تشير إلى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون الأمر من تلقاء نفسه ما لم تكن إرادة الله تعالى داخله فيه، ولكي نجمع بين هذه الآيات في كون النبي لا يتقول على الله في شيء، وبين ولايته التشريعية، اخترنا هذا الرأي وهو: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولايته التشريعية هي حالة تنزيل الأحكام إلى المكلفين فيما إذا وجد مصلحة تنزيلية في ذلك.

ويبقى هذا الرأي قابلاً للمناقشة حيث لا قطع ولا جزم في ذلك بل هو مجرد جمع بين مقولة التفويض التشريعي للأحكام، وبين أصل ثابت من كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ينطق عن الهوى.

على أن هذا الرأي لا يتعارض مع ما ورد عن الأئمة عليهم السلام في أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم زاد في الصلاة وصوم السنة وأقره الله عليه، كما في حديث الإمام الصادق عليه السلام:

1- يونس: 15.

2- الحاقة: 45، 46.

«إن الله عز وجل فرض ركعتين، ركعتين، عشر ركعات، فأضاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الركعتين ركعتين وإلى المغرب ركعة، فأجاز الله عز وجل له ذلك...».

وفرض الله عز وجل في السنة صوم شهر رمضان وسن الرسول صوم شعبان وثلاثة أيام في كل شهر مثلى الفريضة، فأجاز الله عز وجل له ذلك.

فهذه الرواية لا تتعارض مع ما ذكرناه من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينزل الأحكام في أوقاتها المناسبة، والرواية مُشعرة بأن سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ملازمة لأول وقت التشريع فلا يقال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف اختار الزمان المناسب والأمر في أول التشريع فلو كان كذلك لكان الحكيم أولى بأن ينزل التشريع في زمانه المناسب تماماً.

إلا أننا نقول إن الله تعالى فوّض للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعض الأحكام وفي بعض الحالات لغرض مهم يتعلق بمصلحة ما، فضلاً عن تحقق طاعة المكلفين لأوامر النبي ونواهيه، وليبين الله تعالى مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أن تشريعه كتشريع الله تعالى، وهو في النتيجة واحد لا ينفك عنه.

أقسام الولاية التشريعية

إذن فالولاية التشريعية تشمل:

أولاً: تفويض الله للنبي بعض الأحكام، وقد بيّنا معنى التفويض التشريعي.

ثانياً: رعايته لسياسة العباد واجتماعهم، والتأكيد على دوره الفاعل في تنمية الحياة الاجتماعية الرشيدة.

وقد أكد القرآن الكريم على ذلك بقوله:

((النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ)) (1).

فله أن يتصرف بالولاية المطلقة في أنفسهم وفي كل ما يملكون من باب أولى.

وقال تعالى:

((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ)) (2).

فطاعة الرسول فرع ولايته التشريعية، إذ لا يُطاع إلا من حيث له ولاية التشريع ليُطاع في تشريعه الذي أقره الله له، فإن لم يكن له التدبير التشريعي والولاية على ذلك، فماذا تعنى الطاعة بعد ذلك وعلى ماذا يُطاع ويُتبع؟

وإذا قيل إن طاعته في التبليغ، فإن قوله تعالى كافٍ في ذلك حيث قال:

((أَطِيعُوا اللَّهَ)).

وهي نص في طاعة الله التشريعية، فضلاً عن تأكيد القرآن بأن النبي يبلغ عن الله تعالى في عدة آيات منها قوله تعالى:

((وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ)).

وقوله تعالى حكاية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم:

((إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ)) (3).

1- الأحزاب: 6.

2- النساء: 59.

3- الرعد: 13.

إلى غيرها من الآيات الكريمة، في حين اقتضت هذه الآية:

((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ)).

فتكون طاعته صلى الله عليه وآله وسلم في التشريع لولايته التشريعية بعد ذلك.

ثالثاً: إنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرجع الأمة في الخصومة والقضاء، فهو منصب مهم يتفرع على ولايته التشريعية لقوله تعالى:

((فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)) (1).

فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم أميناً على الأمة وولياً عليها لولايته التشريعية في القضاء، فلا يرجع لأحد دون النبي أو أوصيائه، وإلا فالحكومة في الخصومات غير صحيحة ولا عادلة بعد ذلك، فعن الصادق عليه السلام: اتقوا الحكومة فإنَّ الحكومة للإمام العالم بالقضاء، العادل في المسلمين كنبى أو وصى.

وهذا التحديد من قبل الإمام الصادق عليه السلام يؤكد إمكانية النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأوصيائه في فض الخصومات والمنازعات على أساس تدبير سماوى وقضاء إلهى وليس للعاطفة أو الرأى مدخلية في ذلك، إذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته أدرى وأعرف بقضاء الله وحكمه لما لهم من ولاية تشريعية في هذا الشأن.

فإذن ولاية النبي التشريعية تظهر في ثلاثة موارد تفويض الأحكام وقيادته للأمة وحكومته في القضاء. إلى غير ذلك من الشؤون التي فوض الله نبيه بها وهى خارجة عن العد والحصر.

يأتي بدين جديد ولعل ما يشار في بعض الروايات من أن الإمام المهدي عليه السلام يأتي بدين جديد، أي بما يبثه الإمام عليه السلام حسب ولايته التشريعية من أحكام بعد تنزيلها لم تكن تناسب الزمان السابق على زمانه عليه السلام، فهو يعيش لتأسيس دولته العالمية التي تقتضى معها إيجاد أحكام جديدة.

وهذا الرأي هو إحدى تفسيرات لما يرد من أن الإمام يأتي بدين جديد فضلاً عما عبّر عنه البعض من أن ابتعاد الناس عن أحكام الله يعنى أن ما يعيده الإمام من أحكام إلى واقع التطبيق سيكون في نظرهم أتى بدين، إلا أن الرأي هذا يتعارض مع ما نجده من واقع الحال، حيث الناس تعيش الآن — كلما تقدّم القرب من عصر الظهور — حالة الصحوّة واتباع الحق، إذ الصحوّة الإسلامية المحمدية هي واقع زماننا كما هو ظاهر.

ان ما يواجهه الإمام المهدي في تأسيس دولته العالمية هي حالة التحولات السياسية الخطيرة، والاجتماعية المعقدة، والعلمية المثيرة تتطلب من الإمام عليه السلام مزاولة أحكام جديدة تُضاف إلى الواقع التطبيقي الحياتي والممارسة اليومية الدائمة، أي أن ديمومة التطورات السريعة والمتلاحقة تفرض على العلاقات العامة نوعاً جديداً من الحيوية التي تترك مساحات واسعة تحتاج معها إلى أحكام يملأها الإمام مبسوط اليد ضمن ولايته التشريعية.

من هنا نلمس ضرورة الإمام المعصوم المؤهل لهذه الولاية التشريعية، وهذا التقرير لولاية التشريع يُعدُّ فتحاً تحقيقياً جديداً في ضرورة العصمة التي يؤكدّها الأمامية في عقائدهم.

الولاية التشريعية في منظور أهل السنة

هذا ما كان من أمر ولاية النبي التشريعية عند الشيعة، ولا يمكن أن ينكر ذلك أحدٌ من المسلمين، وإلا فلا بد من تجريد النبي من مهامه التبليغية بل ومسؤوليته النبوية، ولا يبقى له من الصلاحيات إلا نقل الوحي فقط، وإلغاء دوره القيادي والإصلاحى بعد ذلك.

لذا فإننا نجد من خلال كلمات أهل السنة ما يشير إلى ضرورة تفويض النبي التشريعي وإن لم ينصوا على ذلك، أى أنّ مقتضى تنظيرهم أن يكون للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاحية فى التشريع، فقد ذكروا فى تعريف الولاية العامة قولهم:

الولاية العامة: سلطة على إلزام الغير وإنفاذ التصرف عليه بدون تفويض منه، تتعلق بأمر الدين والدنيا والنفوس والمال، وتهيمن على مرافق الحياة العامة وشؤونها، من أجل جلب المصالح للأمة ودرء المفسد عنها.

وهى منصب دينى ودينوى شرع لتحقيق ثلاثة أمور:

___ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

___ وأداء الأمانات إلى أهلها.

___ والحكم بينهم بالعدل.

قال ابن تيمية: والمقصود الواجب بالولايات: إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم فإنهم خسروا خسراً مبيناً، ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا، وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم(1).

وللولاية العامة مراتب واختصاصات تتفاوت فيما بينها وتتدرج من ولاية الإمام الأعظم إلى ولاية نوابه وولاته ونحوهم، وبها يناط تجهيز الجيوش، وسد الثغور وجباية الأموال من حلها، وصرفها في محلها، وتعيين القضاة والولاة، وإقامة الحج والجماعات، وإقامة الحدود والتعازير، وقمع البغاة والمفسدين، وحماية بيضة الدين وفصل الخصومات، وقطع المنازعات، ونصب الأوصياء، والنظار والمتولين ومحاسبتهم، وما سوى ذلك من الأمور التي يستتب بها الأمن ويحكم شرع الله.

قال ابن تيمية: وأصل ذلك أن تعلم أن جميع الولايات في الإسلام مقصودها أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، فإن الله سبحانه إنما خلق الخلق لذلك وبه أنزل الكتب وله أرسل الرسل، وعليه جاهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والمؤمنون(2).

ولهذا اعتبرت الشريعة الإسلامية ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بها، لأن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع من رأس، حتى قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم» فأوجب عليه الصلاة والسلام تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر، تنبيهاً بذلك

1- مجموع فتاوى ابن تيمية 28: 68 عن الموسوعة الفقهية الكويتية 45: 140.

2- الحسبة: 8 عن الموسوعة الفقهية الكويتية.

على سائر أنواع الاجتماع.. كذلك أوجب الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يتم ذلك إلا بقوة وسلطان، وكذا سائر ما أوجب من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم، وإقامة الحدود، وهي لا تتم إلا بالقوة والإمارة المستلزمة للولاية العامة(1).

هذا ما أفادته الموسوعة الفقهية الصادرة عن وزارة الأوقاف الكويتية لسنة 1427 هـ _ 2006 م، وبغض النظر عن محاولتهم في تأصيل فقه ابن تيمية والتأكيد على وجهات نظره، إلا أن المهم في الأمر أن التنظير الفقهي لدى أهل السنة يتجه باتجاه إعطاء الصلاحيات الواسعة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في إدارة شؤون أمته وإكمال رسالته، حتى ذكروا في تعداد مهامه النبوية أنها تشمل جميع المناحي الدينية والدنيوية، وهو أمرٌ يتطلب أن يكون للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الولاية التامة في التشريع الذي من خلاله يستطيع أن يدير شؤون أمته، وإصلاح الأمة، وأن يكون الدين كله لله، وحماية بيضة الدين، وفصل الخصومات، وقطع المنازعات، وبالتالي أن تكون كلمة الله هي العليا، كما ورد في تنظيراتهم، فإن ذلك يقتضى أن تكون يد النبي التشريعية مبسوطة وصلاحياته مفتوحة، وأن تشعر الأمة بأهمية دور النبي صلى الله عليه وآله وسلم التبليغي وأن طاعته وطاعة الله واحدة كل ذلك لا يتم بمعزل عن ولايته التشريعية التي لا بد أن يفوض بها من قبل الله تعالى، وإلا تبقى هذه العناوين تنظيرية جامدة قابضة في زوايا التمني والترجي، دون أن نجد لها تفعيلًا في الخارج ينسجم وحركة النبي الإصلاحية. وقَالَ الراشدى فى كتابه (المصباح فى رسم المفتى ومناهج الإفتاء) ما نصه:

1- السياسة الشرعية لابن تيمية: 217، عن الموسوعة الفقهية الكويتية: 140.

كيفية تشريع الأحكام:

قلت: أعنى الله عبده ورسوله محمداً صلى الله عليه وآله وسلم الحق في سنّ الأحكام التشريعية

((وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)) (1).

فالأحكام القرآنية والأحكام النبوية الصادرة في هذا العصر إنما هي تشريع، وهذا التشريع أصل الدين وأساسه. وكان التشريع يصدر في كثير من الأحيان في صورة قواعد جامعة، وأحياناً يبيّن الحكم وعلته، وطرق دلالة النصوص على الأحكام واسعة مستوفاة في كتب الأصول. ولم يكن البحث في الأحكام زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مثل بحث الفقهاء في العصور المتأخرة، فترى الفقهاء يبينون بأقصى ما يستطيعون الأركان والشروط والآداب، فيميزون كل واحد عن غيره بدليله، ويفرضون الصور التي لم تقع ولم تحدث، ويبينون حكم الصور المفروضة فيما لو حصلت أو وقعت، ويحدّدون ما يقبل الحد، ويحصرون ما يقبل الحصر.

كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ فيرى أصحابه وضوءه، فيأخذون به من غير أن يبيّن أن هذا ركن وذلك أدب، وكان يصلى فيرون صلاته، فيصلون كما رأوه يصلى، وحج فرمق الناس حجّه ففعلوا كما فعل، هذا كان غالب حاله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يبيّن أن فروض الوضوء ستة أو أربعة، ولم يفرض أنه يحتمل أن يتوضأ الإنسان بغير موالاة، أو يتوضأ بماء تغيّر لونه أو طعمه أو ريحه بظاهر وقع فيه ونحو ذلك، حتى يحكم عليه بالصحة والفساد، وقلّما كان أصحابه يسألونه عن هذه الأشياء. وكان مصدر الأحكام في هذا العصر الوحي الإلهي المنزل على عبد الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم وبيان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

والملاحظ أن التشريعات الإسلامية لم تصدر دفعة واحدة وإنما شرّعت شيئاً فشيئاً، فالقرآن نزل منجماً، وبيان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم للأحكام التشريعية استمر أيضاً ثلاثة وعشرين عاماً، والأحكام التشريعية شرع قسماً منها دون أن تسبقه واقعة تستدعي البيان، ودون أن يسبقه سؤال يحتاج إلى جواب، ومن هذا القسم العبادات وبعض المعاملات، ومن هذا بيان الوقائع التي كان تحدث في ذلك العصر فينزل الوحي أو يقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم القول بياناً لحكم تلك الوقائع (1).

وفي موضع آخر قال تحت عنوان «تصرف الرسول بالفتيا والقضاء والإمامة»: قلت: إن تصرفات الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كثيرة منها ما يتعلق بالتبليغ والفتيا، ومنها ما يتعلق بالقضاء والإمامة العظمى، ولكل منهما أحكام مختلفة، وتستنبط منها مسائل متعددة، وقد بحث فيه الإمام القرافي المالكي في (الفروق) 1: 205، 206، بحثاً طويلاً، ونورد هنا ملخصه وهو: إن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هو الإمام الأعظم والقاضي الأحكم والمفتي الأعلّم، فهذه الجهات هو إمام الأئمة وقاضي القضاة ومفتي الأمة، فجميع المناصب الدينية وضعها الله إليه في رسالته، وهو أعظم من كل من تولّى منصباً منها في ذلك المنصب إلى يوم القيامة، فما من منصب إلا وهو منتصف في أعلى رتبة، غير أن غالب تصرفاته صلى الله عليه وآله وسلم منها ما يكون بالفتيا إجماعاً، ومنها ما يجمع الناس على أنه بالقضاء، ومنها ما يجمع الناس على أنه بالإمامة، ومنها ما تختلف العلماء فيه لتردده بين ربتين فصاعداً، فمنهم من يغلب عليه رتبة، ومنهم من يغلب عليه أخرى، فيتصرفاته هذه

1- المصباح في رسم المفتي ومناهج الإفتاء: 90، 91، عن الموسوعة الفقهية الكويتية: 144.

تختلف آثارها في الشريعة الإسلامية، فكل ما قاله أو فعله على سبيل الفتيا كان ذلك حكماً كلياً عاماً على الثقلين إلى يوم لا بيع فيه ولا خلة، فإن كان مأموراً به أقدم عليه كل أحد بنفسه، وكذلك المباح، وإن كان منهياً عنه اجتنبه كل أحد بنفسه، وما تصرف فيه بوصف القضاء لا يجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بحكم حاكم اقتداءً به صلى الله عليه وآله وسلم.

قلت: ومن كل هذه التصرفات تستنبط مسائل فقهية، ويتضح بها الفرق بين الحكم والفتيا، والحكم بالقضاء، وتنفيذ الأحكام بالإمامة الكبرى(1).

ولغرض الوقوف على بعض ما جاء به كلام المرشدي في المصباح، نلخص ما أورده بأمر:

الأمر الأول: جعل الولاية الكبرى والإمامة العظمى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومن مقتضيات ولايته إدارة الأمة وإصلاح شؤونها، وما يتعلق بينها وبين الله تعالى من علاقة توصلها إلى رضاه وقربه، وهذا لا يتم إلا أن يكون للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولاية تشريع الأحكام التي تقول بها الإمامية في مقرراتهم عن الولاية التشريعية.

الأمر الثاني: في بيان نزول الأحكام التشريعية كما عبّر عنها بقوله: «وبيان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم للأحكام التشريعية استمر أيضاً ثلاثة وعشرين عاماً، والأحكام التشريعية شرعاً قسماً منها دون أن تسبقه واقعة تستدعي البيان... إلى أن قال: ومن هذا بيان الوقائع التي كانت تجد في ذلك العصر، فينزل الوحي أو يقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم القول بياناً لحكم تلك الوقائع». وكلامه يقتضي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا بد أن تكون له الولاية في التشريع، فمستجدات الأحكام أو نفس الأحكام الكلية،

1- المصباح في رسم المفتي ومناهج الإفتاء: 90، 91، عن الموسوعة الفقهية الكويتية.

أما أن تكون بينهما منه صلى الله عليه وآله وسلم فيقره الله عليها، وهو المعنى الواسع الذى قال به الإمامية فى تنظيمهم للولاية التشريعية، أو هى مهمة تنزيل الأحكام من أصولها وفى أزمانها المناسبة لها، وهو القول الذى أثبتناه فى معنى الولاية التشريعية، ولا ثالث لهما، فالأمر يدور فى قول المرشدى بين آلية تبليغ الأحكام الشرعية، وبين إيجادها، فالنزاع لفظى أكثر من كونه حقيقى.

الأمر الثالث: أنّ مصطلح «فتوى» الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذى أورده المرشدى غير واضح، وهو لا يتعدى عن ولايته التشريعية، فهى ليست كفتوى الفقيه كى يعتمد فيها على الاستحسان، أو القياس أو ما إلى ذلك من آليات الفتوى التى يقرّها المرشدى وغيرها.

نعم إذا قلنا اتيان الأحكام على رأيه صلى الله عليه وآله وسلم، فقد رجعنا إلى ولايته التشريعية التى يتحكم بها عند الحكم، وكلامه واضح عند قوله:

«ثم تقع تصرفاته صلى الله عليه وآله وسلم منها ما يكون بالفتيا إجماعاً، ومنها ما يجمع الناس على أنه بالقضاء، ومنها ما يجمع الناس على انه بالإمامة، ومنها ما يختلف العلماء فيه لتردده بين رتبتين فصاعداً، فمنهم من يغلب عليه رتبة، ومنهم من يغلب عليه أخرى».

فالإقرار بإمامته صلى الله عليه وآله وسلم يوجب القول بأنّ الأحكام الصادرة فى رتبة الإمامة لا تكون بالفتيا بل هى بولايته التشريعية التى من خلالها يستطيع أن يدير شؤون أمتة ومتطلبات رسالته، وألا يكون حاله حال الفقهاء الباقين وحكمه الشرعى الذى يصدره حكم الفتيا التى يصدرها أى فقيه، فلا تبقى ضرورة الإلزام فى قولها صلى الله عليه وآله وسلم لأنها فى مصافى الفتاوى التى يصدرها أى فقيه، ويمكن للبعض أن يعدل إلى ما

يقابلها من فتوى أخرى بحجة أنها فتوى كباقي فتاوى الفقهاء، وبهذا فلا يكون بعد ذلك موقفاً لأحكام النبي وأوامره وأهمية لطاعته، وقد حث القرآن الكريم بقوله تعالى:

((أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ)) (1).

فإذا قرّرت أحكامه صلى الله عليه وآله وسلم على أنها ولاية تشريعية مفروضة على كل أحد فلا حجة لأحد في العدول عنها أو التوقف في قبولها والعمل بها، كما في كلام المرشدي الذي يقول فيه: «ولم يكن البحث في الأحكام في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مثل بحث الفقهاء في العصور المتأخرة، فترى الفقهاء يبنون بأقصى ما يستطيعون الأركان والشروط والآداب، فيميزون كل واحد عن غيره بدليله».

وهي إشارة واضحة في الفرق بين فتاوى الفقهاء وبين الحكم الصادر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فإن أدخلناه في مفهوم الفتوى فكان حاله حال باقي فتاوى الفقهاء، وإلا فلا بد من التسليم بأن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولاية التشريع وهي غير فتوى الفقيه، وهذا ما يلزم من تنظيرات علماء أهل السنة في تحقيقهم للأحكام الصادرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

إذن فلا خلاف بين قول الإمامية من ثبوت الولاية التشريعية واستحقاقها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبين قول علماء أهل السنة من أن الفتوى النبوية هي من مراتب الإمامة، وهي ولايته وإمامته التشريعية.

إذا ثبت أمر الولاية التشريعية للنبي، فقد ثبت معه أمر الولاية لخليفته المتوفر على شروط الإمامة العظمى وأهمها العصمة، فإنها منشأ كل ولاية وأهلية كل

إمامة، وإذا علمنا أن أئمة أهل البيت قد توفر فيهم هذا الشرط __ شرط العصمة __ فقد توفرت أهليتهم للإمامة والولاية التشريعية، وإلا فلا يمكن أن نقول بانقطاع ولاية التشريع بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ الحاجة إلى شؤون الأمة التشريعية وقيادتهم إلى حيث رضا الله تعالى وعبادته يتوقف بالقيم على هذا الشرع الذي لا يمكن أن يخلو منه زمان دون زمان، ولا تتوفر لأحد إمكانية العصمة، ممن ادعى خلافة النبي على مستوى الدعاوى السياسية غير المستندة إلى شرعية الوصية والاستخلاف.

فهرس المصادر

1. القرآن الكرىم.
2. أبجد العلوم / صديق القنوجى البخارى / تحقيق: احمد شمس الدين / دار الكتب العلمىة _ بىروت، 1999م.
3. الآثار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة / اللكنوى / تحقيق: محمد بىونى زغلول / دار الكتب العلمىة _ بىروت، 1984م.
4. آراء أهل المدينه الفاضلة / الفارابى / تحقيق: على بو ملحم / دار ومكتبه الهلال _ بىروت، 2003م.
5. أسد الغابه / ابن الأثير الجزرى / تحقيق: عادل احمد الرفاعى / دار إحياء التراث العربى _ بىروت، 1996م.
6. الإنسان روح لا جسد / رءوف عبىد / مؤسسه العروه الوثقى _ بىروت.
7. بحار الأنوار / المجلسى / مؤسسه الوفاء _ بىروت، 1983م.
8. تاريخ الحديث النبوى / محمد على الحلو / مكتبه الإمام الصادق عليه السلام _ النجف، 2008م.
9. التبيان فى تفسير القرآن / الطوسى / مكتب الإعلام الإسلامى، 1409هـ.
10. تفسير الميزان / محمد حسين الطباطبائى / دار الكتب الإسلامىة _ طهران، 1362ش.

11. روح المعانى / الآلوسى / تحقيق: محمد أحمد الأمد / دار إحياء التراث العربى — بيروت، 1999م.
12. روض الرياحين / لليافعى عن الغدير للأمينى / دار الكتب الإسلامية — قم، 1366ش.
13. سفينة البحار / عباس القمى / دار الأسوة — إيران، 1427هـ.
14. سير أعلام النبلاء / الذهبى / تحقيق: محمود شاکر / دار إحياء التراث العربى — بيروت، 2006م.
15. شذرات الذهب فى أخبار من ذهب / ابن العماد الحنبلى / دار إحياء التراث العربى — بيروت.
16. شرح أصول الكافى / المازندرانى / تحقيق: على عاشور / دار إحياء التراث العربى — بيروت، 2000م.
17. شرح المقاصد / التفتازانى / تحقيق: عبدالرحمن عميرة / الشريف الرضى — قم، 1989م.
18. شواهد التنزيل / الحاكم النيسابورى / تحقيق: محمد باقر المحمودى / مؤسسة الطبع والنشر — طهران، 1990م.
19. الطاقة الخفية / د. شفيق رضوان / المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع — بيروت 2004م.
20. عين اليقين / الفيض الكاشانى / تحقيق: فالح عبدالرزاق العبيدى / أنوار الهدى — قم، 1427هـ.
21. عيون المعجزات / الشيخ حسين عبدالوهاب / مؤسسة الأعلمى — بيروت، 1983م.
22. عيون مسائل النفس / حسن حسن زادة آملی / أمير كبير — طهران، 1385ش.

23. الغيب والشهادة / للشيخ محمد رضا آل كاشف الغطاء / المطبعة الحيدرية _ النجف الأشرف 1346هـ.
24. الفتاوى الحديثة لابن تيمية.
25. كامل الزيارات / ابن قولويه / تحقيق: عبدالحسين الأميني / المطبعة المرتضوية _ النجف، 1356هـ.
26. مختصر بصائر الدرجات / الحسن بن سليمان الحلبي / دار المفيد _ بيروت، 2003م.
27. معجم البلدان / ياقوت الحموي / تحقيق: محمد عبدالرحمن المرعشلي / دار إحياء التراث _ بيروت.
28. الملل والنحل / الشهرستاني / تحقيق: احمد فهمي محمد / دار الكتب العلمية _ بيروت.
29. المناقب / الخوارزمي / تحقيق: مالك المحمودي / مؤسسة النشر الإسلامي _ قم، 1416هـ.
30. منتخب فضائل النبي وأهل بيته عليهم السلام / مركز الغدير للدراسات الإسلامية، مركز الغدير _ بيروت، 1996م.
31. ينابيع المعاجز / السيد هاشم البحراني / تحقيق: علاء الدين الأعلمي / نشر كيميا _ قم، 2005م.

المحتويات

الإهداء

المقدمة

واقع البعض، محنة فكر.. أم محنة تفكير؟!!

محنة العقل السلفى.

إطالــــة..

تقسيم الولاية

النموذج الأول.

النموذج الثانى.

النموذج الثالث..

الايصالية أهم من الارائية.

الولاية التكوينية والتداعيات السياسية

الولاية التكوينية... ودحر تخرصات المشككين.

أولاً.

ثانياً

ثالثاً

رابعاً

آلية خطاب أُخرى..

وخلاصة حجّة الإمام عليه السلام.

الولاية التكوينية للأئمة ومشكلة الحدّثة المعرفية

والحدّثيون الإسلاميون..؟

ماهية الولاية التكوينية

الولاية التكوينية، هل تعنى الإعجاز؟

التسليم و دور العقل.

إخضاع الولاية التكوينية لقانون العلية

الولاية التكوينية فى المفهوم الشيعى.. قراءة عرفانية

الفرق بين الولاية وبين النبوة فى نظر العارفين.

المنهج التأصيلى للولاية التكوينية فى مفهوم أهل السنة

الولاية التكوينية تساوق المعجزة فى مفهوم أهل السنة

تقريرات التفتازانى لكلام الفلاسفة.

أولاً: النفوس القدسية

ثانياً: الإطلاع على المغيبات..

ثالثاً: التأثير على القضايا الكونية

رابعاً: تأثير الإمساك عن الطعام

خامساً: نزول الوحي وظهور الملك...

ما ذكره الشهرستانى فى الملل والنحل.

ما قرره الآلوسى فى مسألة التصرف فى التكوينات..

الولاية التكوينية والعلم الحديث... قراءة تجريبية

المعجزة.. نتائج العلوم المختبرية

وماذا عند البعض؟.

تقرير ابن عابدين في رسائله للكرامة

كلام ابن تيمية وتقريراته للكرامة

التسخير السياسى المؤسف..

إسفافٌ في غير محله

أحاديث من المنحى الأول.

أولاً: ما روى في أبي بكر.

ثانياً: ما روى في عمر بن الخطاب..

ثالثاً: ما روى فى أسيد بن حضير.

أحاديث المنحى الثانى.

أولاً: ما ورد فى أبى زرعة المصرى..

ثانياً: ما روى فى أحمد بن حنبل.

ثالثاً: ما روى فى مالك بن أنس...

الإمامية وأدلة أخرى..

أولاً.

ثانياً

ثالثاً

رابعاً

الضرورة والمقتضى.

ما ورد فى الخطبة القاصعة

محاولة أخرى..

ونهاية المطاف..

الدليل على الولاية التشريعية عند الإمامية

الجعل التشريعى وحق التشريع.

إذن أين الخلاف؟.

التفويض... الشبهة والمفهوم

أولاً: وحدانية الله تعالى.

ثانياً: الغلو.

ثالثاً: المصلحة من التفويض...

ما هي دائرة التفويض التشريعي؟.

روايات التفويض...

أولاً.

ثانياً

ثالثاً

رابعاً

خامساً

سادساً

سابعاً

ثامناً

تاسعاً

عاشراً

حادي عشر.

ثانية عشر.

قراءة لروايات التفويض...

الرواية الأولى.

الرواية الثانية

الرواية الثالثة

الرواية الرابعة

الرواية الخامسة

الرواية السادسة

الرواية السابعة

الرواية الثامنة

الرواية التاسعة

الرواية العاشرة

الرواية الحادية عشر.

الرواية الثانية عشر.

الوسطية... لا إفراط ولا تقريط..

عبدالله بن سبأ حقيقة أم خيال.. أم ماذا؟.

القرآن هو المرجع فى الأمر.

ما نفهمه من التفويض التشريعى..

مبررات هذا الرأى..

أقسام الولاية التشريعية

يأتى بدين جديد.

الولاية التشريعية فى منظور أهل السنة

فهرس المصادر

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ
(التوبة : 41)

منذ عدة سنوات حتى الآن ، يقوم مركز القائمة لأبحاث الكمبيوتر بإنتاج برامج الهاتف المحمول والمكتبات الرقمية وتقديمها مجاناً. يحظى هذا المركز بشعبية كبيرة ويدعمه الهدايا والندور والأوقاف وتخصيص النصيب المبارك للإمام عليه السلام. لمزيد من الخدمة ، يمكنك أيضاً الانضمام إلى الأشخاص الخيريين في المركز أينما كنت.

هل تعلم أن ليس كل مال يستحق أن ينفق على طريق أهل البيت عليهم السلام؟
ولن ينال كل شخص هذا النجاح؟
تهانينا لكم.

رقم البطاقة :

6104-3388-0008-7732

رقم حساب بنك ميلا:

9586839652

رقم حساب شيبا:

IR390120020000009586839652

المسمى: (معهد الغيمية لبحوث الحاسوب).

قم بإيداع مبالغ الهدية الخاصة بك.

عنوان المكتب المركزي :

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر أباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 021 - 88318722

قسم البيع 09132000109 شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

